

معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية (ماس)



تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

إعداد

ياسر شلبي

باحث مساعد

نعيم السعدي

إشراف

مجدي المالكي

أيار 2001



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

إعداد

ياسر شلبي

باحث مساعد

نعيم السعدي

إشراف

مجدي المالكي

أيار 2001

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية.

أهداف المعهد:

- ✧ إنتاج البحوث التطبيقية وتعزيز استخدامها في عملية رسم السياسات وبلورة التشريعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ تقديم الدعم الفني لصانعي القرار على المستويين الرسمي والأهلي لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي السليم.
- ✧ توفير منبر للحوار الوطني الديمقراطي حول السياسات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ توفير المعلومات حول الأداء الاقتصادي والاجتماعي ونشرها لتعزيز الوعي المجتمعي وتفعيل آليات الرقابة العامة.
- ✧ تعزيز القدرة البحثية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتطوير العلاقات مع المجتمع العلمي والبحثي على المستويين الإقليمي والدولي.
- ✧ جذب واستقطاب الكفاءات العلمية والبحثية الفلسطينية المهاجرة للمساهمة في تنفيذ البرامج البحثية.

مجلس الأمناء:

أحمد قريع، ديمون عصفور (الرئيس)، أنيس فوزي قاسم، جورج العبد، حسن ابو ليدة (أمين السر)، طاهر كنعان، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، مريم مرعي، ناديا حجاب، نبيل قسيس، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، إسماعيل الزيري، غانية ملحيس (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2001 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: MAS@planet.edu

الصفحة الإلكترونية: <http://www.palecon.org>



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

إعداد

ياسر شلبي

باحث مساعد

نعيم السعدي

إشراف

مجدي المالكي

ايار 2001

تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

الباحث: ياسر شلبي: باحث مساعد في ماس
باحث مساعد: نعيم السعدي: باحث مساعد في ماس
إشراف: مجدي المالكي

التحرير اللغوي: عبد الرحمن ابو شمالة (عربي)
كارن مان (انجليزي)

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إعداد هذه الدراسة بتكليف من إدارة مشروع المؤسسات الاهلية في تجمع مؤسسة التعاون ويتمويل رئيسي منها.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

أيار، 2001

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

تقديم

يشكل تعداد المنظمات غير الحكومية الذي يعد فلسطينياً للمرة الأولى، ضرورة حيوية لتوفير قاعدة بيانات شمولية ودقيقة وموثوقة حول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويأتي إعداد ماس هذه الدراسة، استجابة لتكليف من إدارة مشروع المؤسسات الأهلية في تجمع مؤسسة التعاون، وتمويل رئيسي منها.

وتستهدف دراسة التعداد التعريف بقطاع بالغ الحيوية، لعب دوراً رئيسياً في إدارة المجتمع الفلسطيني في ظل ظروف استثنائية لاحتلال إسرائيلي يتسم بخصوصية استيطانية إجلائية إحلالية. ويناط بهذا القطاع، أيضاً، دور حاضر ومستقبلي لا يقل أهمية، في إرساء دعائم المجتمع المدني وتعزيز عملية البناء الديمقراطي الفلسطيني.

وتتيح هذه الدراسة معلومات تفصيلية حول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من حيث نشأتها، وعددها، وتوزيعها الجغرافي، والمناطق، والقطاعي، ونطاق عملها، ونظم إدارتها، ومصادر تمويلها، ودورها المجتمعي. وتحاول، من خلال ذلك، توفير الأساس المعرفي الضروري لبلورة الرؤى والسياسات والاستراتيجيات الملائمة لقطاع المنظمات غير الحكومية، ولوضع الخطط وبرامج العمل القادرة على تطوير إمكاناتها التنظيمية والإدارية والمؤسسية، وتعميق الكفاءة المهنية للعاملين بها، وتنويع مصادر التمويل لأنشطتها، ووضع حد لحالة الارتهاق لمصادر التمويل الخارجي، وذلك بغية تمكينها من تطوير خدماتها وردم الفجوات الجغرافية والقطاعية، وزيادة قدرتها على التواءم مع احتياجات المجتمع الفلسطيني وأوليائه.

كما تهدف هذه الدراسة، أيضاً، إلى المساعدة في تطوير إطار تشريعي وقانوني معزز لدور المنظمات غير الحكومية، ومدرك لمخاطر انفراد السلطة بإدارة المجتمع وواع لأهمية تفعيل عملية المشاركة للقوى والفعاليات الرسمية والأهلية كافة في عملية البناء الوطني، وفق أسس تنسيقية وتعاونية وتكاملية.

وبصفتي مديرة للمعهد، أود الإعراب عن خالص الشكر والعرفان لإدارة مشروع المؤسسات الأهلية في تجمع مؤسسة التعاون، لاختيار ماس وتكليفه إنجاز هذه الدراسة المهمة، وتوفير معظم التمويل الضروري لإنجازها.

كما أود الإعراب، أيضاً، عن بالغ الشكر للمسؤولين والعاملين في المنظمات غير الحكومية الذين لم يدخروا جهداً في توفير المعلومات والبيانات الضرورية التي مكنت من إنجاز هذه الدراسة.

وأود كذلك الإعراب عن خالص الشكر والتقدير للزميل ياسر شلبي، والباحث المساعد نعيم السعدي اللذين عملا تحت إشراف وقيادة الزميل د. مجدي المالكي، رئيس وحدة البحوث الاجتماعية في المعهد.

وأتوجه بالشكر والعرفان، أيضاً، للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي سمح بالاستعانة بكادره من الباحثين الميدانيين في إنجاز التعداد، والذين كان لهم دور بالغ الأهمية في استيفاء البيانات والمعلومات.

والشكر موصول، أيضاً، للمراجعين، وللمشاركين في ورشة العمل، الذين كان لملاحظاتهم ومناقشاتهم دور بالغ الأهمية في إثراء وتطوير الدراسة وإعدادها للنشر.

د. غاتية ملحيس

مديرة المعهد

قواعد النشر في

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس

يعنى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بنشر إنتاجه من البحوث التي ينفذها الباحثون المتفرغون وغير المتفرغين وفقا لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسلة من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة أبحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن يتم تنفيذه من قبل باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن يتم تحت إشرافه، وان لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تفر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح ودقة الأهداف، وسلامة المنهجية العلمية، وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنجازه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه، وتحديد مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.

6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل يدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث، وبعد ذلك، يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية، ثم يتم إحالة البحث إلى مدقق لغوي.
8. تتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

المحتويات

0	1- مقدمة
1	1-1 أهمية التعداد
2	2-1 نوعية البيانات المتوفرة في الدراسات الكمية عن قطاع المنظمات غير الحكومية
5	3-1 الأهداف العامة للتعداد
5	1-3-1 الأهداف المحددة للدراسة
6	2-3-1 المخرجات المحددة للتعداد
6	4-1 مجتمع البحث
7	1-4-1 التعريف الإجرائي لمجتمع البحث
8	5-1 منهجية البحث
11	1-5-1 العمل الميداني
14	2-5-1 آليات الأشراف والمتابعة
15	3-5-1 تحليل البيانات
15	6-1 الإشكاليات والصعوبات
17	7-1 الأخطاء غير الإحصائية
19	2- الملامح العامة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية
20	1-2 سنة التأسيس
20	2-2 الكيان القانوني
21	3-2 التسجيل
22	4-2 التوظيف
22	5-2 التطوع
23	6-2 المستفيدون من القطاع غير الحكومي
24	7-2 التمويل
28	8-2 البنية الداخلية للمنظمات غير الحكومية
30	9-2 أهداف المنظمات غير الحكومية
32	10-2 برامج المنظمات غير الحكومية

35	3- التوزيع الجغرافي والقطاعي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية
35	1-3 التوزيع الجغرافي للمنظمات
39	1-1-3 التوزيع الجغرافي للمنظمات حسب نوعها
41	2-1-3 توزيع المنظمات غير الحكومية حسب نوع التجمع السكاني
43	1-2-1-3 توزيع المنظمات بين التجمعات السكانية الثلاثة حسب نوع المنظمة
47	2-3 التوزيع القطاعي للمنظمات غير الحكومية
47	1-2-3 التوزيع القطاعي للمنظمات حسب المنطقة
49	2-2-3 التوزيع القطاعي للمنظمات حسب التجمع السكاني
55	3-2-3 التوزيع القطاعي حسب حجم الإيرادات
56	3-3 توزيع المنظمات حسب حجم الإيرادات ونطاق النشاط والمنطقة
60	4- المنظمات غير الحكومية واحتياجات المجتمع
62	1-4 مؤشرات الاحتياجات الأساسية في المجتمع الفلسطيني
69	2-4 إمكانيات المنظمات غير الحكومية
69	1-2-4 توزيع المنظمات تبعاً لمنطقة نشاطها
71	2-2-4 إيرادات المنظمات غير الحكومية
76	3-2-4 العجز المالي للمنظمات غير الحكومية
79	4-2-4 العاملون بأجر في المنظمات غير الحكومية
84	5-2-4 التطوع
85	6-2-4 احتياجات المنظمات غير الحكومية والقيود المفروضة عليها
95	5- خلاصة وتوصيات أولية
95	1-5 خلاصة
100	2-5 توصيات
107	المراجع
107	الملحق الإحصائي
133	ملحق: استمارة التعداد

قائمة الجداول

109	جدول (1-2): توزيع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حسب نسبة التمويل من كل مصدر
109	جدول (2-2): حجم إيرادات 710 منظمات غير حكومية فلسطينية العام 1999 حسب مصادر التمويل ونسبة كل مصدر
110	جدول (3-2): توزيع المنظمات غير الحكومية حسب أهدافها وحسب الهدف الرئيسي لكل منها
112	جدول (4-2): توزيع المنظمات غير الحكومية حسب برامجها بشكل عام والبرنامج الرئيسي لكل منها
113	جدول (3-1): توزيع المنظمات غير الحكومية حسب المنطقة والمحافظه ومعدل عدد السكان لكل منظمة حسب المنطقة والمحافظه
114	جدول (3-2): التوزيع المناطقي للمنظمات غير الحكومية حسب نوع المنظمة
115	جدول (3-3): توزيع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع السكاني
116	جدول (4-3): توزيع المنظمات غير الحكومية بين التجمعات السكانية حسب المنطقة ونوع المنظمة
117	جدول (3-5): توزيع برامج المنظمات غير الحكومية حسب المنطقة
118	جدول (3-6): توزيع برامج المنظمات غير الحكومية حسب نوع التجمع السكاني والمنطقة
119	جدول (3-7): توزيع المنظمات حسب التجمع السكاني ومنطقة نشاط المنظمة
120	جدول (3-8): توزيع التمويل على المنظمات غير الحكومية حسب النشاط الرئيسي، 1999
121	جدول (3-9): توزيع إيرادات المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين المناطق حسب عدد المنظمات ونصيب كل فرد من الإيرادات (1999)
122	جدول (4-1): توزيع المنظمات غير الحكومية حسب المنطقة ومنطقة النشاط

123	جدول (2-4): توزيع المنظمات غير الحكومية حسب المحافظة ونسبة التمويل من كل مصدر
124	جدول (3-4): توزيع التمويل على المنظمات غير الحكومية حسب مصدر التمويل والمحافظة
125	جدول (4-4): توزيع التمويل على المنظمات غير الحكومية حسب النشاط الرئيسي
126	جدول (5-4): توزيع الموظفين لدى المنظمات غير الحكومية حسب الكيان القانوني
127	جدول (6-4): توزيع المنظمات غير الحكومية حسب عدد الموظفين للنشاط الرئيسي
128	جدول (7-4): توزيع الموظفين العاملين لدى المنظمات غير الحكومية حسب المحافظة
129	جدول (8-4): توزيع المتطوعين حسب الجنس والكيان القانوني للمنظمات غير الحكومية
130	جدول (9-4): توزيع احتياجات المنظمات غير الحكومية حسب كيانها القانوني
131	جدول (10-4): توزيع المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والاحتياج
131	جدول (11-4): توزيع المنظمات غير الحكومية حسب نوع التجمع السكاني والاحتياج
132	جدول (12-4): توزيع المنظمات التي تتعرض لقيود حسب نوعها ومصدر القيود التي تتعرض لها

تعريف بأهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة¹

التقسيمات الجغرافية: تم اعتماد التقسيمات الإدارية التي حددها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث قسمت الأراضي الفلسطينية إلى منطقتين هما: الضفة الغربية وقطاع غزة. وقسمت الضفة الغربية إلى 9 محافظات، وأحياناً إلى 3 مناطق: شمال الضفة الغربية: ويضم محافظات نابلس، وطولكرم، وقلقيلية، وجنين، وطوباس وسلفيت. وسط الضفة الغربية: ويضم محافظات رام الله- البيرة، والقدس وأريحا.

جنوب الضفة الغربية: ويضم محافظتي بيت لحم والخليل. أما قطاع غزة فقسم إلى 5 محافظات: محافظة شمال غزة، وغزة، ودير البلح، وخانيونس، ورفح.

التجمعات السكانية: اعتمد تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لكل من التجمعات السكانية الثلاثة (الحضر، والريف، والمخيمات)، وعرف الحضر كما يلي: 1- كل تجمع سكاني بلغ عدد سكانه 10 آلاف نسمة فأكثر. 2- التجمعات السكانية التي تراوح عدد سكانها بين 5000-9999 نسمة، إن توفرت فيها أربعة شروط من الخمسة التالية: شبكة مياه، وعيادة طبية، ومركز بريد وشبكة كهرباء، ومدرسة ثانوية. كذلك اعتبرت مراكز المحافظات حواضر بصرف النظر عن حجمها، وعرفت التجمعات السكانية التي ليست حوراً ولا مخيماً بأنها ريف. وقد اعتمدت دائرة الإحصاء المركزية قبل ذلك، من حيث أنواع التجمعات السكانية،

¹ يحتوي كتيب التدريب الخاص بفريق العمل الميداني، الملحق لهذه الدراسة، على تعريف لكل من المفاهيم المستخدمة في الاستمارة، ويهدف هذا القسم إلى تحديد تعريف دقيق لبعض المفاهيم التي لم يتم التطرق لها في كتيب التدريب.

مدينة، وقرية، ومخيم، ولم تكن تعتمد مفهوم الحضر، وعرفت الدائرة "المدينة" بأنها التجمعات السكانية التي يوجد بها بلدات من قبل العام 1967.

النشاط الأهلي: أية خدمة أو نشاط اجتماعي، أو اقتصادي، أو ثقافي، أو تنموي، أو غيره، يقدم طوعاً، أو اختيارياً، ومن شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو صحياً، أو مهنياً، أو مادياً، أو روحياً، أو فنياً، أو رياضياً، أو ثقافياً، أو تربوياً.

منطقة نشاط المؤسسة: المدى أو النطاق الجغرافي الذي تغطية المنظمة من خلال أنشطتها وبرامجها (محلي أي على مستوى المدينة أو القرية أو المخيم الذي تقع فيه المنظمة). المحافظة (المدينة ومحيطها من حضر وريف ومخيم). الضفة الغربية، وقطاع غزة (على مستوى الأراضي الفلسطينية).

أهداف المنظمة: هي الغايات التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها من خلال مجموعة البرامج والأنشطة التي تقدمها، هي المخرجات أو النتائج المتوقعة من البرامج والأنشطة.

المنظمات الجديدة: هي المنظمات التي تعتمد أسلوب عمل حديثاً من حيث الإدارة، وهي، أيضاً، منظمات تهتم في قضايا لم تكن مطروحة على الساحة الفلسطينية سابقاً، وتعود بداية عمل مثل هذه المنظمات إلى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات.

المنظمات التقليدية: هي المنظمات التي تعتمد أسلوب عمل تقليدياً من حيث الإدارة، وهي منظمات تهتم غالباً بالبعد الخيري، أو بأنشطة متعلقة بالمجتمع المحلي كالأندية الشبابية، والجمعيات الخيرية.

1- مقدمة

لعبت المنظمات الأهلية خلال العقدين الماضيين دوراً مهماً في توفير خدمات واسعة في ظل الاحتلال، شملت مجالات الحياة المدنية: التنمية، والتعليم، والصحة، والإعلام، وحقوق الإنسان، والمرأة، ومراكز البحث، والتدريب التنموي والمهني، إضافة إلى خدمات إغاثة قدمتها الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة، لتواجه مشكلات الفقر التي خلفها الاحتلال.

فبعد أن أكمل الاحتلال الصهيوني سيطرته على ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) بدأ المجتمع الفلسطيني تشكيل آليات الدفاع عن الوجود بشكل أكثر فعالية. فقد اتسعت الأنشطة الأهلية، وبدأت المؤسسات غير الحكومية بتنظيم وتطوير خدماتها التطوعية الجماهيرية في أنحاء الضفة والقطاع. وخلال الثمانينيات تشكلت المنظمات الأهلية العاملة في مجالات الصحة والزراعة والتعليم والتنمية... الخ. إن هذا النمو المتسارع للمؤسسات الأهلية "الجديدة" بقيادة الفئات الشابة والمهنية، قد ساهم أيضاً، في إحداث تحولات مهمة في بعض الجمعيات الخيرية التقليدية، من حيث توجهاتها ومجالات عملها. فقد بادر بعضها إلى إنشاء الجامعات، والمستشفيات، ومراكز التدريب والتشغيل والإقراض الصناعي والزراعي، وبعض المشاريع المدرة للدخل والمرتكزة على أساس إنتاج الغذاء والأعمال اليدوية (حليمة، 1999: 23).

لقد أدى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إلى خلق واقع سياسي واقتصادي جديد، وهو ما ساهم في بروز مجالات عمل جديدة للمنظمات الأهلية، وانحسار مجالات أخرى أصبح بعضها من مهمات السلطة الوطنية الفلسطينية. في هذا السياق، ظهر

شكلان من العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية من جهة والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى.

1. تمثل الشكل الأول بالعلاقة التنافسية، على الدور والمجال، وعلى تقديم الخدمات، سببها الرئيسي الصراع على التمويل. فالمنظمات غير الحكومية شكلت قبل قيام السلطة المتلقي الأول للمساعدات، والمنح المالية العربية والدولية، والجهة الفاعلة في رسم الخطوط الأساسية لخطط التنمية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد قيام السلطة تقلص هذا الدور إلى مستويات دنيا، وأصبح تنظيم العلاقة وترسيمها متطلباً تنموياً ومدنياً.
2. وتمثل الشكل الثاني بعلاقة شراكة وتنسيق، ذات طابع قطاعي، وغالبا ما تتم مع المنظمات ذات الإمكانيات الكبيرة، كلجان الإغاثة الزراعية والطبية.....الخ. وتتبع هذه العلاقة من تقدير كل طرف لأهمية دور الآخر، ولضرورة التنسيق والتعاون في بعض المجالات، وبعض الأنشطة. فالسلطة لا تستطيع تجاهل دور المنظمات غير الحكومية، وتاريخها، والإنجازات التي حققتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي وعلاقتها التاريخية مع الممولين، والمجتمع المحلي. كذلك الأمر بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، والتي نظرت إلى متغير وجود السلطة كأساس في تقليص حجم الدعم والدور الذي يمكن أن تلعبه في التخطيط، والتنفيذ لمجمل البرامج التنموية. فالساحة لم تعد خالية من الوجود المؤسسي والسلطة كما كان الأمر في ظل الاحتلال.

1-1 أهمية التعداد

إن التغيير السياسي الذي حصل على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وما ترتب عليه من اتفاقيات أدت إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية، قد فرض تغييرات عدة في الدور والمجال الذي لعبته المنظمات

غير الحكومية، لا سيما في مجال رسم السياسات، والخطط التنموية، وتنفيذها، وتقييمها، وأثار هذا التغيير جدلاً واسعاً حول دور المنظمات غير الحكومية، وطبيعة علاقتها مع السلطة. وتراوحت المواقف بين مؤيد لها، وبين مشكك في أهمية دورها، أو معارض لوجودها. وهي مواقف استندت إلى اعتبارات مصلحة، أو أيديولوجية، أو سياسية... الخ. وعلى الرغم من أهمية الحوار الدائر حول دور المنظمات غير الحكومية، فإنه لم يستند إلى معلومات دقيقة حول هذه المنظمات. فمن الملاحظ أن البيانات المتوفرة حولها ما زالت محدودة، وغير دقيقة، وهو ما يكسب هذا "التعداد" أهميته الخاصة. ولا شك بأن توفر قاعدة بيانات ومعطيات دقيقة حول هذا القطاع، سيساهم في رفع درجة التنسيق والتخطيط وبلورة السياسات العامة، وسيساعد صانعي القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية، في رسم السياسات المنظمة لعملها، وفي بناء الأسس الرشيدة للعلاقات فيما بينها.

1-2 نوعية البيانات المتوفرة في الدراسات الكمية عن قطاع المنظمات غير الحكومية

يلاحظ من الدراسات والأبحاث الكمية التي قدمت ملامح إحصائية حول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أنها تعاني من مشاكل منهجية عدة ومن نقص واضح في البيانات الأساسية التي يجب توفرها حول هذا القطاع. فعلى الرغم من محاولة هذه الدراسات توفير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة بالاستناد إلى المراجع الثانوية وبعض المصادر الأولية فإنها لم تحقق هدفها.

إن غالبية الدراسات التي عالجت موضوع المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تستند إلى تعريف محدد وواضح للمنظمة غير الحكومية الفلسطينية، ما يخلق صعوبة في تفسير ضيق أو اتساع إطار المنظمات غير الحكومية، فمثلاً في دراسة "المنظمات غير الحكومية حقائق وأرقام"، لم يقدم الباحث أي إيضاح

للأسباب التي على أساسها قام باستثناء الأندية الرياضية، والنقابات المهنية، والتعاونيات، والنقابات العمالية، ما يجعل عملية التدقيق في صحة الأرقام والبيانات المطروحة أمراً في غاية الصعوبة، وما يجعل الاعتماد على هذه البيانات غير مقبول في رسم سياسات عامة (مدار، 2000: 73).

كما أن غالبية الدراسات لم تستند إلى منهجية واضحة في الوصول إلى البيانات بشكل دقيق، فدراسة "مدار" السابقة اعتمدت في بياناتها على دليلي المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة الصادرين عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، وبعض المطبوعات والقوائم غير المنشورة والصادرة عن بعض الجمعيات والاتحادات المختلفة، وهي مصادر غير موثوق بها. ولم يشر المركز إلى آليات وأساليب عملية التدقيق التي عالج من خلالها البيانات (مدار، 2000، ص74).

حوى دليل المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية الصادر عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية العاملة في الضفة الغربية بغض النظر عن جنسيتها، إضافة إلى كونه غير شامل من ناحية كمية، حيث حوى الدليل 480 منظمة، وكذلك معلومات أولية عن كل منظمة (العنوان، ونبذة مختصرة عن المؤسسة، وعدد الموظفين والمتطوعين، والبرامج والأنشطة التي تقدمها والمطبوعات التي صدرت عنها)، الأمر الذي لا يساعد في تكوين صورة واضحة عن كل مؤسسة منها، أو عن مجملها، وبالتالي لا يمكن استخدامه كمرجعية لرسم السياسات العامة.

عالجت بعض الدراسات المنظمات غير الحكومية على صعيد قطاعي، مثل "دليل المؤسسات الخدمية"، حيث عالج الدليل بعض القطاعات التي تعتبر مجال نشاط المنظمات الخدمية، دون التمييز بين القطاع الحكومي، كمديرية صحة لواء جنين، والقطاع الأهلي كجمعية الجديدة الخيرية، والقطاع الخاص مثل مركز براهمة الثقافي (جمعية الشبان المسيحية، 1995: ص7-9). ويمكننا ملاحظة ذلك، أيضاً، في دليل مؤسسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي عالج موضوع

المنظمات المهتمة بالتنمية الزراعية، حيث خلط بين المؤسسات الحكومية الفلسطينية مثل دائرة الزراعة، والمؤسسات الأجنبية، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، وغير الحكومية الفلسطينية، مثل اتحاد لجان العمل الزراعي، (الملتقى الفكري العربي، ولجان الإغاثة الزراعية، 1992: 27-51).

كذلك اقتصرت بعض الدراسات في وصفها على المنظمات غير الحكومية النشطة في بعض المناطق أو المحافظات، كدراسة "المؤسسات الأهلية في القدس"، حيث عرضت معطيات وصفية عامة ومجزوءة عن المنظمات غير الحكومية في مدينة القدس (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 1999: 7).

كذلك الحال بالنسبة لكتاب "محافظة الخليل مسيرة وطموحات"، الذي قدم معطيات عامة ومختصرة حول الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل فقط، واصفاً أنشطتها التعليمية، والصحية، والاجتماعية، ومصادر تمويلها، والمشاكل والعقبات التي تواجه الاتحاد اللوائي (اتحاد الجمعيات الخيرية، 1990، 29-44).

بعض الدراسات اقتصرت معالجتها، أيضاً، على المنظمات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات تشبيك، مثل دليل المؤسسات أعضاء شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، حيث اقتصر الدليل على تقديم معلومات عامة عن المؤسسات الأعضاء، وأهدافها، والبرامج والنشاطات التي تقدمها، والفئات المستهدفة، وأهم إنجازاتها، ومشاريعها وبرامجها المستقبلية، دون التطرق إلى جوانب مهمة في الحياة المؤسساتية كهيكلها الإداري والمالية. كما أن هذا الدليل وقع في خطأ منهجي، حيث أنه صدر في العام 2000، ولكن البيانات التي يشملها تعود إلى سنوات سابقة ولم يتم تحديثها ولم تتم الإشارة إلى تاريخ البيانات المستخدمة (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2000).

بعض الدراسات جاءت غير شاملة وغطت مراحل تاريخية سابقة على قيام السلطة، ما يعني ضرورة تحديثها. فمثلاً دراسة عبد الله الحوراني قدمت لمحة تاريخية

عن العمل الاجتماعي التطوعي في فلسطين في الفترة الممتدة بين العامين 1948-1988، كما أن البيانات الخاصة بالدراسة عن الجمعيات الخيرية، لم تحوِ بيانات خاصة بالهيكل الإداري، والتمويل، والأنشطة المستقبلية، والعقبات والتحديات التي تواجه العمل الأهلي (الهوراني، 1988: 42).

كذلك يمكننا ملاحظة الضعف والنقص في البيانات المتوفرة لدى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، فوزارات الداخلية، والثقافة، وشؤون المنظمات غير الحكومية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لا تمتلك سجلات دقيقة ومضبوطة حول المنظمات غير الحكومية، فالقوائم التي بحوزة هذه المؤسسات تحتوي على مؤسسات وهمية، وإحصائيات قديمة بحاجة إلى تحديث، وأسماء وعناوين غير دقيقة.

1-3 الأهداف العامة للتعداد

يتمثل الهدف الأساسي من مشروع تعداد المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية الفلسطينية في رسم خارطة جغرافية وقطاعية لتوزيع هذه المنظمات، تساهم في توفير قاعدة بيانات يتم الاستناد لها في تحديد إمكاناتها وأدوارها واحتياجاتها، لرفع درجة فاعليتها في خدمة المجتمع.

1-3-1 الأهداف المحددة للدراسة

تتمثل الأهداف المحددة لهذه الدراسة فيما يلي:

1. تحديد تعريف للمنظمات غير الحكومية يجمع بين الأشكال المتعددة لقطاعاتها.
2. تحديد الأنشطة والخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية الفلسطينية، ومراجعة أنشطتها وبرامجها لرصد الفجوات في الخدمات التي تقدمها بالمقارنة مع الاحتياجات المجتمعية في المناطق والتجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. جمع بيانات دقيقة لتحديد جهة تسجيل المنظمات غير الحكومية.
4. تحديد احتياجات المنظمات غير الحكومية.
5. تحديد القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية ارتباطا بعلاقتها بالجهات المختلفة: الممولون، السلطة الوطنية الفلسطينية، المجتمع المحلي.
6. مراجعة أولية لأوضاعها المالية من خلال رصد مصادر تمويلها وتحديد إيراداتها ومصاريفها العامة.

1-3-2 المخرجات المحددة للتعداد

ترتب على التعداد المخرجات التالية:

1. تعداد شامل غطى مجتمع البحث، وفقا للتعريف الذي تم اعتماده، وتحليل لصفات قطاع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية الفلسطينية.
2. قاعدة بيانات ذات جودة عالية وموثوق بها، ويمكن اعتمادها في التخطيط وإدارة الخدمات التي توفرها المنظمات غير الحكومية، والتي ستساهم، أيضا، في تحسين رسم السياسات التطويرية للمنظمات غير الحكومية، ولتحسس مدى دعم وتعاون الدولة مع هذه المنظمات.
3. توفير المعلومات التي يمكن أن تساعد في تغذية الحوار والتخطيط على الصعيدين: الخاص بالمنظمات غير الحكومية نفسها، والعام، المتعلق بتمكين صانعي القرار من رسم السياسات العامة المتعلقة بدور وإمكانية توفير الخدمات للفئات التي تستهدفها المنظمات غير الحكومية، عدا عن ما تسهم به هذه المعلومات من تعزيز القدرة على إقامة علاقات شراكة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، بما يخدم احتياجات المجتمع الفلسطيني.

1-4 مجتمع البحث

1-4-1 التعريف الإجرائي لمجتمع البحث

يختلف تعريف المنظمات غير الحكومية من بلد إلى آخر، ومن باحث إلى آخر، فالبعض يوسع المفهوم ليشمل منظمات وأنشطة معينة، لا يرى فيها الآخرون جزءاً من المنظمات غير الحكومية، مثل التعاونيات (اليمن)، والأندية الرياضية وجمعيات الزكاة (مصر)، وغيرها (الباز، 1997، 39-41، وقنديل، 1994، 22-25).

وقد اعتمدنا في هذا البحث تعريفاً يعتمد على عدد من المعايير المرتبطة بهيكل المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تضمن نوع الأنشطة والبرامج التي تنفذها، والآليات المستخدمة، ما يعني أن توفر هذه المعايير في منظمة ما يمكننا من تصنيفها ضمن المنظمات غير الحكومية. ويراعي هذا التعريف، أيضاً، المعايير التي شملها قانون الجمعيات والمنظمات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتبلور هذه المعايير في ما يلي (استند في تحديد هذه المعايير إلى كل من: الباز، 1997، وياسين، 1999، وهلال، 1999، وشكر، 1997، وبيرس، 1995، وسالم، 1999، وبشارة، 1996، وقنديل، 1994):

1. واقع رسمي مقنن، ويعني ذلك وجود درجة من المأسسة للمنظمة يميزها عن التجمع المؤقت لمجموعة من الأفراد.
2. أن تكون مستقلة، أي منفصلة مؤسسياً عن الحكومة، وتكون ذات شخصية اعتبارية، وأن تحكم وتدار ذاتياً، بمعنى أن تكون مستعدة وقادرة على التحكم والسيطرة على أنشطتها، ولا يجب أن تحكم بأية قوة من خارجها.
3. أن لا تستهدف جني الربح. أي ليس من أهدافها تحقيق الربح للقائمين عليها، وإن استهدفت الربح فيجب أن يكون ذلك لخدمة الأهداف التي قامت المنظمة من أجل تحقيقها.

4. تشتمل على درجة معقولة من المشاركة التطوعية، إما في إدارتها أو أنشطتها، ويكفي اقتصار ذلك على مجلس الإدارة أو الأمناء أو عدد منهم، كمؤشر على المشاركة التطوعية.
5. غير إرثيه، بمعنى أن تكون العضوية طوعيه، وأن لا تكون عضوية الفرد فيها قائمة على رابطة الدم، كما هو الحال في الروابط العشائرية.
6. غير تمثيلية، بمعنى عدم اقتصار عضويتها على قطاع محدد، وهدفها الدفاع عن مصالح وامتيازات ذلك القطاع، كاتحادات الطلاب والعمال والنقابات المهنية.
7. يجب أن لا تكون المنظمة حزبية، بمعنى أن لا ترتبط أساسا بأعمال حزبية محددة كمساعدة مرشح في الوصول لمنصب سياسي، ولا يعني ذلك أن لا تهتم المنظمة بالتعليم والتوعية السياسية الهادفة إلى إحداث تغيير ما في المجتمع، ولا يعني، أيضا، أن يكون تأسيسها على يد حزب، أي أن تأسيس منظمة غير حكومية من قبل حزب ما، لا يعني عدم اعتبارها منظمة غير حكومية.

في ضوء ذلك قد تقع بعض المنظمات في منطقة رمادية، من حيث درجة وضوح طابعها كمنظمات غير حكومية، ومن حيث درجة توافر هذه المعايير بها. فقد تنطبق بعض المعايير أكثر من غيرها على منظمة أو غيرها. على أنه، وفقا للتعريف، ولكي تعتبر المنظمة جزءا من قطاع المنظمات غير الحكومية يجب أن تتوافر فيها الشروط السابقة.

1-5 منهجية البحث

يتطلب توفير قاعدة بيانات تفصيلية عن المنظمات غير الحكومية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تنفيذ تعداد شامل لهذه المنظمات، نظرا لغياب السجلات الرسمية الخاصة بها من جانب، ولعدم توفر بيانات تشمل المنظمات كافة لدى أية جهة من جانب آخر. وقد اعتمدت الدراسة التي بين أيدينا على تنفيذ التعداد المذكور، وتحليل

البيانات التي يتم جمعها من الميدان لتحقيق أهداف الدراسة. وقد مرت عملية جمع البيانات في ثلاث مراحل رئيسية: الإعداد والتحضير لكافة مستلزمات جمع البيانات، وتنفيذ جمع البيانات ميدانياً، ومعالجة البيانات وتحليلها. وتطلب تنفيذ المرحلة الأولى ما يلي:

أولاً: مراجعة ومسح أدبيات البحث بالاستناد إلى ما هو متوفر من كتابات عالمية وعربية ومحلية عالجت موضوع تعداد المنظمات غير الحكومية، ورسمت خريطة جغرافية وقطاعية لها، ووفرت قاعدة بيانات عامة حولها، وذلك بهدف استخلاص أسئلة تتضمنها الاستمارة، وبهدف الكشف عن النواقص والثغرات في البيانات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية.

ثانياً: إعداد استمارة البحث (مرفقة في نهاية التقرير) والتي حوت ثلاثة أجزاء: تضمن الجزء الأول البيانات التعريفية بالمنظمات غير الحكومية. وتضمن الجزء الثاني السيطرة النوعية على البيانات. وتضمن الجزء الثالث الأسئلة التي تحقق الأهداف العامة والمحددة للبحث. ولكون الاستمارة هي الأداة الرئيسية للدراسة، أخذ بعين الاعتبار أن تحقق المواصفات الفنية المطلوبة لمرحلة العمل الميداني، والمتطلبات الفنية لمعالجة البيانات، وبهذا تم تصميمها بشكل يسهل عملية معالجة البيانات بواسطة الحاسوب.

ثالثاً: حصر مجتمع البحث: وقد تم ذلك من خلال تشكيل إطار أولي للتعداد من أجل إرشاد الباحثين الميدانيين. وقد تم تحديد هذا الإطار بالاستناد إلى مصادر متعددة: وزارات الاختصاص المتمثلة في وزارة الشباب والرياضة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المنظمات الأهلية، وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبعض النشرات والأدبيات المحلية التي عالجت موضوع المنظمات غير الحكومية، منشورة وغير منشورة.

بعد تجميع الإطار الأولي، جرت معالجته لتجنب التكرار، ومن أجل استثناء المنظمات التي لا تنطبق عليها معايير تعريف المنظمات غير الحكومية المعتمدة في البحث. وكانت نتيجة ذلك الخروج بإطار أولي يحوي أسماء 1000 منظمة موزعة بين جميع مدن ومحافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

إضافة لاستيفاء استمارات المنظمات المشمولة في الإطار الأولي الذي أعده فريق العمل، هدف العمل الميداني للكشف عن منظمات لم يشملها هذا الإطار من أجل استيفاء بياناتها، فقد تلقى الباحثون الميدانيون تعليمات بضرورة الاستفسار عن وجود أية منظمات غير مشمولة في الإطار سواء من المنظمات التي يقومون بزيارتها، أو من سكان التجمع الذي يعملون على حصر منظماته.

رابعاً: تنفيذ تجربة قبلية: وهي تمرين أجراه طاقم البحث على 15 منظمة غير حكومية في محافظة رام الله بعد أن وفر متطلباته، من تعيين باحثين ميدانيين، وتدريبهم لتحقيق الأهداف التالية:

1. فحص الاستمارة ومدى ملاءمتها للعمل الميداني، وتعديل الاستمارة والوثائق المرتبطة بالتعداد بناء على معطيات هذه التجربة.
2. اختبار معدل الإنجاز لمعرفة عدد الباحثين المطلوب توظيفهم لإنجاز مهمة التعداد في حدود الإطار الزمني المرتبط بالعمل الميداني.
3. التعرف على الصعوبات والمشاكل التي قد تواجه الباحثين الميدانيين أثناء العمل الميداني لأخذها بعين الاعتبار، وإيجاد آليات وحلول للتغلب عليها، والإشارة لذلك أثناء التدريب.

خامساً: التدريب والتوظيف

أعد كتيب خاص بتدريب الباحثين الميدانيين، وآلية استيفاء الاستمارة، ودليل الترميز والتدقيق الميداني والآلي، قبل البدء بالعمل الميداني، وتم استخدامه

كوثيقة أساسية في التدريب للعمل الميداني، وكمرجعية للباحثين الميدانيين أثناء العمل الميداني. واستهدفت عملية التدريب إكساب الباحثين والمشرفين والمدققين الميدانيين المهارات الأساسية في العمل على هذا المشروع، خاصة في مجال استيفاء الاستمارة. وقد تم التدريب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

تم اختيار طاقم العمل الميداني في المشروع من ذوي الخبرة الذين سبق لهم العمل في مسوح سابقة. وتم تدريب هؤلاء لمدة ثلاثة أيام في الضفة الغربية، خلال الفترة 2000/4/15-4/13، في مقر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). وقد بلغ عدد المتدربين 31 متدرباً ومتدربة، واشتمل التدريب في مجمله على توضيح المفاهيم الرئيسية في الاستمارة، والتعريف بالبحث والغاية منه، حيث تم شرح القسم الخاص بالبيانات التعريفية، ثم أسئلة الاستمارة، إضافة إلى قواعد وأصول العمل الميداني والعمليات الفنية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لإنجاز التعداد بصورة نموذجية.

وفيما يخص قطاع غزة، الذي لم يتمكن أي من فريق العمل على المشروع من الحصول على تصريح من سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسفر إلى قطاع غزة لتنفيذ التدريب، فقد استدعي منسق العمل الميداني للمشروع في قطاع غزة، وتلقى تدريبه في الضفة الغربية بشكل خاص ومكثف لمدة يومين (2000/4/14-4/13) ليتمكن بدوره من تدريب فريق العمل الميداني في قطاع غزة، ونفذ تدريب هذا الفريق لمدة يومين (2000/4/16-4/15).

1-5-1 العمل الميداني

جهزت مستلزمات العمل الميداني للفرق العاملة في الميدان من استمارات، وكتيب التدريب، وكشوف الإطار، والقرطاسية، والنماذج المختلفة المستخدمة في العمل الميداني، إضافة إلى رسالة من المعهد توضح أهداف التعداد.

قسمت مناطق العمل جغرافيا إلى ثلاث مناطق في الضفة الغربية (شمال، ووسط، وجنوب) وتم تعيين منسق ميداني لكل منطقة، حيث ضمت كل منطقة مجموعة من المحافظات. كما تم اعتبار قطاع غزة منطقة جغرافية واحدة، ووضع لها مشرف واحد، وقد بلغ عدد أعضاء فريق العمل الميداني في الضفة الغربية (22) باحثا ومدققا ومشرفا، أما في قطاع غزة فقد بلغ (8) باحثين، أي ما مجموعه (30) باحثا ومشرفا ومدققا، كما هو مبين في الجدول (أ) الخاص بتوزيع فريق العمل الميداني.

بدأ العمل الميداني على المشروع في الضفة الغربية يوم الأحد الموافق 2000/4/16، أما في قطاع غزة فقد تم البدء في اليوم التالي الموافق 2000/4/17. وقد انتهى العمل الميداني في جميع الضفة الغربية وقطاع غزة يوم الاثنين الموافق 2000/6/20، وعليه، فإن نتيجة المقابلة لأي من المؤسسات التي شملها التعداد اكتملت في حدود ذلك التاريخ.

جدول (أ) : أعداد العاملين على المشروع حسب المنطقة والمهمة

المحافظة	عدد الباحثين	عدد المدققين	عدد المشرفين	المجموع
محافظات شمال الضفة	8	1	1	10
محافظات وسط الضفة	4	1	1	6
محافظات جنوب الضفة	4	1	1	6
محافظة قطاع غزة	6	1	1	8
المجموع	22	4	4	30

وقد تم خلال العمل الميداني استيفاء بيانات 1073 منظمة، حيث قام الباحثون بزيارة المنظمات والمؤسسات المدرجة في الإطار الأولي كافة، إضافة لعدد من المؤسسات التي تم الكشف عنها أثناء العمل الميداني، والتي تم تحديث الإطار بناءً عليها. وفيما يلي النتائج النهائية لاستمارات المنظمات التي تمت زيارتها ميدانيا كما هي مبينة في الجدول (ب):

جدول (ب) : توزيع نتائج المقابلات بناءً على
الخيارات الواردة في الاستمارة

النسبة (%)	عدد الحالات	الوضع النهائي للاستمارات
82	881	اكتملت
8.4	90	استمارات تخص منظمات مغلقة نهائياً
2.9	31	منظمات لم يستدل على عنوانها
2.4	26	منظمات متوقفة عن العمل مؤقتاً
2	22	منظمات رفضت تعبئة الاستمارة
1.3	14	منظمات تحت التجهيز
.8	9	أخرى (مماثلة)
100	1073	المجموع

يظهر الجدول (ب) أن عدد المنظمات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 926 منظمة، وهو العدد الذي يشمل المنظمات التي اكتملت بياناتها (881 منظمة) والمنظمات التي رفضت الإدلاء ببياناتها (22 منظمة) والمنظمات التي تحت التجهيز (14 منظمة) والمنظمات التي ماطلت في تعبئة الاستمارة (9 منظمات) ويمكن اعتبارها أنها رفضت الإدلاء ببياناتها. أما المنظمات الباقية فهي منظمات غير قائمة ويبلغ عددها 147 منظمة، وهي المنظمات المغلقة نهائياً (90 منظمة)، والمنظمات المتوقفة مؤقتاً (26 منظمة)، والمنظمات التي لم يستدل على عنوانها (31 منظمة)، وغالباً ما تكون المنظمات التي لم يستدل على عنوانها هي تلك المنظمات التي وردت أسماؤها في الإطار الأولي الذي أعد بالاعتماد على سجلات التسجيل لدى الجهات المختلفة، لكن في الواقع فإن هذه المنظمات غير موجودة، وقد يعود ذلك إلى أن هذه المنظمات سجلت لدى الجهات الرسمية للحصول على ترخيص لكنها لم تزاوّل نشاطها.

في المراحل النهائية للتعداد (مرحلة تنظيف البيانات ألبا) تم اكتشاف مجموعة من الأخطاء، التي اضطرت طاقم العمل للعودة للميدان من جديد لاستيفاء الاستمارات

التي حوت أخطاء منطقية ناتجة عن عدم جدية المبحوث أحيانا أثناء تقديم البيانات، وعن أخطاء من الباحثين الميدانيين في أحيان أخرى، ما استوجب تأخير صدور الدراسة عن موعدها المحدد.

1-5-2 آليات الإشراف والمتابعة

تم تصميم نماذج خاصة للمتابعة واستلام وتسليم الاستثمارات على مختلف المستويات، وكذلك لمتابعة الإنجاز اليومي للباحثين ونتيجة المقابلات التي يجرونها. وبالنسبة للإشراف، فقد صمم طاقم البحث نماذج لقياس عمليات الإشراف والمتابعة، كما أن الباحثين المساعدين قاموا بزيارات متعددة لفرق العمل في جميع مناطق الضفة الغربية من أجل الإطلاع على سير العمل، وتابعت إدارة المشروع أولاً بأول، العمليات الميدانية، من خلال التقارير الميدانية الدورية التي تصل من المشرفين، ومن خلال الاتصالات الهاتفية لضمان احتواء أي طارئ على سير العمل، كما أن لجنة إدارة البحث عقدت اجتماعات شبه يومية لمتابعة سير العمل والإنجاز، خاصة في المراحل الأولية للتعداد.

تضمنت مرحلة جمع البيانات مجموعة من الأنشطة والعمليات التي تم القيام بها بهدف الإعداد لمرحلة التحليل، حيث اشتملت على الآتي:

1. التدقيق الميداني

جرى تدقيق الاستثمارات مكتئبياً بعد استيفائها في الميدان وفق قواعد تدقيق صاغها طاقم البحث، وبناءً على أسئلة الاستثمارة، حيث تضمنت هذه المرحلة اختبارات للتأكد من خلو الاستثمارات من أية أخطاء.

2. التدقيق الآلي

أعد الملف الخاص ببيانات التعداد ليكون مزوداً بقواعد تدقيق آلي تمكن من تدقيق بيانات الاستثمارة أثناء مرحلة الإدخال، وتخلل هذه المرحلة إرجاع بعض

الاستمارات إلى الميدان، أو إعادتها إلى منسق الباحثين الميدانيين لحل الإشكاليات التي تظهر في كل استمارة على حدة.

3. تنظيف البيانات

بعد استكمال إدخال كافة البيانات، تم العمل على مراجعتها وتنظيفها من بعض الأخطاء الناجمة عن عملية الإدخال للحاسوب، أو عن إغفال أية استمارة أو سؤال من استمارة، وذلك بهدف التأكد من سلامة البيانات ودقتها.

تضاف إلى هذه العمليات إجراءات إدارية وتدقيق في السجلات والعمليات من أجل ضمان دقة البيانات. ونجم عن مجمل هذه العمليات التأكد من مطابقة البيانات المخزنة على الحاسوب لما أدلى به المبحوثون أثناء استيفاء الاستمارات معهم.

1-5-3 تحليل البيانات

تشكل مرحلة تحليل البيانات المرحلة الثالثة من العمل على المشروع، ولتحقيق ذلك فرغت البيانات على الحاسوب باستخدام برنامج Oracle 8 المخصص لذلك، ثم حولت إلى ملفين (ASCII)، واستخدم لقراءة البيانات بشكل أولي برنامج Excel، واستخدم لتحليلها برنامج SPSS. وقد تم دمج الملفين المخزنين على (ASCLL) في ملف واحد خزن على برنامج SPSS، وبما أن برنامج SPSS لا يتعرف على النصوص العربية، حذفت من الملفات، واحتفظ بملف كامل يحوي النصوص العربية والإنجليزية على برنامج Excel، ليتم استخدامه في الرجوع إلى البيانات النصية حول المنظمات من خلال متغير الرقم المتسلسل الخاص بكل منظمة، والذي كان موحدًا في جميع الملفات. وقد استهدف تحليل البيانات تحقيق أهداف الدراسة الرئيسية، وعرضت نتائج هذا التحليل في الدراسة التي بين أيدينا.

1-6 الإشكاليات والصعوبات

صاحب عملية جمع البيانات وسير العمل في المشروع بعض الإشكاليات والصعوبات على النحو التالي:

1. واجه الباحثون صعوبة كبيرة في الالتقاء بالأشخاص المؤهلين للإدلاء بالبيانات، خاصة في المؤسسات الكبرى، وفي الأندية والجمعيات، ما أدى إلى ارتفاع عدد الزيارات للمنظمة الواحدة، كما لوحظ أن معظم القائمين على الأندية الرياضية هم من المتطوعين، وغالبا لا يتواجدون إلا بعد الساعة الرابعة مساءً، ما اضطر الباحثين الميدانيين إلى العمل ليلا. وقد شكلت هذه المعوقات عبئا على كاهل الباحثين الميدانيين، وأدت إلى بطء في الإنجاز، فضلا عن أن بعض هذه الزيارات لم تثمر في استيفاء الاستمارة، حيث كانت هناك ملاحظة من بعض المنظمات والاعتذار عن الإدلاء بالبيانات لأول مرة لأسباب تتعلق بانشغال المسؤولين فيها على حد قولهم.
2. كان هناك عدم وضوح في عناوين المنظمات الواردة في الإطار الأولي للتعداد نتيجة لخطأ في التسجيل أو لقدم المعلومة، كما أن بعضا من أرقام الهواتف المسجلة في الإطار الأولي غير صحيحة، واسم المدير المسؤول لم يكن صحيحا في بعض الأحيان، ما أعاق وصول الباحث إليها أو عدم الاستدلال عليها.
3. لوحظ وجود تدمير من بعض المنظمات جراء وجود أكثر من استمارة تعالج أهدافا مختلفة ولمؤسسات بحثية مختلفة في الفترة الزمنية نفسها، فمثلا نفذ مركز بيسان للبحوث والإثراء دراسة عن المنظمات غير الحكومية في الفترة نفسها.
4. تأخرت بعض الاستمارات في الميدان لعدم توفر بيانات الموازنة، وغياب بعض العاملين في المؤسسة، وذلك لأن بعض المؤسسات تتأخر في إنجاز موازنتها السنوية المدققة.
5. برزت بعض المشاكل في بيانات مجموعة من استمارات المنظمات التي شملها التعداد، مثل نقص في البيانات الواردة، أو الإدلاء بإجابات خاطئة غير منطقية، ما استدعى العودة للميدان لتعديلها واستكمال الاستمارات الخاصة بها، وبالتالي التأكد من صحة البيانات وسلامتها.

6. لم يتوفر توثيق جيد لدى عدد من المنظمات غير الحكومية، وبالتالي صرح بعض المبحوثين ببيانات عن المنظمة التي يعملون بها أو يشرفون عليها بالاعتماد على ذاكرتهم. وبرزت هذه المشكلة، أيضاً، لدى بعض المنظمات التي تغيرت فيها الهيئات المشرفة، حيث لم يكن المشرفون الجدد على إطلاع على تاريخ المنظمة بشكل دقيق.

1-7 الأخطاء غير الإحصائية

تتسم الدراسات الميدانية والبحوث الإحصائية باستنادها إلى افتراضات معينة حول مجتمع البحث، وتستخدم هذه الافتراضات في تطوير أدوات البحث من استمارة وتقنيات البحث المختلفة بهدف جمع المعلومات، وقياس الأهداف والمتغيرات المختلفة ذات العلاقة بالبحث. وتنتج الأخطاء غير الإحصائية عن أداة القياس، أو الآليات والتقنيات المستخدمة، ومدى دقة التعاريف والمفاهيم المستخدمة في القياس، وخاصةً أن عمليات ومهام المسوح تتم من خلال العمل الجماعي الذي ينطوي على اختلافات بين أفراد الطاقم في أداء المهام الموكلة إليهم، وفي فهمهم لطبيعة بعض المهام، كما أن الأخطاء غير الإحصائية تنتج، أيضاً، عن الاختلافات في فهم المبحوثين لأسئلة الاستمارة وفي تفسير الهدف من السؤال.

ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الأخطاء الناجمة عن عدم دقة القياس تظهر بشكل أكبر في الأبحاث الميدانية الشاملة أي مثل هذا التعداد الذي تم تنفيذه، حيث توجد أسئلة في الاستمارة تنطوي على تقدير شخصي للمبحوث مثل سؤال المبحوث حول تقييم دور المؤسسة في المجتمع. كما أن بعض الأسئلة ذات طابع تقييمي ذاتي مثل ترتيب الأنشطة والبرامج قبل وبعد قيام السلطة، ما يتيح المجال لظهور الجانب الشخصي في الإجابة. يضاف إلى ذلك أن هناك سؤالين مفتوحين دون تحديد خيارات، حيث تم اللجوء إلى الترميز. وواجه المرمر تشابهاً أو تطابقاً في ترميز بعض الأسئلة،

كون نطاق الترميز كان على حد واحد فقط، ونظرا لأن أغلب الإجابات المتعددة على هذه الأسئلة هي تفصيل لإجابة سابقة من قبل مدلي البيان.

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية، يعالج الفصل الأول الملامح العامة للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويهدف بذلك إلى رسم صورة عامة عن هذه المنظمات، من حيث عددها، ومواصفاتها وأهدافها ومجالات عملها. ويعالج الفصل الثاني التوزيع المناطقي والقطاعي للمنظمات غير الحكومية، ويهدف إلى الكشف عن توزيع هذه المنظمات بين المناطق المختلفة وبين التجمعات السكانية الثلاثة. كما يهدف إلى الكشف عن المجالات الأساسية التي تشملها هذه المنظمات في برامجها وأنشطتها وتوزيعها بين المناطق المختلفة. ويعالج الفصل الثالث احتياجات المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، وارتباطها بقدرات وإمكانيات المنظمات غير الحكومية، ومدى ملاءمة برامج وأنشطة المنظمات وقدراتها على تنفيذها مع احتياجات المجتمع. أما الفصل الرابع والأخير، فيلخص نتائج الدراسة، ويقدم توصيات خاصة بتمكين المنظمات غير الحكومية بما يتلاءم مع متطلباتها ارتباطا باحتياجات المجتمع.

2- الملامح العامة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية

تعتمد الدراسة لتحليل بيانات المنظمات التي اكتملت بياناتها، ولا تتطرق في التحليل للمنظمات التي رفضت الإدلاء ببيانات عنها، أو ماطلت ولم يتم الحصول على بياناتها خلال فترة العمل الميداني، أو المنظمات التي ما زالت تحت التجهيز. كما تستثنى من التحليل المنظمات المغلقة نهائياً أو المتوقفة مؤقتاً لعدم ممارستها أي نشاط.

أظهرت نتائج التعداد أن عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ 926 منظمة. لكن عدد المنظمات التي اكتملت بياناتها اقتصر على 881 منظمة في منتصف العام 2000، الجزء الأكبر منها (76.6%) في الضفة الغربية، والباقي (23.4%) في قطاع غزة. وتركزت معظم المنظمات في التجمعات الحضرية وبلغت نسبتها 60.2% من إجمالي المنظمات في الضفة والقطاع، تلتها المنظمات القائمة في التجمعات الريفية، وبلغت نسبتها 29.3%، ثم في المخيمات، وبلغت نسبتها 10.6%. وسيتركز التحليل في الدراسة على المنظمات التي اكتملت بياناتها.

من الواضح أن عدد المنظمات غير الحكومية الذي أظهره التعداد يختلف عن التقديرات التي قدمتها الدراسات الأخرى التي تم استعراضها في مقدمة الدراسة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسات السابقة لم تعتمد تعريفاً محدداً ودقيقاً للمنظمة غير الحكومية، في حين أن هذه الدراسة اعتمدت تعريفاً محدداً تم تنفيذ التعداد وفقاً له. وتجدر الإشارة، أيضاً، إلى أن هذه الدراسة لم تسجل الفروع التابعة لأية منظمة غير حكومية على أنها منظمات مستقلة. فعلى سبيل المثال، سجل اتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية على أنه منظمة واحدة مقرها القدس، على الرغم من وجود عدد من الفروع لهذه المنظمة وأهمها فرع غزة، وكذلك الحال بالنسبة للهِلال الأحمر الفلسطيني وغيرها

من المنظمات التي تنتشر فروعها في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة. بالمقابل، لم توضح الدراسات السابقة إذا ما اعتمدت الفروع كمنظمات مستقلة في تقديراتها لعدد المنظمات غير الحكومية أو أنها اعتمدها كفروع للمنظمة الأم.

2-1 سنة التأسيس

بينت النتائج أن أقدم منظمة عاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة تأسست العام 1907، كما بينت أن عدد المنظمات القديمة من حيث سنة تأسيسها محدود، حيث أن نسبة المنظمات التي تأسست العام 1948 أو قبله بلغت 3.4% فقط من إجمالي المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما المنظمات التي تأسست بين العامين 1949-1967، أي فترة الحكم الأردني في الضفة الغربية والحكم المصري في قطاع غزة، فبلغت نسبتها 11.5%، والمنظمات التي تأسست بين العامين 1968-1979 بلغت نسبتها 15.4%، وبين العامين 1980-1987 بلغت نسبتها 13.3%، والمنظمات التي تأسست بين العامين 1988-1993، أي في مرحلة الانتفاضة الفلسطينية، فبلغت نسبتها 18.8%، أما المؤسسات التي تأسست العام 1994 ولغاية تنفيذ التعداد منتصف العام 2000، وهي الفترة التي تلي قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فبلغت نسبتها 37.6%.

2-2 الكيان القانوني

كانت النسبة الأعلى من المنظمات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة من الجمعيات الخيرية، وبلغت نسبتها 40.4% من إجمالي عدد المنظمات، تلتها الأندية الشبابية والرياضية وبلغت نسبتها 30.4%. أي أن المنظمات التقليدية تحظى بنصيب الأسد من بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (70.8%)، أما النسبة المتبقية (29.2%) فتوزعت بين المنظمات الجديدة على النحو التالي: 10.2% من إجمالي المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة والقطاع هي منظمات (مراكز) ثقافية،

والمنظمات الإغاثية 4.8%²، وبلغت نسبة المنظمات التتموية 4.9% أيضاً، والمنظمات البحثية 3.5%، والمنظمات العاملة في مجال التدريب وإعادة التأهيل 2.7%، والمنظمات الحقوقية 2.6%، وبلغت نسبة المنظمات التي لا ينطبق عليها أي من التصنيفات السابقة 0.5% بما يعادل أربع منظمات فقط.

2-3 التسجيل

بلغت نسبة المنظمات المسجلة لدى أية جهة من الجهات 96.4% من إجمالي المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين أن 3.6% فقط من المنظمات غير مسجل لدى أية جهة. وأفادت 41.8% من المنظمات العاملة أنها مسجلة لدى وزارة الداخلية³، وأفادت 10.1% منها أنها مسجلة لدى وزارة شؤون المنظمات الأهلية الفلسطينية، وأفادت 80.6% منها أنها مسجلة لدى وزارة الاختصاص⁴. وغالبا ما يعود تدني نسبة التسجيل لدى وزارة شؤون المنظمات الأهلية الفلسطينية لحدائثة تشكلها، ولقرب الفترة بين إقرار المجلس التشريعي الفلسطيني قانون الجمعيات الخيرية والأهلية الفلسطيني ومصادقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية عليه وتنفيذ التعداد الخاص بهذه المنظمات، حيث تبين خلال فترة التعداد أن الكثير من المنظمات يعد أوراقه للتسجيل لدى هذه الوزارة، وقد ينطبق هذا الحال على التسجيل لدى وزارة الداخلية الفلسطينية.

² تجدر الإشارة إلى أن المنظمات الإغاثية تشمل لجان الزكاة.

³ تجدر الإشارة إلى أن بعض المنظمات التي أفادت أنها مسجلة لدى وزارة الداخلية قد تكون مسجلة لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية، وخاصة تلك المنظمات القائمة في مدينة القدس المحتلة، لكن من غير الممكن التحقق من دقة ذلك بسبب عدم الفصل في الاستمارة بين وزارة الداخلية الفلسطينية ووزارة الداخلية الإسرائيلية. وقد يكون هذا من الأخطاء التي وقع فيها فريق البحث أثناء إعداد الاستمارة.

⁴ تزيد نسبة تسجيل المنظمات لدى الوزارات المختلفة على 100% لكون نسبة كبيرة من المنظمات مسجلة لدى أكثر من جهة.

4-2 التوظيف

يستوعب قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية 10375 عاملاً بأجر، موزعين على 573 منظمة بمعدل 18.1 عامل لكل منظمة يعمل فيها عاملون بأجر. وبلغ عدد المنظمات التي لا يعمل فيها أي عامل بأجر 308 منظمات من أصل 881 منظمة، أي ما يعادل 35.0%. وأظهرت النتائج أن عدد العاملات من الإناث في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أعلى من عدد العاملين الذكور، فقد بلغت نسبة العاملات من الإناث في جميع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة والقطاع 54.1%، مقابل 45.9% من الذكور.

من ناحية ثانية يقل عدد المنظمات التي لا تعمل فيها إناث بأجر (436 منظمة) عن عدد المنظمات التي لا يعمل فيها ذكور بأجر (461 منظمة). وبلغ معدل عدد العاملات بأجر من الإناث في كل منظمة وظفت إناثاً 12.5 عاملة، في حين بلغ معدل عدد العاملين بأجر من الذكور في كل منظمة وظفت ذكوراً 11.3 عامل. وتظهر النتائج السابقة أن 152 منظمة من المنظمات التي توظف بأجر وظفت إناثاً فقط وليس فيها موظفون بأجر من الذكور، بالمقابل فإن 127 منظمة من المنظمات التي توظف بأجر، وظفت ذكوراً فقط وليس فيها موظفات بأجر.

5-2 التطوع

يعتمد قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تنفيذ برامجها، عدا عن الموظفين بأجر، على متطوعين من المجتمع المحلي، وأحياناً متطوعين من الخارج. أظهرت النتائج أن 62.3% من إجمالي المنظمات غير الحكومية في الضفة والقطاع يعمل فيها متطوعون. وقد بلغ إجمالي عدد المتطوعين في قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطيني 64936 متطوعاً ومتطوعة. يبدو أن هذا العدد من المتطوعين

مرتفع جداً، وتبين من خلال مراجعة الاستثمارات الخاصة بتعداد المنظمات غير الحكومية أن بعض المنظمات اعتبرت الهيئات العامة متطوعين في المؤسسة، كما اعتبرت بعض المنظمات بعض المتطوعين في نشاط معين متطوعين، ولهذا، فإن هذا العدد غير دقيق، فمن الممكن أن يتطوع شخص ما في أكثر من نشاط لمؤسسة واحدة، ويحتسب على أنه أكثر من متطوع، حيث أن المنظمات تسجل عدد المتطوعين في كل نشاط دون الأخذ بالاعتبار تكرار الشخص نفسه للتطوع. تأتي هذه الملاحظة انطلاقاً من تعبير الكثيرين عن تراجع الروح التطوعية لدى المجتمع المحلي في المنظمات غير الحكومية، وانطلاقاً من التحول الجاري على المنظمات الجديدة التي تعتمد المهنية أساساً في عملها.

لم يقتصر التطوع لدى المنظمات غير الحكومية على أحد الجنسين، لكن من الملاحظ تفوق نسبة المتطوعين الذكور (68.6%) على نسبة المتطوعات الإناث (31.4%). كما أن نسبة المنظمات التي عمل فيها متطوعون من الذكور (53.0%) تفوق نسبة المؤسسات التي عمل فيها متطوعات إناث، والتي بلغت 34.4% من إجمالي المنظمات. تدل هذه الأرقام على أن واقع التطوع في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية يختلف عن واقع التوظيف بأجر فيها فيما يتعلق بالفرق بين الجنسين، بحيث ترتفع نسبة العاملين بأجر من الإناث عن الذكور، وبالمقابل تقل نسبة المتطوعات عن نسبة المتطوعين، وقد يدل هذا على أمرين: أولهما ارتفاع نسبة الموظفات بسبب طبيعة عمل بعض المنظمات في مجالات كالصحة والتعليم، وخاصة رياض الأطفال. وثانيهما عدم قبول فكرة التطوع من المجتمع المحلي للإناث بدرجة القبول نفسها لدى الذكور.

2-6 المستفيدون من القطاع غير الحكومي

يصعب تحديد حجم المستفيدين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من أنشطة وبرامج وخدمات المنظمات غير الحكومية فيهما، فبحسب ما أظهرت البيانات

يبلغ عدد المستفيدين حوالي 4.5 مليون مستفيد، عدا عن أن 38 منظمة صرحت بعدم قدرتها على تحديد حجم المستفيدين. يفوق عدد المستفيدين الذي صرحت به المنظمات غير الحكومية الفلسطينية عدد السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع، لكن هذا متوقع لأسباب عدة: فمن جهة تعتبر بعض المنظمات أن عدد الحالات المستفيدة هو عدد الأشخاص المستفيدين، كما هو الحال بالنسبة للمنظمات العاملة في مجال الصحة، وهذا غير دقيق، حيث أن الشخص الواحد يمكن أن يتلقى الخدمة لأكثر من مرة في السنة، لكنه يسجل في كل مرة على أنه مستفيد جديد. ومن جهة ثانية تعمل بعض المنظمات في مجال البنية التحتية، وتسجل أفراد التجمع السكاني المستفيد كافة على أنهم مستفيدون. فعلى سبيل المثال اعتبر اتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية أن عدد المستفيدين منه بلغ نصف مليون شخص، حيث يقوم هذا الاتحاد بتنفيذ شق طرق زراعية في بعض التجمعات، والتي يستفيد منها معظم سكان التجمع الذي تنفذ فيه ويتم تسجيلهم على أنهم مستفيدون من الاتحاد. من جهة ثالثة، فإن بعض المنظمات العاملة في مجال البحث، وحقوق الإنسان، ومجالات الثقافة والتنمية تعتبر عدد المستفيدين منها كبيراً. ومن جهة رابعة، تقدر بعض المنظمات التقليدية كالجمعيات الخيرية، والأندية الشبابية والرياضية، وخاصة الموجودة في التجمعات الريفية أن معظم سكان التجمع يستفيدون منها.

2-7 التمويل

أظهرت نتائج التعداد أن المنظمات غير الحكومية بمجملها تتلقى تمويلها من مصادر متعددة. وأظهرت، أيضاً، أن معظم هذه المنظمات تتلقى تمويلها من أكثر من مصدر في آن واحد، أي أن المنظمة منها تتلقى تمويلاً من أكثر من مصدر. وقد بلغت نسبة المنظمات التي تتلقى تمويلاً خارجياً (أجنبياً أو عربياً) 38.9% من إجمالي المنظمات، وبلغت نسبة المنظمات التي تمول نفسها (تمويلاً ذاتياً) بجزء من ميزانيتها 88.2%، والتي تتلقى تمويلاً من السلطة الوطنية الفلسطينية 29.2%، والمنظمات التي

تتلقى منحاً وهبات محلية 71,5%، والتي تتلقى تبرعات من مؤسسات أو أفراد فلسطينيين داخل الخط الأخضر 19.5%، والمنظمات التي تتلقى تمويلاً من مصادر أخرى 2.8%⁵. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة المنظمات التي تتلقى تمويلاً من أي من المصادر السابقة الذكر لا يعكس حجم التمويل الفعلي الذي يوفره كل مصدر من هذه المصادر، فالنسب السابقة تعبر عن نسبة المنظمات التي تتلقى التمويل من كل مصدر، في حين أنها لا تعبر عن حجم المبلغ الذي تلقتة كل مؤسسة منها من هذا المصدر.

وكشفت النتائج عن أن نسبة المنظمات غير الحكومية التي تعتمد في تمويلها كمصدر رئيسي⁶ على الخارج بلغت 19.4% من إجمالي المنظمات غير الحكومية، وهو ما يعادل 50.4% من المنظمات التي تتلقى تمويلاً من الخارج. وبلغت نسبة المنظمات التي تعتمد كمصدر رئيسي على تمويلها الذاتي 39.5% من إجمالي المنظمات، وهو ما يعادل 45.3% من المنظمات التي تعتمد على مصادر ذاتية في التمويل. شكلت نسبتا التمويل الخارجي والذاتي النسبتين الأعلى للتمويل الرئيسي، تلاهما التمويل المحلي، حيث بلغت نسبة المنظمات التي تعتمد عليه بشكل رئيسي 15.2% من إجمالي المنظمات، وهو ما يعادل 21.8% من المنظمات التي تتلقى تمويلاً محلياً. أما التمويل من السلطة الوطنية الفلسطينية كمصدر رئيسي فقد كان محدوداً ولم يتجاوز 3.0% من إجمالي المنظمات أو ما يعادل 10.6% من المنظمات التي تتلقى تمويلاً من السلطة الوطنية الفلسطينية. وكذلك الحال بالنسبة للتمويل من فلسطيني الخارج الذي لم تتجاوز نسبته، كمصدر رئيسي، 1.4% من إجمالي المنظمات، أو ما يعادل 7.6% من المنظمات التي تتلقى تمويلاً من فلسطينيين مقيمين في الخارج. كما تنطبق سمة المحدودية على التمويل من فلسطيني الخط الأخضر الذي لم تعتمد عليه كتمويل رئيسي سوى منظمة واحدة من أصل 881 منظمة غير حكومية، وهو ما يعادل 1.4% من المنظمات التي تتلقى تمويلاً من داخل الخط الأخضر (الجدول 2-1).

⁵ يزيد مجموع النسب الواردة في الفقرة على 100% لكون معظم المنظمات تتلقى تمويلاً من أكثر من مصدر، فالنسب هنا تعبر عن مصادر التمويل وليس عن حجمه.

⁶ نعي بالتمويل كمصدر رئيسي: التمويل الذي تتجاوز نسبته 50% من تمويل المؤسسة.

يظهر الجدول (1-2) أن 78.6% من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (692 منظمة) تعتمد كل منها على مصدر تمويل رئيسي، أي أن كلاً منها يعتمد في ما يزيد على 50% من تمويله على مصدر واحد، الأمر الذي يكشف عن أن التنوع في مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية هو تنوع في عدد المصادر، ولكنه محدود في نسب التمويل من المصادر الثانوية، حيث أن هذه النسبة العالية للمنظمات التي تعتمد على مصدر رئيسي تشير إلى ارتباط كل من هذه المنظمات مع مصدر محدد، وهو ما قد يؤثر في القدرة على الاستمرارية، ودرجة التبعية، ومدى القدرة على تحديد الأهداف والبرامج وفقاً لأولويات ذاتية أو مجتمعية.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن التمويل الذاتي يحتل مرتبة مهمة في تمويل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، لكن هذا لا يتضح دون الكشف عن حجم التمويل الذاتي الإجمالي لهذه المنظمات، مقارنة بحجم التمويل من المصادر الأخرى، فمن الممكن أن تكون المنظمات التي تعتمد في تمويلها على المصادر الذاتية كمصدر رئيسي من المنظمات الصغيرة مقارنة بالمنظمات الأخرى، وهو ما سنتطرق له بالتفصيل لاحقاً.

بلغ إجمالي الإيرادات التي تلقتها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 112,736,506 دولارات أمريكية العام 1999⁷. وتظهر البيانات تفاوتاً واسعاً بين المنظمات المختلفة في حجم إيراداتها، وللإشارة إلى ذلك بلغ أكبر حجم إيرادات منظمة واحدة 14 مليون دولار أمريكي العام 1999، وبالمقابل، لم يزد حجم إيرادات بعض المنظمات عن بضع مئات من الدولارات في السنة نفسها. يدل على التفاوت بين المنظمات غير الحكومية، من حيث حجم إيراداتها العام 1999، متوسط إيرادات كل منظمة من إجمالي إيرادات المنظمات كافة، والذي بلغ 158,784

⁷ تشمل هذه الإيرادات مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية كافة بما فيها المصادر الذاتية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإيرادات تخص 710 منظمات غير حكومية فقط، حيث أن 171 منظمة لم تمل بيانات تتعلق بإيراداتها.

دولارا فقط، وهو ما يشير إلى العدد الكبير للمنظمات ذات الإيرادات المحدودة. كما يمكن أن يدل على هذا التفاوت الرقم الوسيط لإيرادات المنظمات غير الحكومية، حيث بلغ 9870 دولارا أميركيا، أي أن 50% من المنظمات غير الحكومية تقل إيراداتها عن هذا الحجم و50% من المنظمات تزيد إيراداتها على هذا الحجم، وهو ما يشير إلى التباين الواسع بين حجم إيرادات المؤسسات بارتباطها بأقل قيمة والتي تعادل صفر، وأعلى قيمة والتي تعادل 14 مليون دولار.

تتوزع إيرادات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على مصادر مختلفة، كما أسلفنا، ويظهر الجدول (2-2) أن التمويل الخارجي يشكل المصدر الأول لتمويل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، حيث بلغت نسبته 46.8% من إجمالي إيرادات 710 منظمات. يلي التمويل الخارجي الإيرادات الذاتية من بيع الخدمات أو ريع الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمات، وبلغت نسبتها 28.8%، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المصادر الذاتية غالبا ما تعود للمنظمات التي تقدم خدمات مقابل رسوم، كالمنظمات العاملة في مجال الصحة، والمنظمات العاملة في مجال التعليم، ويلاحظ كبر حجم هذه المؤسسات، وخاصة العاملة في مجال الصحة، كما يلاحظ ارتفاع حجم المبالغ التي تعود عليها من المصادر الذاتية. أما المصدر الثالث من حيث الترتيب فهي المصادر المحلية من أفراد ومؤسسات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغت نسبتها 10.8% من إجمالي الإيرادات. أما المصادر الأخرى فهي تشكل مصادر محدودة جدا في حجم إيرادات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

وعلى صعيد الوضع المالي، بينت النتائج أن 52.3% من المنظمات غير الحكومية عانت من عجز مالي العام 1999، بينما حققت 47.7% منها وفرة أو عادت مصروفاتها إيراداتها. وكشفت البيانات عن تفاوت بين المنظمات في حجم العجز المالي في السنة المذكورة نفسها، وسنتطرق لهذا الجانب لاحقا.

2-8 البنية الداخلية للمنظمات غير الحكومية

يهدف هذا الجزء من الفصل للكشف عن مدى توفر الأجسام التنظيمية للمنظمات غير الحكومية في الضفة والقطاع، وآلية اختيار هذه الهيئات، وشكل ممارسة المنظمات لمهامها. وقد أظهرت النتائج أن 70.6% من المنظمات غير الحكومية تتوفر لديها هيئة أو جمعية عمومية، وتطبق هذه السمة بشكل رئيسي على المنظمات التقليدية كالجمعيات الخيرية، والأندية الشبابية والرياضية، بالمقابل، فإن 29.4% من المنظمات لا يتوفر فيها هذا النوع من الهيئات، وتطبق هذه السمة على المنظمات الجديدة العاملة في مجالات التنمية والبحث العلمي والمراكز النسوية، كما تنطبق على لجان الزكاة والمؤسسات الإغاثية بشكل عام.

وأظهرت النتائج أن 13.7% فقط من إجمالي المنظمات تتوفر لديها مجالس أمناء، وتطبق هذه السمة غالبا على المنظمات التي لا تتوفر فيها هيئة أو جمعية عمومية، بالمقابل، فإن 86.3% من المنظمات لا تتوفر لديها مجلس أمناء. وعلى صعيد الهيئات الإدارية، بلغت نسبة المنظمات التي تتوفر فيها هيئات إدارية 94.2% من إجمالي المنظمات، في حين أن 5.8% فقط لا تتوفر لديها هيئة إدارية وهي منظمات تعتمد نظام مجالس الأمناء بديلا للهيئة الإدارية مع وجود جسم تنفيذي للبرامج والأنشطة التي تقوم بها المنظمة، أي مجالس إدارة تنفيذية، تكون مرجعيتها المباشرة مجلس الأمناء الذي يرسم سياسة المنظمة ويتابعها. على صعيد آخر، لم تتجاوز نسبة المنظمات التي تتوفر لديها لجان توجيهية أو مجالس استشارية 7.6% من إجمالي المنظمات في الضفة والقطاع، في حين أن 92.4% من المنظمات لا يتوفر فيها مثل هذه الأجسام.

وبينت النتائج تعدد طرق اختيار مجالس الإدارة، حيث بلغت نسبة المنظمات التي تم اختيار مجالس إدارتها عن طريق الانتخاب 70.4%، وغالبا ما تنطبق هذه السمة على المنظمات التقليدية، حيث أن مجالس الإدارة في هذه المؤسسات هي نفسها

الهيئات الإدارية، وذلك لغياب الموظفين بأجر، فالهيئات الإدارية في الجمعيات الخيرية والأندية الشبابية هي نفسها التي تقوم بالدور التنفيذي لأنشطة وبرامج المنظمة. وبلغت نسبة المنظمات التي يتم فيها اختيار مجلس الإدارة عن طريق التعيين 23.9%، وتتطبق هذه السمة على المنظمات الجديدة، وبخاصة المنظمات التي لا تتوفر لديها هيئات عمومية، حيث تختار مجالس الأمناء مجلس الإدارة. وبلغت نسبة المنظمات التي تم اختيار مجالس إدارتها بالانتخاب والتعيين معا 5.7% من إجمالي المنظمات في الضفة والقطاع.

تفاوتت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من حيث عدد الاجتماعات التي عقدتها المرجعية العليا لكل منها العام 1999⁸. فقد بلغت نسبة المنظمات التي لم تعقد مرجعيتها العليا أي اجتماع 9.3% من إجمالي المنظمات، وغالبا ما تعود هذه النسبة للمنظمات التي مرجعيتها العليا هيئة عمومية. وبلغت نسبة المنظمات التي عقدت مرجعيتها العليا اجتماعا واحدا فقط 28.0%، وغالبا ما تعود هذه النسبة للمنظمات التي مرجعيتها العليا هيئة عمومية أيضا. أما المنظمات التي عقدت مرجعيتها العليا اجتماعين، فبلغت نسبتها 16.8% من إجمالي المنظمات، ونسبة المنظمات التي عقدت مرجعيتها العليا 12 اجتماعا خلال السنة نفسها 12.7% من إجمالي المنظمات، أي بمعدل اجتماع واحد شهريا. وتفاوتت المنظمات الأخرى في عدد اجتماعاتها ما بين 3 اجتماعات سنويا أو اجتماع أسبوعيا، ما عدا المنظمات التي اجتمعت مرجعيتها العليا 12 اجتماعا، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الاجتماعات السنوي المرتفع يعود لمنظمات لا تتوفر فيها هيئة عمومية أو مجلس أمناء، إنما تتوفر لديها هيئة إدارية أو مجلس إدارة كمرجعية عليا.

تعتمد 82.4% من إجمالي المنظمات في الضفة والقطاع على وضع خطة زمنية لتنفيذ برامجها ونشاطاتها. وصرحت 27.4% من هذه المنظمات بأن خطتها

⁸ يقصد بالمرجعية العليا للمنظمة الهيئة العمومية في حال وجدت، أو مجلس الأمناء للمنظمات التي لا توجد فيها هيئة عمومية، وأحيانا تكون الهيئة الإدارية أو مجلس الإدارة المرجعية العليا في حال لم يتوفر أي من الجسمين السابقين.

تحقق أهدافها دائما، في حين أن 70.3% منها تحقق أهداف خطتها أحيانا، والبقية (2.2%) نادرا ما تحقق أهدافها. تدلل هذه النسب على خلل في التخطيط أو على معيقات جدية في تحقيق الخطة. وقد أظهرت النتائج أن 97.4% من المنظمات التي لا تحقق خطتها أهدافها دائما تواجه معيقات في ذلك.

تتمثل المعوقات التي تواجه المنظمات غير الحكومية التي لا تحقق أهداف خطتها دائما في: تدخل الجهات الممولة الخارجية الذي عانت منه 10.6% من المنظمات لا تحقق خطتها أهدافها، وعدم تفاعل المستفيدين مع خطة المنظمة الذي عانت منه 29.2% من هذه المنظمات، وعدم توفر الوقت لدى أعضاء المنظمة الذي عانت منه 34.2% من هذه المنظمات، وغالبا ما ينطبق هذا على المنظمات التي لا يتوفر فيها عاملين بأجر. ومن المعوقات، أيضا، نقص الكفاءات والمهارات البشرية الذي عانت منه 35.1% من المنظمات، وغالبا ما تعود هذه النسبة للمنظمات التي تحتاج إلى توفر مهارات خاصة لدى العاملين فيها لتنفيذ برامجها وأنشطتها. وكانت النسبة الأعلى من بين المعوقات التي تعاني منها المنظمات في تحقيق خطتها هي محدودية التمويل، وبلغت نسبة المنظمات التي تعاني من هذا المعيق 96.3% من المنظمات التي لا تحقق أهداف خطتها. ولم تخلُ المعوقات من تدخل الجهات الممولة المحلية الذي عانت منه 10.6% من المنظمات التي لا تحقق أهداف خطتها دائما، وصرحت 10.6% من المنظمات أن أسبابا أخرى غير المذكورة تعيق تحقيق خطتها لأهدافها، وغالبا ما تعود هذه لعدم جدية القائمين على المنظمة أو لخلافات بينهم.⁹

2-9 أهداف المنظمات غير الحكومية

⁹ يزيد مجموع النسب الواردة في الفقرة على 100%، وذلك لكون الكثير من المؤسسات صرحت بأن أكثر من عائق يحول دون تحقيقها لأهداف خطتها دائما.

تتنوع المجالات التي تنشط فيها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويدلل على هذا التنوع اتساع الأهداف التي تنطلق منها المنظمات، ولأغراض البحث تم حصر أهداف المنظمات في مجموعة محددة، بحيث تم جمع الأهداف الجزئية المتقاربة في أهداف عامة لغرض تسهيل عملية التحليل واستخلاص النتائج.

أظهرت البيانات (الجدول 2-3) أن هدفي تمكين الشباب وتقديم المساعدات الإغاثية هما الأكثر انتشاراً بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويرتبط ارتفاع نسبة هذين الهدفين بارتفاع نسبة الأندية الشبابية من جهة، وارتفاع نسبة المنظمات العاملة في مجال الإغاثة في أشكالها النقدية والعينية والخدمية كافة من جهة ثانية. تلا هذين الهدفين تنمية الطفل والارتقاء بالوعي أو الأنشطة الدعاوية، ويرتبط ارتفاع نسبة هذين الهدفين بارتفاع نسبة المؤسسات التي تعنى بالطفل من جهة، وخاصة أن معظم الجمعيات الخيرية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة تضع ضمن برامجها رياض الأطفال. ومن جهة ثانية، ترتفع نسبة المؤسسات التي تضع ضمن أهدافها الدور الدعاوي لكون نسبة لا بأس بها من المؤسسات تعتبر التنقيف المجتمعي في مجال عملها من القضايا الأساسية للنجاح والاستمرارية، وبالتالي تحقيق الفلسفة التي تقوم عليها المؤسسة.

ويظهر الجدول (2-3) أن تطوير البنية التحتية والمساهمة في التنمية الزراعية أو غيرها من القطاعات، وحماية البيئة هي من الأهداف التي تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بشكل محدود. وبشكل عام، يظهر الجدول أن الأهداف العامة وغير المحددة تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بشكل أكبر من الأهداف المحددة بشكل دقيق، فكلما زاد تحديد الهدف تقل نسبة المنظمات التي تعتبره ضمن أولوياتها.

وفيما يتعلق بالهدف الرئيسي الذي حددته المنظمات لنفسها، فيظهر الجدول (2-3) أن المنظمات التي تعتبر هدفها الرئيسي تمكين الشباب عبر أنشطة رياضية واجتماعية وثقافية هي الأعلى، وبلغت 28.8% من إجمالي المنظمات الفاعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتفوق هذه النسبة على نسبة المنظمات التي تعتبر هدفها الأساسي غير هذا الهدف، حيث أن النسبة التي تليها تبلغ 16.5% من إجمالي المنظمات، وهي المنظمات التي تعتبر هدفها الرئيسي المساعدات الإغاثية بكافة أشكالها. ويظهر الجدول أن النسبة الأدنى تخص المنظمات التي تعتبر هدفها الرئيسي تطوير البنية التحتية، أو رفع الكفاءة المهنية من خلال التدريب والدورات المهنية، حيث اعتبرت منظمة واحدة فقط أن هدفها الرئيسي تطوير البنية التحتية، واعتبرت 4 منظمات فقط أن هدفها الرئيسي رفع الكفاءة المهنية. تؤكد هذه النتائج أن المنظمات تعتمد حتى في هدفها الرئيسي أحد الأهداف العامة أكثر من الأهداف المحددة.

كما يظهر الجدول (2-3) أن بعض الأهداف يغلب عليها طابع الثانوية عند المؤسسات، حيث أن عدد المؤسسات التي تعتبرها هدفا رئيسيا لها محدود جدا، مثل رفع الكفاءة المهنية من خلال التدريب والدورات المهنية، والارتقاء بالوعي والأنشطة الدعاوية، ومن الملاحظ أن هذه الأهداف تعد أهدافا جديدة للمنظمات غير الحكومية، وقد يكون هذا هو السبب في محدودية عدد المؤسسات التي تعتمد كهدف رئيسي، في حين أن المؤسسات التي كانت قائمة أصلا اعتمدتها فيما بعد كأحد أهدافها. ويظهر ذلك من خلال ارتفاع نسبة المؤسسات التي تعتبر أحد هذين الهدفين أحد أهدافها لكنه ليس الهدف الرئيسي لها، حيث ترتفع هذه النسبة عن نسبة المؤسسات التي تعتبره هدفا رئيسيا.

2-10 برامج المنظمات غير الحكومية

أما عن برامج المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فأظهرت نتائج التعداد الخاص بهذه المنظمات (جدول 2-4) أن أكثر من نصف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تقع ضمن برامجها برامج ثقافية وعلمية وأدبية، وهو ما يعكس الانتشار الواسع للندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي تعقدها الكثير من المنظمات العاملة في المجالات المختلفة، هذا عدا عن الأنشطة الفنية والثقافية التي تعقدها المنظمات العاملة في مجال الثقافة بشكل أساسي. وبالمقارنة، فإن المنظمات التي تعتبر مثل هذه الأنشطة برنامجاً رئيسياً لها تقل عن عشر المؤسسات، وهو ما يعكس حجم المؤسسات التي تنفذ مثل هذه البرامج بشكل ثانوي.

ينطبق التحليل السابق على المنظمات التي تنفذ برامج تعليمية وتربوية، حيث أن نسبتها بلغت، كما يظهر الجدول (2-4)، 35.4%، في حين أن المنظمات التي تعتبر هذه البرامج رئيسية لا تتجاوز نسبتها 3.4%، وغالبا ما يعود هذا التباين الواسع إلى كون معظم الجمعيات الخيرية، وخاصة الموجودة في الريف تدير وتشرف على رياض أطفال، مع أن هدفها الأساسي هو المساعدات الاجتماعية والإغاثية. ترتبط النشاطات التعليمية والتربوية بالأنشطة الطفولة، أيضا، حيث أن نسبة المنظمات التي تنفذ هذه الأنشطة مرتفعة (40.2%) مقارنة بنسبة المنظمات التي تعتبرها نشاطها الرئيسي، والتي بلغت 20.4%، وغالبا ما ترتبط هذه بالجمعيات الخيرية، أيضا، لإدارتها وإشرافها على رياض أطفال كما أسلفنا. وينطبق هذا الحال، كذلك، على برامج الخدمات الصحية، حيث أن عدداً من الجمعيات الخيرية تشرف على عيادات صحية مع أن برامجها الرئيسية غير ذلك، عدا عن لجان الزكاة التي تشكل الخدمات الصحية جزءاً مهماً من برامجها مع أن برنامجها الرئيسي هو المساعدات الخيرية.

وفيما يخص المساعدات الخيرية، يظهر الجدول نفسه أن نسبة عالية من المنظمات غير الحكومية تنفذ هذا البرنامج على الرغم من أنه ليس برنامجها الرئيسي، وقد يعود هذا لاعتبار المنظمات أن أية خدمة تقدم للمواطنين في المنطقة أو التجمع الذي تستهدفه تعتبر مساعدة إغاثية سواء أكانت نقدية أم عينية أم خدمية، فعلى سبيل

المثال، تعتبر المنظمات العاملة في مجال الصحة البرنامج الرئيسي لها هو تقديم الخدمات الصحية، ولكن في الوقت نفسه، تضع ضمن برامجها تقديم المساعدات الخيرية لكونها تعالج بعض المرضى مجاناً نظراً لعدم قدرتهم على دفع الرسوم المستحقة على العلاج. ونحن هنا لا ننفي هذا الدور العوني لمثل هذه المنظمات، وإنما المقصود هنا أن حجم المساعدات الخيرية لا يتوافق بالضرورة مع نسبة المنظمات التي تعتبر ضمن برامجها تقديم المساعدات الخيرية.

وفيما يتعلق ببرامج التدريب والتأهيل المهني، وقضايا المرأة، والأنشطة الدعاوية، والأنشطة البحثية، والبيئة والمياه، وتنظيم الأسرة، وحقوق الإنسان، فإن نسبة المنظمات التي تنفذ مثل هذه البرامج بشكل ثانوي ترتفع بشكل كبير عن المنظمات التي تعتبرها برامجها الأساسية، وغالباً ما يعود ذلك إلى كون هذه البرامج جديدة، حيث من الممكن أن تكون هذه البرامج قد أضيفت ضمن برامج المؤسسات القائمة سابقاً، والتي تعتبر برامجها الرئيسية مختلفة تماماً عن هذه البرامج.

بشكل عام، يظهر الجدول (2-4) تنوعاً في البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من أن التنوع في عمل المنظمات غير الحكومية ظاهرة صحية، فإن ذلك يجب أن يكون مرتبطاً بتركيز كل منظمة على برامج محددة، وهو ما لم تظهره نتائج التعداد، حيث أن معظم المنظمات يغيب لديها التركيز على برامج محددة، ويغلب عليها التشتت في البرامج. ويجب الحذر هنا من التعميم على المنظمات كافة، حيث أن بعض المنظمات تركز برامجها ضمن مجال اختصاص محدد، بحيث تكون البرامج مكملة بعضها بعضاً لخدمة هدف أو أهداف المنظمة.

3- التوزيع الجغرافي والقطاعي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية

يتناول هذا الفصل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث توزيعها الجغرافي والمناطق. ويتناول القسم الأول منه توزيع المنظمات بين المناطق الجغرافية والتجمعات السكانية. ويهدف بذلك إلى رسم خريطة مناطقية لهذه المنظمات، وبالتالي التوصل إلى تحديد دقيق لحصة كل منطقة من المنظمات. وسيعمد الفصل إلى تناول التوزيع الجغرافي والمناطق على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى مستوى المحافظة، كما سيعمد إلى تناول التوزيع حسب نوع التجمع السكاني على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات.

ويتناول القسم الثاني المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث توزيعها القطاعي. ويهدف بذلك إلى رسم خريطة قطاعية لهذه المنظمات من أجل التوصل إلى تحديد دقيق للمجالات التي تنشط فيها، وربط هذه النشاطات بالمناطق الجغرافية. كل ذلك من أجل القدرة على تحديد ملاءمة نشاطات المنظمات غير الحكومية لاحتياجات المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ولإحتياجات المجتمع المحلي في كل منطقة من مناطق الضفة والقطاع، والتوصل، بالتالي، لتحديد دقيق للفجوة بين الإحتياجات والخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.

3-1 التوزيع الجغرافي للمنظمات

بلغ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 881 منظمة، توزعت بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوزعت بين المحافظات الفلسطينية

المختلفة، لكن هذا التوزيع متباين. فقد بلغ عدد المنظمات العاملة في الضفة الغربية 675 منظمة، أي ما يعادل 76.6% من إجمالي المنظمات، في حين اقتصر العدد في قطاع غزة على 206 منظمات، بما يعادل 23.4%، أي أن ما يزيد على ثلاثة أرباع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية يقع في منطقة الضفة الغربية (جدول 3-1).

قد يعود السبب في زيادة عدد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية عن قطاع غزة إلى صعوبة تأسيس مثل هذه المنظمات في زمن الاحتلال الإسرائيلي، وقبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، لانطباق القانون المصري عليه، في حين أن تشكيل مثل هذه المنظمات في الضفة الغربية كان أسهل بحكم انطباق القانون الأردني عليها، حيث كشفت نتائج التعداد أن 56.3% من إجمالي المنظمات القائمة في قطاع غزة تأسست بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، واقتصرت نسبة المنظمات التي تأسست بعد قيام هذه السلطة في الضفة الغربية على 31.9% من إجمالي المنظمات القائمة فيها.

وقد يعود ارتفاع عدد المنظمات في الضفة الغربية عن قطاع غزة، أيضاً، إلى تفوق عدد التجمعات السكانية في الأولى مقارنة بعددها في الثانية. فعادة ما يرتبط تأسيس الجمعيات الخيرية مثلاً، أو الأندية الشبابية والرياضية بالتجمعات السكانية، حيث يعتمد الكثير من التجمعات السكانية لتأسيس جمعية خيرية و/أو نادٍ فيها. فقد بلغ عدد التجمعات السكانية التي تقام فيها واحدة أو أكثر من المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية 232 تجمعا مقابل 23 تجمعا فقط في قطاع غزة، وفي الوقت نفسه بلغ عدد الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية 244 جمعية مقابل 112 جمعية في قطاع غزة، وبلغ عدد الأندية الشبابية والرياضية 236 ناديا في الضفة الغربية واقتصر على 32 ناديا في قطاع غزة، ما يظهر أهمية ارتفاع عدد التجمعات السكانية في ارتفاع عدد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية عن قطاع غزة. وبالمقارنة مع إجمالي عدد التجمعات السكانية في الضفة الغربية الذي يبلغ 645 تجمعا، وإجمالي عدد التجمعات

السكانية في قطاع غزة الذي يبلغ 41 تجمعا¹⁰، فإن نسبة التجمعات السكانية التي تقع فيها منظمة غير حكومية أو أكثر في الضفة الغربية من إجمالي تجمعاتها تقل عن مثلتها في قطاع غزة، وتبلغ في الأولى 36.0% وفي الثانية 56.1%.

أما السبب الثالث المحتمل لارتفاع عدد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية عن قطاع غزة فيرتبط بالسبب السابق، ويتمثل في اتساع المساحة الجغرافية للضفة الغربية مقارنة بمساحة قطاع غزة أو بانخفاض الكثافة السكانية في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، وهو الأمر الذي يعني أن تأسيس منظمة في مدينة غزة، مثلا، يمكن أن يخدم عدداً أكبر من السكان لقربهم من مقر المنظمة، في حين أن تشتت التجمعات السكانية في الضفة الغربية نتيجة لاتساع مساحتها يؤدي إلى تأسيس منظمات متشابهة في مناطق مختلفة وتجمعات سكانية مختلفة لسد الثغرة في الاحتياجات. ومن المحتمل أن يكون ارتفاع عدد السكان في الضفة الغربية عن قطاع غزة سببا رابعا في ارتفاع نسبة المنظمات غير الحكومية العاملة فيها عن القطاع، حيث أن عدد السكان في الضفة الغربية يبلغ ضعف عدد السكان في قطاع غزة تقريبا حسب التعداد العام للسكان العام 1997.

لا يظهر الجدول (3-1) تمايزا واضحا بين المناطق المختلفة في الضفة الغربية، حيث أن عدد المنظمات القائمة والفاعلة في شمال الضفة الغربية يعادل تقريبا عددها في وسط الضفة الغربية، وكلتا المنطقتين لا تتفوق كثيرا في عدد المنظمات عن منطقة جنوب الضفة الغربية، لكن الصورة تتضح أكثر عند قياس معدل عدد السكان في كل منطقة لعدد المنظمات القائمة فيها.

على الرغم من عدم وجود تمايز بين مناطق الضفة الغربية الثلاث فإن الجدول (3-1) يظهر تمايزا جديا بين المحافظات المختلفة في الضفة الغربية وفي

¹⁰ مصدر أعداد التجمعات السكانية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة هو: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجمعات السكانية-1998: النتائج الأساسية، رام الله-فلسطين، 1999.

قطاع غزة، حيث يظهر الجدول أن المحافظات الرئيسية في الضفة الغربية (القدس، ورام الله والبيرة، والخليل، وبيت لحم، ونابلس) يقع فيها عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية، في حين أن المحافظات الصغيرة يقل فيها عدد المنظمات غير الحكومية. وقد يعود السبب في ذلك، أيضاً، إلى زيادة عدد التجمعات السكانية التابعة لكل محافظة من المحافظات الرئيسية مقارنة بعدد هذه التجمعات في المحافظات الأخرى. وفي قطاع غزة يظهر الجدول أن عدد المنظمات غير الحكومية القائمة في محافظة غزة يفوق بكثير عدد هذه المنظمات في محافظات قطاع غزة الأخرى، وبشكل أساسي، فإن المحافظات الجنوبية في قطاع غزة هي الأقل حظاً من حيث عدد المنظمات غير الحكومية، أخذين بعين الاعتبار أن محافظة شمال غزة لا يمكن فصلها بشكل فعلي عن محافظة غزة.

إن التحليل السابق للبيانات الخاصة بتوزيع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حسب المناطق والمحافظات غير كافٍ إذا لم يرتبط بعدد السكان من جهة، وبنوعية المنظمات القائمة من جهة ثانية. فعلى صعيد معدل عدد السكان لكل منظمة غير حكومية، أظهرت نتائج التعداد الخاص بهذه المنظمات (جدول 3-1) أن 3569 شخصاً هو معدل كل منظمة غير حكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ينخفض هذا المعدل في الضفة الغربية عن قطاع غزة، حيث يبلغ في الأولى 2987 شخصاً وفي الثانية 5476 شخصاً. وتكشف هذه الأرقام عن أن الضفة الغربية تتمتع بأفضلية أكبر من حيث معدل عدد الأفراد لكل منظمة غير حكومية، لكن هذا غير كافٍ للحكم على الأفضلية التي تتمتع بها الضفة الغربية، حيث أن طبيعة المنظمات غير الحكومية أو تصنيفها القطاعي، إضافة لفاعليتها، وعدد المستفيدين منها، ومنطقة نشاطها، والمستوى المناطقي الذي تعمل عليه هي من العوامل الدالة على مدى الأفضلية التي تتمتع بها كل منطقة من تواجدها للمنظمات غير الحكومية فيها، وهو ما سنتطرق له عند تحليل التصنيف القطاعي للمنظمات غير الحكومية، والقدرات التي تتمتع بها هذه المنظمات.

ويكشف الجدول (1-3) عن أن منطقة وسط الضفة الغربية يقل فيها معدل عدد السكان لكل منظمة غير حكومية عن منطقة جنوب الضفة الغربية، ويقل كثيرا في كليهما عن منطقة شمال الضفة الغربية. وعلى مستوى محافظات الضفة الغربية، يظهر الجدول نفسه أن محافظات شمال الضفة تتسم بارتفاع معدل عدد السكان لكل منظمة غير حكومية، ويضاف لها كل من محافظتي الخليل والقدس، أما المحافظات الباقية (بيت لحم، وأريحا، ورام الله والبيرة) فهي تتسم بانخفاض معدل عدد السكان لكل منظمة غير حكومية.

يوضح الجدول (1-3)، أيضا، أن كافة محافظات الضفة الغربية يقل فيها معدل عدد السكان لكل منظمة عن كل محافظة من محافظات قطاع غزة، كما يظهر تمايزا بين محافظات قطاع غزة نفسه، حيث يتدنى معدل عدد السكان لكل منظمة في محافظة دير البلح، وهي محافظة الوسط، تليها محافظة غزة، ومن الملاحظ ارتفاع المعدل في محافظة شمال غزة، لكن عند ضم هذه المحافظة لمحافظة غزة فإن معدل المحافظتين معا ينخفض ليصبح أقل من معدل محافظتي جنوب قطاع غزة (خان يونس ورفح).

1-1-3 التوزيع الجغرافي للمنظمات حسب نوعها

تغلب الجمعيات الخيرية على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت نسبة هذا النوع من المنظمات 40.4% من إجمالي المنظمات فيهما. تليها الأندية الشبابية والرياضية وبلغت نسبتها 30.4%، وتتوزع النسبة الباقية (29.2%) بين المنظمات الجديدة: الحقوقية، والثقافية، والإغاثية، والتنمية، والبحثية، ومراكز التدريب والتأهيل، وغيرها (جدول 2-3).

تظهر النتائج تقارب التوزيع بين الضفة الغربية وقطاع غزة في المنظمات غير الحكومية الجديدة. ففي حين بلغت نسبة الجمعيات الخيرية والأندية الشبابية

والرياضية في الضفة الغربية 71.1% من إجمالي المنظمات القائمة فيها (36.1% جمعيات خيرية، و35.0% أندية شبابية ورياضية)، بلغت نسبة الجمعيات الخيرية والأندية الشبابية والرياضية في قطاع غزة 69.9% من إجمالي منظماتها (54.4% جمعيات خيرية و15.5% أندية شبابية ورياضية) (جدول 3-2).

يظهر الجدول (3-2) الانخفاض الكبير لنسبة المنظمات غير الحكومية الجديدة في منطقة شمال الضفة الغربية، حيث اقتضرت على 17.7% من إجمالي المنظمات في هذه المنطقة، وهي أقل بكثير من نسبة مثيلاتها في المناطق الأخرى. فقد بلغت نسبة هذه المنظمات في منطقة وسط الضفة الغربية 32.4%، وبلغت في جنوب الضفة الغربية 37.3%. وينطبق هذا الانخفاض الحاد في نسبة المنظمات الجديدة على محافظات منطقة شمال الضفة الغربية كافة، ما عدا محافظة نابلس، حيث أن النسبة في هذه المحافظة تزيد على المعدل العام في الضفة والقطاع بقليل، وتبلغ 30.0% من إجمالي المنظمات في المحافظة نفسها. يؤكد هذا ما تطرقنا له سابقاً من أن المدن الرئيسية والمحافظات الرئيسية تحظى بحظ أوفر من حيث عدد المنظمات القائمة فيها، ومن حيث نوعية هذه المنظمات.

على الرغم من الارتفاع الكبير لنسبة المنظمات غير الحكومية الجديدة في منطقة جنوب الضفة الغربية، فإن هذا الارتفاع ناتج عن زيادة عدد المراكز الثقافية في محافظة الخليل تحديداً، فقد بلغ عدد المراكز الثقافية 27 مركزاً من أصل 51 منظمة من المنظمات الجديدة في هذه المحافظة، أي أن هذه الزيادة قد تكون في عدد المنظمات لكنها لا تنطبق على طبيعة عمل المنظمات وقدراتها وكفاءتها. كما تظهر النتائج ارتفاع نسبة المنظمات الإغاثية في هذه المحافظة، وتشير الدلائل على ارتفاع عدد لجان الزكاة المصنفة كمنظمات إغاثية فيها. إن هذا التوزيع للمنظمات القائمة في محافظة الخليل يشير إلى اختلاف في طبيعة المنظمات غير الحكومية الجديدة في هذه المحافظة، مقارنة بالمحافظات الأخرى التي تتوزع نسبة المنظمات الأخرى فيها على القطاعات المختلفة.

وعلى صعيد قطاع غزة، يظهر الجدول (3-2) ارتفاع نسبة المنظمات غير الحكومية الجديدة في شمال القطاع وانخفاضها كلما اتجهنا نحو الجنوب، أخذين بعين الاعتبار أن محافظتي شمال غزة وغزة تشكلان، في الأصل، وحدة واحدة، وتبلغ نسبة المنظمات الجديدة فيهما 35.5%، وهي النسبة الأعلى ضمن محافظات قطاع غزة. وكانت محافظة رفح هي الأقل حظاً من حيث نسبة المنظمات غير الحكومية الجديدة، حيث اقتصرت نسبة هذه المنظمات فيها على 6.2% فقط.

3-1-2 توزيع المنظمات غير الحكومية حسب نوع التجمع السكاني

توزعت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين التجمعات السكانية الثلاثة (حضر، وريف، ومخيم)، لكن هذا التوزيع متباين أيضاً. يظهر الجدول (3-3) أن التجمعات الحضرية تحظى بنصيب الأسد من حيث نسبة المنظمات القائمة فيها مقارنة بالتجمعات الريفية والمخيمات، حيث بلغت هذه النسب 60.2%، و29.3%، و10.5% على التوالي.

اتسمت المنظمات غير الحكومية بهذا التوزيع بين التجمعات السكانية الثلاثة على الرغم من ارتفاع عدد التجمعات الريفية عن التجمعات الحضرية، ويبدو أن مرد ذلك يعود إلى تاريخ تشكل المنظمات غير الحكومية في فلسطين، حيث أن المدن الرئيسية كانت المبادرة في تأسيس المنظمات غير الحكومية. بالإضافة لذلك، فإن أثراً مهماً قد يكون لزيادة الوعي بأهمية المنظمات الطوعية في المدن عن التجمعات الريفية، عدا عن ارتباط مراكز المدن بمراكز القيادة للتنظيمات السياسية الفلسطينية التي لعبت دوراً مهماً في تشكيل المنظمات غير الحكومية في فلسطين، وعدا عن القدرة الأكبر للمدن الرئيسية على الوصول لمصادر التمويل المختلفة، وخاصة الخارجية منها، بفعل انتشار وسائل الاتصال فيها بدرجات أعلى، وفي فترة زمنية أسبق. وبالإضافة لذلك،

فإن البنية التقليدية للتجمعات الريفية، واستناد الأفراد فيها للحماية التقليدية التي توفرها العائلات، يلعب دورا سلبيا تجاه تشكيل المنظمات التطوعية غير الحكومية.

أما تدني نسبة المنظمات غير الحكومية في المخيمات مقارنة بالتجمعات الأخرى فمرده إلى بروز ظاهرة اللجوء، وبالتالي ظاهرة المخيمات في فترة تاريخية لاحقة لتشكل الجمعيات الأهلية في فلسطين، وإلى لعب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين دورا مهما في تقديم الخدمات لسكان المخيمات الفلسطينية، وهو ما حد من بروز مبادرات محلية في هذه المخيمات لتشكيل منظمات طوعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مراكز التأهيل والتدريب المهني القائمة في المخيمات في الوقت الحالي، تأسست أصلا بمبادرة من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومن ثم نقلت صلاحيات إدارتها وتشغيلها لأفراد من التجمع نفسه (المخيم).

ينطبق ارتفاع نسبة المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية عن التجمعات الريفية والمخيمات على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع ارتفاع لهذه النسبة في قطاع غزة عن الضفة الغربية، حيث أن نسبة المنظمات في التجمعات الحضرية في الضفة الغربية بلغت 57.5% من إجمالي المنظمات الموجودة فيها، مقارنة مع 68.9% في قطاع غزة من المنظمات الموجودة فيه، وغالبا ما يعود ذلك إلى صغر مساحة قطاع غزة، ومحدودية عدد التجمعات السكانية الموجودة فيه مقارنة بالضفة الغربية.

وكما يظهر الجدول (3-3) فإن ترتيب توزيع المنظمات حسب نوع التجمع السكاني في الضفة الغربية يختلف عنه في قطاع غزة، فعلى الرغم من تفوق نسبة المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية في كلا المنطقتين، فإن نسبة المنظمات القائمة في التجمعات الريفية في الضفة الغربية أعلى من نسبة المنظمات القائمة في المخيمات، في حين أن هذا الوضع معكوس في قطاع غزة، والسبب في ذلك هو ارتفاع عدد التجمعات الريفية في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، وبالمقابل كبر حجم المخيمات في قطاع غزة وارتفاع عدد سكانها مقارنة بالضفة الغربية.

ينطبق ارتفاع نسبة المنظمات غير الحكومية القائمة في التجمعات الحضرية على منطقتي وسط الضفة الغربية وجنوبها، في حين أنه لا ينطبق على منطقة شمال الضفة الغربية، فكما يظهر الجدول (3-3) ترتفع نسبة المنظمات القائمة في الريف في منطقة شمال الضفة الغربية عن تلك القائمة في التجمعات الحضرية. ولا تنطبق هذه السمة على محافظات منطقة شمال الضفة الغربية كافة، فكما يظهر الجدول سابق الذكر، ترتفع نسبة المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية في محافظات نابلس وطولكرم وقلقيلية، لكن الانخفاض الكبير لنسبة المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية عن القائمة في التجمعات الريفية في محافظة جنين ومنطقة سلفيت، وتساوي هاتين النسبتين في منطقة طوباس، أثر في النسبة العامة لمنطقة شمال الضفة الغربية لتكون نسبة المنظمات القائمة في التجمعات الريفية أعلى من نسبة المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية.

ينطبق ارتفاع نسبة المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية عن تلك القائمة في التجمعات الريفية والمخيمات على محافظات قطاع غزة ما عدا محافظة دير البلح، حيث أن 76.3% من أصل 38 منظمة فيها قائمة في المخيمات، والباقي في الحضر.

3-1-2-1 توزيع المنظمات بين التجمعات السكانية الثلاثة حسب نوع المنظمة

أما فيما يخص توزيع المنظمات غير الحكومية بين التجمعات السكانية الثلاثة تبعا لنوع هذه المنظمات، أظهرت النتائج تفوق نسبة الجمعيات الخيرية في التجمعات الحضرية على المنظمات الأخرى، تلتها نسبة المنظمات الجديدة، ثم نسبة الأندية الرياضية (جدول 3-4). وغالبا ما يعود تفوق نسبة الجمعيات الخيرية في التجمعات الحضرية إلى تاريخ تشكل هذه الجمعيات، حيث ارتبطت بداية تشكل الجمعيات الخيرية في المدن الرئيسية في فلسطين. أما انخفاض نسبة الأندية الرياضية فيعود إلى محدودية عدد التجمعات الحضرية مقارنة بعدد التجمعات الأخرى، وخاصة الريفية، وكما أسلفنا

فإن تأسيس الأندية الشبابية والرياضية يرتبط، غالباً، بالتجمع السكاني، حيث أن كل تجمع يبادر لتأسيس نادٍ شبابي ورياضي لخدمة الشباب فيه.

وتظهر النتائج تفوق نسبة الأندية الرياضية في التجمعات الريفية على المنظمات الأخرى، تلتها الجمعيات الخيرية ثم المنظمات الجديدة، حيث تزيد نسبة الأندية الرياضية في التجمعات الريفية على نصف المنظمات القائمة في هذا النوع من التجمعات (جدول 3-4). وقد أسلفنا بتعليل ارتفاع نسبة الأندية الرياضية في التجمعات الريفية، فمع ارتفاع عدد التجمعات الريفية، في الضفة الغربية خاصة، مقارنة بالتجمعات الأخرى، ظهر ارتفاع مشابه في نسبة الأندية الرياضية فيها. ويظهر الجدول المذكور أن الأشكال الجديدة من المنظمات في التجمعات الريفية هي الأقل بين مثيلاتها في التجمعات الحضرية والمخيمات. ولا تقتصر محدودية المنظمات الجديدة في التجمعات الريفية على نسبتها، بل إن محدودية في تنوع هذه المنظمات برزت من خلال النتائج، حيث تقتصر المنظمات الجديدة القائمة في التجمعات الريفية على مراكز ثقافية، إضافة لبعض المنظمات الإغاثية (لجان الزكاة).

وعلى صعيد المخيمات، تفوقت بقليل نسبة الجمعيات الخيرية فيها عن المنظمات الجديدة، وكلاهما تفوقا على نسبة الأندية الرياضية (جدول 3-4). يرجع تدني نسبة الأندية الرياضية إلى محدودية عدد المخيمات في الضفة والقطاع أيضاً. أما ارتفاع نسبة المنظمات الجديدة في المخيمات فيعود إلى ارتفاع عدد مراكز التدريب المهني فيها، والتي أسستها، أصلاً، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، إضافة لوجود بعض المراكز الثقافية فيها. فارتفاع نسبة هذه المنظمات في المخيمات عن نسبتها في الحضر، لا يعكس حقيقة الواقع، لكون الوضع ينقلب انقلاباً جذرياً في حال الأعداد المطلقة وليس النسب المئوية، وكون المنظمات في الحضر تتسم بتنوع كبير، وتتسم، أيضاً، بمقدرات وقدرات أكبر.

وتجدر الإشارة هنا إلى كفاءة وفاعلية المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية عن مثيلاتها في التجمعات الريفية والمخيمات، فالتحليل السابق مبني على عدد المنظمات وتوزيعها بين التجمعات السكانية، لكنه لا يأخذ بالحسبان التباين في القدرات بين المنظمات المختلفة، ومن المتوقع أو قد يكون من المؤكد، أن تكون المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية هي الأفضل من حيث القدرة، والإمكانية، والفاعلية، وعدد المستفيدين، وحجم الموازنة، وغيرها. وينطبق هذا على المناطق والمحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة كافة، كما أنه ينطبق على أنواع المنظمات غير الحكومية كافة، فالجمعيات الخيرية القائمة في التجمعات الحضرية، مثل جمعية المقاصد الخيرية في القدس، وجمعية إنعاش الأسرة في البيرة، وجمعية الاتحاد النسائي في نابلس، والمجمع الإسلامي في غزة، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في البيرة، وجمعية الشبان المسيحيين في القدس، تختلف اختلافا جذريا عن الجمعيات الخيرية القائمة في التجمعات الريفية التي غالبا ما يقتصر عملها على رياض أطفال.

وكما هو الحال بالنسبة للجمعيات الخيرية، فإن الأندية الرياضية القائمة في التجمعات الحضرية، مثل نادي سرية رام الله الأولى، ونادي غزة الرياضي، وغيرها من الأندية في التجمعات الحضرية، تتميز عن تلك القائمة في التجمعات الريفية، أو في المخيمات، والتي يقتصر نشاطها غالبا على فرق رياضية مع نقص شديد في المرافق اللازمة.

أما المنظمات الجديدة، فإن اقتصارها في التجمعات الريفية على المراكز الثقافية وبعض لجان الزكاة، واقتصارها على مراكز التدريب المهني وبعض المراكز الثقافية في المخيمات، يدل على تميزها في التجمعات الحضرية التي تشمل منظمات تنمية وبحثية وحقوقية وغيرها. ليس هذا فحسب، فإن طبيعة المراكز الثقافية، مثلا، القائمة في التجمعات الحضرية تختلف اختلافا جذريا عن تلك القائمة في التجمعات الريفية أو المخيمات من حيث تنوع النشاطات الثقافية، ومن حيث حجم ومستوى النشاطات، وينطبق هذا على مراكز التدريب المهني أيضا.

تمتاز نسبة الجمعيات الخيرية في كل من التجمعات السكانية الثلاثة في قطاع غزة بارتفاعها عن مثيلاتها في الضفة الغربية، وتتقلب الصورة بالنسبة للأندية الشبابية والرياضية والمنظمات الجديدة، حيث أن نسبة كل منها في كل من التجمعات السكانية الثلاثة في قطاع غزة تتخفف عن مثيلاتها في الضفة الغربية (جدول 3-4). غالباً ما يعود ارتفاع نسبة الجمعيات الخيرية في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية لكون هذه الجمعيات تعمل عمل لجان الزكاة في الضفة الغربية، ومن الممكن أن يكون مرد هذا الارتفاع لتدني مستويات المعيشة في قطاع غزة وارتفاع نسب الفقر فيه.

وعلى صعيد مناطق الضفة الغربية، يظهر الجدول (3-4) ارتفاع نسبة المنظمات الجديدة في التجمعات الحضرية في منطقة وسط الضفة عن مثيلاتها في منطقتي الشمال والجنوب، وهي نتيجة متوقعة لكون معظم المنظمات غير الحكومية الرئيسية في الضفة والقطاع تتركز في مدينتي القدس ورام الله، وهي منظمات غالباً ما يشمل نشاطها التجمعات السكانية كافة، كما يشمل مختلف المناطق الفلسطينية في الضفة والقطاع، وهو ما سنبرزه لاحقاً. وتأتي هذه الزيادة مقابل انخفاض في نسبة الأندية الشبابية، حيث أن نسبتها في التجمعات الحضرية في منطقة وسط الضفة تقل عن مثيلاتها في التجمعات الحضرية في منطقتي الشمال والجنوب، في حين أن نسبة الجمعيات الخيرية في التجمعات الحضرية في المناطق الثلاث متقاربة.

وقد يبدو من الجدول (3-4) ارتفاع نسبة المنظمات الجديدة في المخيمات، وبخاصة في منطقة جنوب الضفة الغربية، إلا أن هذا الارتفاع مضلل لصغر عدد إجمالي المنظمات في المخيمات في كل منطقة من المناطق الثلاث. كما أن هذه المنظمات تقتصر، كما أسلفنا، على مراكز التدريب والتأهيل التي أسستها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ثم أصبحت منظمات غير حكومية محلية.

بشكل عام، تحظى التجمعات الحضرية بالنسبة الأعلى من المنظمات غير الحكومية بشكل عام، ومن المنظمات الجديدة منها بشكل خاص. وينطبق هذا على مجمل المناطق والمحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من تمايز منطقة وسط الضفة الغربية من حيث نسبة المنظمات الموجودة فيها، ومن حيث نسبة المنظمات الجديدة منها، فإن التمايز بين أنواع التجمعات السكانية الثلاثة في هذه المنطقة هو الأشد. إن مرد التمايز بين هذه التجمعات يعود لصعوبة تأسيس منظمات منافسة لتلك القائمة في التجمعات الحضرية في منطقة وسط الضفة الغربية، فالمؤسسات القائمة في هذه التجمعات تغطي القطاعات كافة التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية، كما أنها منظمات كبيرة ومقتدرة، وتعمل على صعيد وطني. ومن الممكن أن ينسحب هذا السبب على تميز منطقة وسط الضفة الغربية بشكل عام عن بقية المناطق.

2-3 التوزيع القطاعي للمنظمات غير الحكومية

تتنوع الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكما أظهرت الدراسة سابقاً، فإن الكثير من المنظمات تنفذ أكثر من برنامج، ويظهر ذلك جلياً من خلال الجدول (3-5)، الذي يبين أن عدد البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية في الضفة والقطاع تبلغ 3084 برنامجاً موزعة بين عدد من التصنيفات العامة.

1-2-3 التوزيع القطاعي للمنظمات حسب المنطقة

يظهر الجدول (3-5) أن توزيع البرامج التي تنشط بها المنظمات غير الحكومية بين المناطق المختلفة لا يختلف عن توزيع المنظمات غير الحكومية نفسها بين هذه المناطق، حيث أن نسبة البرامج في قطاع غزة بلغت 24.7% من إجمالي برامج المنظمات غير الحكومية، والباقي في الضفة الغربية، وبلغت نسبة المنظمات

القائمة في قطاع غزة 23.4%، والنسبة الباقية في الضفة الغربية. وينطبق هذا التوازن في عدد المنظمات وعدد البرامج على مناطق الضفة الغربية الثلاث مع نقصان بسيط في نسبة البرامج في منطقة جنوب الضفة من إجمالي البرامج عن نسبة المنظمات فيها من إجمالي المنظمات. بمقابل هذا النقصان في منطقة الجنوب، توجد زيادة بسيطة في كل من منطقتي الوسط والشمال.

يدلل التحليل السابق على أن معدل عدد السكان في كل منطقة من المناطق المختلفة لمجموع البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية فيها لا يختلف كثيرا عن معدل عدد السكان لكل منظمة. لكن هذا لا ينطبق على كافة البرامج، حيث يظهر الجدول (3-5) انخفاض نسبة بعض البرامج في بعض المناطق، فمثلا ترتفع نسبة الأنشطة الشبابية والرياضية في الضفة الغربية عن المعدل العام لعدد البرامج فيها بشكل واضح، في حين تنخفض نسبة هذه الأنشطة بشكل كبير في قطاع غزة، ويتركز ارتفاع هذه الأنشطة في منطقة شمال الضفة الغربية. بالمقابل، ترتفع نسبة البرامج التي تعالج قضايا المرأة في قطاع غزة عن المعدل العام للبرامج فيها على حساب انخفاض في الضفة الغربية، وتركز هذا الانخفاض في منطقة شمال الضفة الغربية.

ويظهر الجدول (3-5) ارتفاعا واضحا لبرامج الإغاثة في قطاع غزة عن الضفة الغربية، حيث بلغت نسبة هذه البرامج في قطاع غزة 55.4% من إجمالي البرامج الإغاثية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية، والباقي في الضفة الغربية. كما يظهر الجدول ارتفاع نسبة المساعدات الخيرية في قطاع غزة عن إجمالي البرامج، وبلغت نسبة برامج المساعدات الإغاثية في قطاع غزة 28.6% من إجمالي هذه البرامج، والباقي في الضفة الغربية. وإذا ما تم حساب نسبة هذين النوعين من البرامج من إجمالي البرامج المنفذة في قطاع غزة فإنهما يشكلان 15.0%، في حين تقتصر نسبتهما في الضفة الغربية على 10% من مجموع البرامج المنفذة فيها. غالبا ما يعود تميز هذين النوعين من البرامج في قطاع غزة إلى نسبة الفقر المرتفعة فيه، وتدني

مستويات المعيشة مقارنة مع الضفة الغربية، وبالتالي تركيز أعلى للمنظمات غير الحكومية على تنفيذ مثل هذه البرامج لسد الاحتياجات.

إن توزيع البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية بين المناطق المختلفة لا يعكس مدى الخدمات المقدمة من هذه المنظمات لكل منطقة. ويعود ذلك لعدم التوازن في قوة وحجم ومقدرات كل منظمة من المنظمات، أو كل برنامج من البرامج. فبرنامج صحي في منظمة تعمل على صعيد وطني، كجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، يختلف عن برنامج صحي لمنظمة تعمل على صعيد محلي في أحد التجمعات السكانية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن وزن البرنامج الرئيسي لأي منظمة أكبر، بالضرورة، من وزن البرامج الثانوية، ولهذا يخصص له جزء كبير في موازنة المنظمة.

3-2-2 التوزيع القطاعي للمنظمات حسب التجمع السكاني

لا يختلف التوزيع النسبي لبرامج المنظمات غير الحكومية بين التجمعات السكانية الثلاثة كثيرا عن التوزيع النسبي للمنظمات غير الحكومية نفسها، فكما يظهر الجدول (3-6) تتعادل نسبة البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية القائمة في التجمعات الحضرية مع نسبة المنظمات غير الحكومية القائمة في هذه التجمعات من إجمالي المنظمات، في حين تتراجع قليلا نسبة البرامج في المنظمات غير الحكومية القائمة في التجمعات الريفية عن نسبة المنظمات نفسها، وذلك لصالح المنظمات القائمة في المخيمات، وهو ما يعني أن معدل عدد البرامج للمنظمة الواحدة في المخيمات أعلى من معدل عدد البرامج للمنظمة الواحدة في التجمعات الريفية، لكن هذا الاختلاف بسيط. فقد بلغت نسبة البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية القائمة في المخيمات 11.3% من إجمالي برامج المنظمات غير الحكومية، على الرغم من أن نسبة المنظمات غير الحكومية القائمة فيها بلغت 10.5% من إجمالي المنظمات في الضفة والقطاع، ويأتي هذا الفرق على حساب تراجع نسبة البرامج في المنظمات القائمة في التجمعات الريفية.

وقد بلغت نسبة البرامج في الضفة الغربية 75.3% من إجمالي برامج المنظمات غير الحكومية، وبلغت نسبة البرامج في قطاع غزة 24.7% (جدول 3-6). وتختلف هذه النسب قليلا عن نسبة المنظمات غير الحكومية في كل منطقة من المنطقتين، حيث تقل نسبة البرامج عن نسبة المنظمات في الضفة الغربية قليلا (1.3%)، ليذهب هذا الفرق لصالح البرامج في قطاع غزة مقارنة بنسبة المنظمات فيه، وهو ما يعني أن معدل عدد البرامج للمنظمة الواحدة في قطاع غزة يزيد قليلا على معدل عدد البرامج للمنظمة الواحدة في الضفة الغربية.

ترتفع نسبة أنواع برامج المنظمات غير الحكومية القائمة في التجمعات الحضرية كافة عن مثيلاتها في المنظمات القائمة في التجمعات الريفية أو المخيمات ما عدا الأنشطة الشبابية والرياضية، وبرامج التنمية الريفية، حيث أن نسبة البرامج القائمة في التجمعات الريفية منها تزيد على مثيلاتها في التجمعات الحضرية. فقد بلغت نسبة الأنشطة الشبابية والرياضية لدى المنظمات غير الحكومية القائمة في التجمعات الريفية 48.9% من إجمالي هذا النوع من الأنشطة، وبلغت في التجمعات الحضرية 42.0%، وفي المخيمات 9.1%. وكذلك الحال بالنسبة لبرامج التنمية الريفية، حيث بلغت نسبة هذه البرامج لدى المنظمات القائمة في التجمعات الريفية 48.1% من إجمالي هذا النوع من البرامج، وبلغت 47.1% لدى المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية، و 4.8% لدى المنظمات القائمة في المخيمات (جدول 3-6).

ينطبق ارتفاع نسبة الأنشطة الشبابية والرياضية وبرامج التنمية الريفية لدى المنظمات القائمة في التجمعات الريفية عن المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية على الضفة الغربية فقط، في حين أنه لا ينطبق على قطاع غزة. ويظهر الجدول (3-6) أن الفارق بين نسب التجمعات الريفية والتجمعات الحضرية لهذين النوعين من الأنشطة في الضفة الغربية يزيد كثيرا على الفارق بينهما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة معا.

بشكل عام، يظهر جدول (3-6) تمايزاً واضحاً في نسبة البرامج المتخصصة بين التجمعات الحضرية والتجمعات الريفية والمخيمات، حيث ترتفع نسب البرامج في مجالات البحث العلمي، والأنشطة الدعاوية، وحقوق الإنسان، ورعاية المسنين والمعاقين، والبيئة، والمياه لدى المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية بشكل كبير عن نسبتها لدى المنظمات القائمة في التجمعات الريفية والمخيمات. إن مرد هذا التمايز يعود لكون هذه البرامج في غالبيتها حديثة من جهة، ولكونها تتسم بارتفاع تكلفتها وعدم تحقيق مردود مالي فعلي منها من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة، فإن بعض هذه البرامج، كإعانة المسنين مثلاً، غير مقبولة مجتمعيًا في التجمعات الريفية التي تعتمد بشكل أساسي على الرعاية الأسرية للمسنين، ومن جهة رابعة، فإن بعض هذه البرامج، مثل حقوق الإنسان وبرامج البحث، تتسم بعدم تقديمها لخدمات مباشرة لأفراد المجتمع، وإنما يغلب عليها سمة الخدمة المجتمعية على المستوى الكلي، وبهذا، فإن هذا النوع من البرامج يناسب التجمعات الحضرية أكثر من التجمعات الريفية أو المخيمات، لكون الأولى تحتل مركز التخطيط ورسم السياسات ومركز القيادة السياسية والمجتمعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني.

أما البرامج المتبقية، فعلى الرغم من وجود فارق في نسبتها بين التجمعات الحضرية والتجمعات الريفية، فإن هذا الفارق ليس بالدرجة نفسها للمجموعة الأولى، ومرد ذلك هو أنها برامج تلامس الحاجات اليومية لأفراد المجتمع، فبرامج أنشطة الطفولة مثلاً، لا تتسع الفجوة فيها بين التجمعات الحضرية والتجمعات الريفية لكون هذا النوع من البرامج يشمل فئة كبيرة في المجتمع سواء في النوع الأول من التجمعات أو النوع الثاني. وينطبق هذا، أيضاً، على البرامج الصحية وبرامج التدريب والتأهيل المهني والبرامج الثقافية والعلمية.

لا يعكس توزيع برامج المنظمات غير الحكومية بين التجمعات السكانية الثلاثة مدى الاستفادة من المنظمات غير الحكومية في كل منها، فالبرامج التي تنفذها منظمة قائمة في تجمع حضري قد تخدم التجمعات الريفية والمخيمات، فالنتائج تفيد بأن 154

منظمة قائمة في التجمعات الحضرية، أي ما يعادل 29.2% من إجمالي المنظمات القائمة في هذا النوع من التجمعات، تمارس نشاطها على صعيد وطني، في حين أن هذه النسبة تقتصر على 1.9% من المنظمات القائمة في التجمعات الريفية، أو ما يعادل 5 منظمات فقط، كما تقتصر على 11.8% أو ما يعادل 11 منظمة من المنظمات القائمة في المخيمات. وتظهر هذه الأرقام أن المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية لا تستهدف بشكل أساسي التجمعات الحضرية، بل إنها تستهدف التجمعات كافة.

ويؤكد ذلك أن نسبة المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية وتهدف التجمع القائمة فيه فقط لا تتجاوز 20.8% من إجمالي المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية، أي أن 79.2% من المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية تستهدف تجمعات أخرى في نشاطاتها. بالمقابل، ترتفع نسبة المنظمات القائمة في التجمعات الريفية والتي تشمل في نشاطها التجمع القائمة فيه فقط لتصل إلى 69.0%. كما ترتفع النسبة لدى المنظمات القائمة في المخيمات عن المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية، ولكن ليس بالقدر الذي ارتفعت فيه المنظمات القائمة في التجمعات الريفية، حيث وصلت نسبة المنظمات القائمة في المخيمات، وتهدف التجمع القائمة فيه فقط إلى 44.1% (جدول 3-7).

تظهر النتائج، كذلك، تفوقا كبيرا في حجم الإيرادات التي تحظى بها المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية، حيث بلغت نسبة إيرادات هذه المنظمات 95.7% من إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية العام 1999، واقتصرت النسبة على 2.4% للمنظمات القائمة في التجمعات الريفية، وعلى 1.9% للمنظمات القائمة في المخيمات. وعلى الرغم من أن نسبة المنظمات القائمة في التجمعات الريفية والمخيمات تشكل 39.8% من إجمالي المنظمات، فإنها تحظى فقط بنسبة 4.3% من إجمالي الإيرادات، الأمر الذي يعكس صغر المنظمات القائمة في التجمعات الريفية والمخيمات من حيث الحجم والإمكانيات واتساع النشاطات، ويشير إلى محلية هذه المنظمات، ويعكس بالمقابل تميز المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية وقوتها وإمكانياتها المالية التي

تتبعس على فاعليتها. ويشير هذا، أيضا، إلى تركيز الجهات الممولة المختلفة على المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية، مع إهمال شديد لتلك القائمة في التجمعات الريفية والمخيمات. ولا يعكس هذا الفارق الكبير نفسه على المنظمات نفسها، بل إنه يؤكد ضعف البرامج التي تنفذها المنظمات القائمة في التجمعات الريفية والمخيمات، وبالتالي عدم قدرتها على خدمة التجمعات القائمة فيها بالشكل المطلوب.

لكن على الرغم من هذا التفوق في نسبة الإيرادات التي تحظى بها المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية، فإن 63.9% من هذه الإيرادات يخص منظمات تمارس نشاطها على المستوى الوطني، في حين أن 2.4% فقط من إيراداتها تخص منظمات تمارس نشاطها على صعيد التجمع الحضري القائمة فيه، والنسبة الباقية تخص المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية، ولكنها تمارس نشاطها على صعيد المحافظة أو الضفة الغربية بشكل عام، أو قطاع غزة بشكل عام، أي أنها منظمات تشمل في نشاطها أنواع التجمعات السكانية كافة، وهو ما يعني أن 97.6% من المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية يشمل نشاطها التجمعات الريفية والمخيمات.

تتقلب الصورة في حالة المنظمات القائمة في التجمعات الريفية، حيث أن 2.3% من إيرادات هذه المنظمات تخص منظمات تعمل على صعيد وطني، مقابل 68.7% تخص منظمات تعمل على صعيد التجمع الريفي القائمة فيه، والنسبة الباقية تخص منظمات قائمة في تجمعات ريفية تعمل على صعيد المحافظة أو على صعيد الضفة الغربية بشكل عام، أو على صعيد قطاع غزة بشكل عام، أي أنها لا تعمل على مستوى محلي للتجمع الريفي القائمة فيه. وتعني هذه النسب أن 31.3% فقط من المنظمات القائمة في تجمعات ريفية لا تستهدف التجمع الريفي القائمة فيه فقط، وإنما تستهدف تجمعات أخرى، وهي نسبة محدودة مقارنة بمثيلتها من المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية.

تظهر النسب السابقة الفرق الكبير بين مستوى نشاط المنظمات القائمة في تجمعات حضرية والمنظمات القائمة في تجمعات ريفية، كما تظهر أن هذا التفوق الكبير لإيرادات المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية ناجم عن ارتفاع إيرادات المنظمات التي لا تعمل على مستوى التجمع الحضري القائمة فيه.

وفيما يتعلق بالمنظمات القائمة في المخيمات، فإن الصورة فيها مشابهة للمنظمات القائمة في التجمعات الريفية لكن بدرجة أقل، حيث أن نسبة إيرادات المنظمات القائمة فيها وتعمل على صعيد وطني بلغت 11.0% من إجمالي إيرادات المنظمات القائمة في المخيمات، وبلغت نسبة إيرادات المنظمات التي تعمل على صعيد محلي، أي على صعيد المخيم القائمة فيه 25.1%، والنسب الباقية تتوزع بين المنظمات القائمة في المخيمات، ويشمل نشاطها المحافظة أو الضفة الغربية بشكل عام، أو قطاع غزة بشكل عام. وتشير هذه النسب إلى محلية المنظمات القائمة في المخيمات أيضاً، مع اختلاف بسيط بفعل ارتفاع نسبة إيرادات المنظمات التي تعمل على صعيد المحافظة والتي بلغت 46.0% من إجمالي إيرادات المنظمات القائمة في المخيمات، ويعود ارتفاع هذه النسبة لوجود مراكز التدريب المهني التي أسستها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، والتي تخدم في مجال التدريب أفراداً من التجمعات الأخرى في المحافظة نفسها.

إن تقدير إمكانيات كل نوع من أنواع النشاطات وفقاً لنوع التجمع السكاني ليست سهلة في ظل هذا التنوع في مستويات نشاط المنظمات القائمة في مختلف التجمعات. لكن من الواضح أن البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني تتركز في التجمعات الحضرية، ولا تقتصر هذه البرامج على الأشكال التي تقدم خدمات مباشرة للمستخدمين منها كالمستشفيات التابعة للمنظمات غير الحكومية، بل إنها تشمل برامج تخدم المجتمع الفلسطيني على المستوى الكلي كمراكز البحث العلمي، ومنظمات حقوق الإنسان، وبعض المراكز التنموية.

3-2-3 التوزيع القطاعي حسب حجم الإيرادات

أظهرت بيانات التعداد أن المنظمات الصحية حظيت بالنسبة الأكبر من إيرادات المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة إيرادات هذه المنظمات 32.3% من إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية العام 1999. تلي المنظمات الصحية، المنظمات العاملة في مجال أنشطة الطفولة بنسبة 16.6%، ثم المنظمات العاملة في مجال المساعدات الخيرية والإغاثية بنسبة 13.3% من إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية، وكانت نسبة التمويل للمنظمات العاملة في المجالات الأخرى متدنية مقارنة بالقطاعات الثلاثة المذكورة، كما يظهر الجدول (3-8) في الملحق. فعلى الرغم من أن الأندية الشبابية والرياضية تشكل نسبة عالية من عدد المنظمات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن إيراداتها لم تتجاوز 1.3% من إجمالي إيرادات مجمل المنظمات العام 1999، وهو ما يظهر الضعف العام الذي تعاني منه هذه المنظمات.

وقد أظهرت بيانات التعداد أن المنظمات التي تحظى بنسبة عالية من إيرادات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة تعتمد بجزء كبير من إيراداتها على التمويل الذاتي، فقد أظهرت هذه البيانات أن المنظمات الصحية، مثلاً، تعتمد بنسبة 40.8% من إيراداتها على التمويل الذاتي، وهذا يعود لكون هذه المنظمات تبيع خدماتها للجمهور بشكل مباشر. بالمقابل، تعتمد المنظمات التي تحظى بنسبة قليلة من إيرادات المنظمات غير الحكومية على التمويل الخارجي بشكل رئيسي، وتقل لديها نسبة التمويل الذاتي، وهذا يعود لكون هذه المنظمات تنفذ برامج ليس لها مردود مالي مباشر لكونها لا تعمل في مجالات خدمية مباشرة للجمهور.

3-3 توزيع المنظمات حسب حجم الإيرادات ونطاق النشاط والمنطقة

من أجل الوصول لتحديد أدق لتوافق الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية مع احتياجات المجتمعات المحلية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه لا بد من تقدير إمكانيات البرامج التي تنفذها هذه المنظمات. ولتحقيق ذلك، سيعتمد على حساب إجمالي موازنات المنظمات غير الحكومية في كل منطقة على حدة، مع تقسيم المنظمات إلى فئات حسب المنطقة التي تشملها في نشاطاتها، حيث سيتم الاعتماد على حساب إجمالي موازنات المنظمات التي تشمل منطقة نشاطها المجتمع المحلي فقط، أو المحافظة التي تقع فيها بشكل مستقل لكل منطقة، ثم حساب إجمالي موازنات المنظمات التي تشمل منطقة نشاطها الضفة الغربية بشكل عام، أو قطاع غزة بشكل عام، ثم حساب إجمالي موازنات المنظمات التي تشمل منطقة نشاطها الضفة الغربية وقطاع غزة كافة، ومن ثم حساب نصيب كل فرد في كل منطقة من إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن هذا التقسيم للمنظمات غير الحكومية حسب المناطق التي تشملها في نشاطها ضروري، فالمنظمات التي تعمل على صعيد وطني لا يمكن حساب إمكانياتها والعائد من نشاطاتها على المنطقة التي تقيم فيها فقط، بل إن هذه الإمكانيات والعائدات تشمل مختلف المناطق التي تقدم خدماتها فيها. كذلك الحال بالنسبة للمنظمات التي تشمل في نشاطها المناطق في الضفة الغربية كافة أو التي تشمل في نشاطها المناطق في قطاع غزة كافة.

بلغ عدد المنظمات العاملة في الضفة الغربية على صعيد محلي (التجمع السكاني الذي تقع فيه) أو على صعيد المحافظة التي تقع فيها 443 منظمة، بما يعادل 65.6% من منظمات الضفة الغربية، وبلغ عدد المنظمات العاملة على صعيد محلي في قطاع غزة أو على صعيد المحافظة 108 منظمات، بما يعادل 52.4% من إجمالي المنظمات فيه. وقد توزعت المنظمات العاملة على صعيد محلي أو على صعيد المحافظة بين مناطق الضفة الغربية الثلاث، حيث بلغ عددها في شمال الضفة 159 برنامجاً وفي وسطها 114 برنامجاً وفي جنوبها 170 برنامجاً.

بلغ عدد المنظمات العاملة على صعيد الضفة الغربية بشكل عام 83 منظمة، أي ما يعادل 12.3% من إجمالي منظماتها، منها 51 منظمة في شمالها، و 16 منظمة في وسطها، و 16 منظمة في جنوبها. وبلغ عدد المنظمات العاملة على صعيد قطاع غزة بشكل عام 75 منظمة، أي ما يعادل 36.4% من إجمالي منظماته. وبلغ عدد المنظمات العاملة على صعيد وطني، أي يشمل نشاطها مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة كافة، 170 منظمة، منها 148 منظمة مقيمة في الضفة الغربية، أي ما يعادل 21.9% من إجمالي منظماتها (21 منظمة في شمالها، و 101 منظمة في وسطها، و 26 منظمة في جنوبها)، وبلغ عدد المنظمات العاملة على صعيد وطني ومقيمة في قطاع غزة 22 منظمة، أي ما يعادل 10.7% من إجمالي منظماته.

تبرز الأرقام السابقة تركز معظم المنظمات العاملة على صعيد وطني في الضفة الغربية ومحدودية هذه المنظمات في قطاع غزة، وتظهر ارتفاع نسبة المنظمات التي يشمل نشاطها قطاع غزة فقط مقارنة بتلك التي يشمل نشاطها الضفة الغربية فقط، كما تظهر ارتفاع نسبة المنظمات التي يشمل نشاطها المجتمع المحلي الذي تقيم فيه أو المحافظة التي تقيم فيها في الضفة الغربية عن قطاع غزة. بشكل عام، فإن هذه الأرقام تظهر نوعاً من التوازن في التوزيع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من حيث إجمالي مقدرات المنظمات غير الحكومية في كل منهما، ولا يعني هذا توازناً في توزيع المنظمات نفسها.

إن ما يعزز الاستنتاج السابق هو تقارب معدل نصيب كل فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة من مجمل إيرادات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العام 1999، حيث بلغ في قطاع غزة 37.8 دولار أمريكي، وهو أعلى بقليل من معدل نصيب الفرد في الضفة الغربية الذي بلغ 36.9 دولار أمريكي. وبلغ نصيب الفرد في

المنطقتين معا 37.3 دولار أمريكي، وهو الحد الأدنى لنصيب الفرد، لكون جزء من المنظمات التي تم عدها لم تصرح بحجم إيراداتها (جدول 3-9)¹¹.

يصعب تقدير مدى التوازن في توزيع إيرادات المنظمات غير الحكومية بين الضفة الغربية وقطاع غزة على مجمل الأفراد في كل منهما بدقة، لوجود منظمات في كل من المنطقتين لم تدل ببيانات عن حجم إيراداتها، ويصعب تقدير حجم إيرادات هذه المنظمات بشكل إحصائي للتباين المتوقع في حجم إيرادات كل منها. لكن يمكن القول أن الأرقام الواردة سابقا حول معدل نصيب الفرد من إيرادات المنظمات غير الحكومية في كل منطقة من المنطقتين تشكل الحد الأدنى، آخذين بعين الاعتبار أن نسبة المنظمات التي لم تدل ببيانات عن حجم إيراداتها في قطاع غزة تزيد على نسبة المنظمات التي لم تدل بمثل هذه البيانات في الضفة الغربية.

لا تقتصر الصعوبة في تقدير مدى التوازن في توزيع مقدرات المنظمات غير الحكومية بين الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، بل إن صعوبة أكبر تعترى إمكانية تقدير مدى التوازن بين مناطق الضفة الغربية، حيث يوجد تباين كبير في نسبة المنظمات التي لم تدل ببيانات عن حجم إيراداتها بين هذه المناطق. فعلى سبيل المثال بلغ معدل نصيب الفرد في منطقة جنوب الضفة الغربية من إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية 49.4 دولار أمريكي، لكن هذا المعدل ناتج عن انخفاض نسبة المنظمات التي لم تدل ببيانات عن حجم إيراداتها وتعمل على صعيد محلي أو على صعيد المحافظة في هذه المنطقة، بحيث لم تتجاوز نسبة المنظمات التي لم تدل ببيانات فيها 8.2% من إجمالي المنظمات التي تعمل في المنطقة نفسها على صعيد محلي أو على صعيد المحافظة. بالمقابل، بلغ معدل نصيب الفرد من إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية في

¹¹ تم حساب معدل نصيب الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة معا بتقسيم إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1999 على إجمالي عدد سكانهما المقدر منتصف العام 1999. وتم حساب معدل نصيب الفرد في الضفة الغربية بجمع معدل نصيب الفرد من المنظمات التي تشمل نشاطها الضفة الغربية وقطاع غزة كافة (22.9 دولار) ومعدل نصيب الفرد من المنظمات التي تشمل نشاطها منطقة الضفة الغربية بشكل عام (1.9 دولار)، ومعدل نصيب الفرد من المنظمات التي تعمل على صعيد محلي أو على صعيد المحافظة في الضفة الغربية (12.1 دولار). وتم حساب معدل نصيب الفرد في قطاع غزة بجمع معدل نصيب الفرد من المنظمات التي تشمل نشاطها الضفة الغربية وقطاع غزة كافة (22.9 دولار) ومعدل نصيب الفرد من المنظمات التي تشمل نشاطها منطقة قطاع غزة بشكل عام (12.6 دولار) ومعدل نصيب الفرد من المنظمات التي تعمل على صعيد محلي أو على صعيد المحافظة في قطاع غزة (2.3 دولار) (الجدول 3-9).

منطقة شمال الضفة الغربية 31.4 دولار، لكن نسبة المنظمات التي لم تدل ببيانات عن حجم إيراداتها في هذه المنطقة وتعمل على صعيد محلي أو على صعيد المحافظة مرتفعة، وبلغت 12.6%. كما بلغ معدل نصيب الفرد من إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية في منطقة وسط الضفة الغربية 32.4 دولار، لكن نسبة المنظمات التي تعمل في هذه المنطقة على صعيد محلي أو على صعيد المحافظة، ولم تدل ببيانات عن حجم إيراداتها، مرتفعة جداً، وبلغت 35.1% (جدول 3-9)¹².

وقد كشفت النتائج عن أن نسبة العاملين في المنظمات التي لم تدل ببيانات عن إيراداتها في منطقة شمال الضفة الغربية بلغت 22.0% من إجمالي العاملين في منظمات هذه المنطقة، وبلغت مثيلتها في منطقة وسط الضفة الغربية 12.5%، وفي جنوبها 19.5%، أما في قطاع غزة فبلغت 27.9%. من الممكن أن تشير هذه النسب إلى حجم المنظمات التي لم تدل ببيانات عن إيراداتها، لكن هذا، أيضاً، غير دقيق، حيث تبين، بعد الرجوع للاستمارات، أن بعض المنظمات التي لم تدل بهذه البيانات كبيرة جداً، مثل منظمة في محافظة جنين، وبعضها الآخر صغير جداً. وبعد حساب معامل الارتباط بين عدد العاملين في المنظمات غير الحكومية وحجم إيراداتها تبين عدم إمكانية الاعتماد على متغير عدد العاملين لتقدير الإيرادات للمنظمات التي لم تدل ببيانات عنها.

¹² تم حساب معدل نصيب الفرد في منطقة جنوب الضفة الغربية بجمع معدل نصيب الفرد من المنظمات التي تعمل على صعيد محلي أو على صعيد المحافظة في المنطقة نفسها (24.6 دولار)، ومعدل نصيب الفرد من المنظمات التي تعمل على صعيد الضفة الغربية بشكل عام (1.9 دولار)، ومعدل نصيب الفرد من المنظمات التي تعمل على صعيد الضفة الغربية وقطاع غزة معاً (22.9 دولار). وتم حساب معدل نصيب الفرد في منطقة شمال الضفة الغربية بجمع معدل نصيب الفرد من المنظمات التي تعمل على صعيد محلي أو على صعيد المحافظة في المنطقة نفسها (6.6 دولار)، ومعدل نصيب الفرد من المنظمات التي تعمل على صعيد الضفة الغربية بشكل عام (1.9 دولار)، ومعدل نصيب الفرد من المنظمات التي تعمل على صعيد الضفة الغربية وقطاع غزة معاً (22.9 دولار). وتم حساب معدل نصيب الفرد في منطقة وسط الضفة الغربية بجمع معدل نصيب الفرد من المنظمات التي تعمل على صعيد محلي أو على صعيد المحافظة في المنطقة نفسها (7.6 دولار)، ومعدل نصيب الفرد من المنظمات التي تعمل على صعيد الضفة الغربية بشكل عام (1.9 دولار)، ومعدل نصيب الفرد من المنظمات التي تعمل على صعيد الضفة الغربية وقطاع غزة معاً (22.9 دولار) (الجدول 3-9).

4- المنظمات غير الحكومية واحتياجات المجتمع

إن التحولات السياسية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية منذ العام 1994 لم تلغ العوائق الكثيرة المفروضة على العملية التنموية الفلسطينية. فما زالت تخضع هذه العملية للعديد من القيود الخارجية والداخلية، ويأتي الاحتلال الإسرائيلي، بمظاهره العسكرية والسياسية والاستيطانية، في مقدمة هذه القيود، كما يأتي عجز السلطة الفلسطينية، التي تسلمت الإدارة الاقتصادية والسياسية مقيدة بالظروف الصعبة الموروثة من الاحتلال، وبالشروط التي تضمنتها عملية السلام، في مقدمة العوامل الداخلية. بالمقابل، تطمح المواطنون الفلسطينيون إلى العملية السلمية بدرجة عالية من الأمل، وهو ما ألقى أعباءً ثقيلة على أصحاب القرار الفلسطينيين، في السلطة وخارجها، لصعوبة تحقيق الآمال المرتفعة والاحتياجات المجتمعية المتجددة.

يعاني الوضع الاقتصادي الفلسطيني من تشوهات كثيرة، على الرغم من الإيجابيات التي تترتب على نقل العديد من الصلاحيات للسلطة الفلسطينية. فما زال الاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً بعلاقة تابعة للاقتصاد الإسرائيلي، وما زال يعاني من سياسات تدميرية كإغلاق سوق العمل أمام عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين وهو ما ساهم في تراجع مستويات المعيشة لآلاف الأسر الفلسطينية، إضافة للاختلالات الهيكلية التي ولدها الاحتلال عبر سنواته الطويلة مثل تخلف البنية التحتية، وضعف مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي. وقد شكل هذا الوضع بيئة ملائمة لاتساع دائرة الفقر والبطالة والعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

ولا شك أنه من الضروري بعد أكثر من خمس سنوات على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية صياغة استراتيجية تنموية شاملة تؤسس للمرحلة اللاحقة، وتستجيب للاحتياجات المجتمعية. وتقع المسؤولية الكبرى في صياغة هذه الاستراتيجية على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى المنظمات غير الحكومية التي راكمت من الخبرة

والقدرات ما يسمح لها بالمشاركة الفعالة في عملية البناء والتنمية. ولا بد للمنظمات غير الحكومية (كونها موضوع الدراسة هنا) من زيادة درجة ملاءمة برامجها وخدماتها لاحتياجات أكبر قطاع من المجتمع وبأعلى درجة ممكنة من الكفاءة.

في هذا السياق، سنحاول في هذا الفصل تشخيص ورصد مدى استجابة المنظمات غير الحكومية لاحتياجات المجتمع الفلسطيني بشرائحه وفئاته المختلفة، وذلك من خلال تحديد احتياجات المجتمع الفلسطيني من جهة، ومن خلال تحديد إمكانيات المنظمات غير الحكومية واحتياجاتها من جهة ثانية، لقياس مدى ملاءمة الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات مع الاحتياجات المجتمعية الأساسية.

لذلك، سيستعرض هذا الفصل المؤشرات الأساسية الدالة على احتياجات المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما سيستعرض إمكانيات واحتياجات المنظمات غير الحكومية والقيود المفروضة عليها بالاستناد إلى مجموعة من المؤشرات التي شملها التعداد الخاص بهذه المنظمات. فالسياسات الهادفة لتطوير المجتمع تنطلق من التحديد الدقيق لاحتياجاته، كما تنطلق من التحديد الدقيق لقدرات المؤسسات والمنظمات الفاعلة فيه، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية، بهدف الارتقاء في مستوى أدائها ودرجة فاعليتها في تلبية احتياجات المجتمع.

لم يعد الدور التنموي المهم الذي لعبته المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مثار جدل وخلاف، فالتجارب والإمكانيات التي راكمتها معظم هذه المنظمات عبر تاريخها الطويل نسبياً يمنحها القدرة على التأقلم مع الواقع السياسي الجديد والاستمرارية، لكن هذا لا يبرر استمرار غياب استراتيجية عمل ناظمة لأنشطتها وبرامجها مستندة إلى تقدير دقيق وواقعي لحاجات المجتمع بشكل عام، وإمكانيات هذه المنظمات وحاجاتها والقيود المفروضة عليها بشكل خاص، ومدى التوافق بينهما، وهو ما سيتناوله هذا الفصل.

4-1 مؤشرات الاحتياجات الأساسية في المجتمع الفلسطيني

سيركز هذا الجزء من الفصل على بعض الدراسات والتقارير التي تطرقت لاحتياجات المجتمع الفلسطيني في جوانب مختلفة بشكل مباشر أو غير مباشر، مع التأكيد أنه لا يمكن حصر الاحتياجات الأساسية لهذا المجتمع دون إعداد دراسة أو دراسات تفصيلية تتناول نواحي الحياة كافة. وعليه، فإن ما يقدمه هذا الجزء هي مؤشرات رئيسية لاحتياجات المجتمع الفلسطيني، ولا يقدم إحصاءً كمياً لهذه الاحتياجات.

تشير دراسة "تحديد الاحتياجات المطلوبة للفقراء والمهمشين في القدس، والضفة الغربية وقطاع غزة"، التي أجراها تجمع مؤسسة التعاون لإدارة مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، إلى أن تراجعاً ملموساً قد أصاب الدعم الموجه للمؤسسات الأهلية بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وترافق ذلك مع تغير في دور ورسالة القطاع الأهلي وبرزت حاجات لخدمات ونشاطات جديدة كنتيجة واستجابة لنشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أضيفت إلى العمل على تعزيز الصمود والمقاومة والعمل الإغاثي، نشاطات ذات أبعاد جديدة، كالمناصرة والتأييد والضغط لصياغة ومأسسة وتبني سياسات وتشريعات من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أن خدمات أخرى قد ازدادت أهميتها، مثل: مكافحة الفقر، وخلق فرص للعمل، والإقراض وخاصة للنساء، وذلك نتيجة لأسباب سياسية واقتصادية.

بالمقابل، فإن العديد من الخدمات التي كان يقدمها هذا القطاع في زمن الاحتلال لم تعد ملائمة، كالخدمات التي كانت تقدمها المؤسسات الأهلية لملء الفراغ وتغطية النواقص والفجوات في الخدمات الحكومية، مثل: بعض خدمات الإغاثة الموجهة لبعض الأفراد أو الأسر المتضررين من الاحتلال والتي انتهت حاجتها بانتهاؤ

الاحتلال، عدا عن أن خدمات الإغاثة نفسها أصبحت الآن تقع تحت مسؤولية مباشرة لوزارة الشؤون الاجتماعية، ولا يعني هذا أن هذه الوزارة تقوم بخدمات الإغاثة كافة، وإنما هي الطرف الذي يشرف على هذه العملية، وكذلك وضع السياسات والتخطيط الوطني بما يتعلق بالإسكان الذي أصبح منوطاً بمجلس ووزارة الإسكان (التعاون: ص36).

وأظهرت الدراسة أن أكثر الخدمات المطلوبة في الضفة الغربية والتي حصلت على أول خمس درجات في التدرج النهائي، أو التي اعتبرت الأولويات الخمس الأولى، هي: تطوير المؤسسات الأهلية، والاستصلاح الشامل والمتكامل للأراضي، والمشاريع المدرة للدخل والنساء الريفيات، ودعم المؤسسات المدرة للدخل الخاصة بالمؤسسات الأهلية، ودعم مشاريع تعليم الطفولة المبكرة، وتشمل إنشاء مكاتب ومراكز ثقافية. وقد احتلت الخدمات والنشاطات المتعلقة بالقطاع الاقتصادي، والتي تشمل إقامة مشاريع مدرة للدخل وبرامج الإقراض النسوية، والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجامعيين الفقراء، والمناطق الريفية خمسة من أعلى 15 أولوية من الخدمات المطلوبة. وجاء تدرجها (3، 5، 9، 10، 12) على التوالي.

أما فيما يتعلق بأولويات الخدمات المطلوبة لمدينة القدس، فقد تصدر تطوير المؤسسات الأهلية والخدمات القانونية قائمة الخدمات، تليها تطوير وتحسين مدارس المؤسسات الأهلية، وبرامج الشباب والأطفال من الفقراء، وجاء الإسكان في المرتبة الرابعة. أما برامج مكافحة المخدرات والتأهيل فجاءت في المرتبة السادسة، وبرامج الطفولة المبكرة ورياض الأطفال في المرتبة الخامسة والثامنة على التوالي. أما المشاريع المدرة للدخل، وتقديم المساعدات للمحتاجين فاحتلتا المرتبتين السابعة والثانية عشرة على التوالي.

وتشير نتائج الدراسة أن أعلى 20 خدمة مطلوبة وذات أولوية لقطاع غزة غلبت عليها الخدمات التعليمية. خمس من بين الخدمات العشرين ذات الأولوية كانت في

تعليم الأطفال، وعشر في التعليم المجتمعي غير الرسمي، بينما جاءت الخدمات في مجال الاقتصاد مثل: برامج الإقراض، والمشاريع المدرة للدخل، لتسهم في خمس خدمات ذات أولوية، وجاء ترتيبها في الأرقام 10 و17 و18 و19 على التوالي.

يلاحظ من هذه الدراسة أن بناء القدرات وتطوير المؤسسات الأهلية قد تصدرت قائمة الأولويات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. كما جاءت خدمات الإقراض والمشاريع المدرة للدخل، والتعليم غير الرسمي للشباب وتمكين المجتمع والتعليم، والتثقيف الصحي، وبرامج الطفولة المبكرة والإسكان من بين الخدمات ذات الأولوية، التي تم اختيارها في المناطق الثلاث، بينما يلاحظ أن تأهيل الفئات ذات الاحتياجات الخاصة كانت أولوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس في القدس. كما جاء التدريب المهني من بين أولويات الخدمات المطلوبة لمدينة القدس وقطاع غزة، وليس للضفة الغربية، كذلك جاءت الخدمات الزراعية التنموية أولوية في الضفة الغربية وليس لقطاع غزة.

يمكننا تدعيم هذه النتائج بمراجعة بعض المؤشرات المتعلقة بالفقر والبطالة وتوفر الخدمات الصحية والتعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يظهر تقرير الفقر أن نسبة انتشار الفقر في الأراضي الفلسطينية العام 1997 قد بلغت 23%، وتصل إلى 25% دون احتساب القدس. فنحو 38% من أسر قطاع غزة تعيش حالة فقر، وأسرتين من ثلاث أسر فقيرة في قطاع غزة تعاني من فقر شديد (مدقع)، أي أنها غير قادرة على توفير المتطلبات الدنيا من الطعام والملبس والسكن، مقارنة مع أسرة من أسرتين فقيرتين في الضفة الغربية. ويبلغ معدل الفقر في الضفة الغربية حوالي 16%، ويصل إلى 18% إذا لم يتم احتساب القدس ضمنها. وكان توزيع نسبة الفقر حسب المحافظة كالتالي: جنين 27.6%، وطولكرم وقلقيلية 16.5%، ونابلس 11.5%، ورام الله 9.1%، والقدس 2.7%، وبيت لحم وأريحا 16.3%، والخليل 24.4%. تظهر هذه النسب تباينات واضحة بين المناطق الجغرافية في الضفة الغربية،

حيث تبلغ معدلات الفقر في محافظات الجنوب 23% والمحافظات الشمالية 16%، هي أعلى بكثير من تلك السائدة في محافظات الوسط، وهذا التباين واضح بين مناطق قطاع غزة، حيث بلغت في شمال غزة 30.8%، وفي وسط غزة 39.5%، وارتفعت في جنوب غزة إلى 50.8%. أما من حيث توزيع الفقراء، فتوجد النسبة الأعلى منهم في القرى (43%)، تليها المدن (33%) والمخيمات (25%).

ويشير التقرير إلى أن مخيمات اللاجئين تعاني من أعلى معدل لانتشار الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ توجد أسرة فقيرة واحدة من كل ثلاث أسر في مخيمات اللاجئين، بينما يعتبر معدل انتشار الفقر في المدن والقرى ضعيفا نسبيا، حيث بلغ المعدل 19% و18% على التوالي. ويلاحظ ارتفاع نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها إناث، والبالغة 30% مقارنة بالأسر التي يرأسها ذكور (22%).

أما بالنسبة إلى البطالة في الأراضي الفلسطينية، فتشير الدراسات إلى استمرار معدل البطالة في سوق العمل الفلسطينية بالانخفاض، فوصل في منتصف العام 1999 إلى 11.8% مقابل 12.9% في نهاية العام 1998. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، فإن البطالة تبقى ذات تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، نظرا لارتفاع معدل الإعالة في المجتمع الفلسطيني. ويعاني قطاع غزة من معدل بطالة أعلى بكثير مما هو عليه في الضفة الغربية، حيث بلغ في قطاع غزة 17.4% مقابل 9.5% في الضفة الغربية. ويعود سبب ذلك إلى القيود المفروضة على دخول عمال قطاع غزة إلى إسرائيل، والذين تطبق عليهم بشكل أكثر إحكاما مقارنة بعمال الضفة الغربية. وتتفاقم مشكلة البطالة بالنظر إلى ظاهرة العمالة المحدودة، والتي تنتشر بشكل واسع في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغت نسبة العمالة المحدودة 8.4% في الضفة الغربية و2.3% في قطاع غزة (ماس، المراقب الاقتصادي، عدد 5، 2000: 20-22).

وتظهر بعض المؤشرات الصحية مدى ضعف الخدمات الصحية المقدمة مقارنة بالدول المجاورة. فقد بلغ معدل وفيات الرضع في الضفة الغربية وقطاع غزة 15 رضيعا لكل 1000 مولود حي، بواقع 9.5 في الضفة الغربية و 22.7 في قطاع

غزة للعام 1998، بينما يبلغ هذا المعدل 6 في إسرائيل والدول المتقدمة. وبلغ معدل عدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان العام 1998 في الضفة الغربية وقطاع غزة 114.9 طبيباً (178 طبيباً في الضفة الغربية و79.6 طبيباً في قطاع غزة)، ويعتبر هذا المعدل متدنياً مقارنة مع الدول المجاورة، حيث كان في إسرائيل 459 طبيباً لكل مائة ألف من السكان، وفي الأردن 158، وفي مصر 202، وفي سوريا 109، وجميعها في العام 1997. وتشير بيانات وزارة الصحة إلى أن معدل عدد الأسرة قد تراجع في وسط الضفة الغربية بصورة كبيرة، ما أدى إلى تراجع الكفاية السريرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من أن هذا المعدل قد تحسن في شمالها وجنوبها، ولم يتغير في قطاع غزة منذ العام 1997. وقد نتج تراجع الكفاية السريرية عن نقص عدد الأسرة في مستشفيات المنظمات غير الحكومية، وبقاء عدد الأسرة المتوفرة في المستشفيات الحكومية في العام 1998 ثابتاً، وينسحب هذا على وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. كذلك يشير التقرير السنوي لوزارة الصحة إلى أن نسبة الأسر المشمولة بالتأمين الصحي الحكومي للعام 1998 قد بلغت حوالي 40% في الضفة الغربية و60% في قطاع غزة. وقد تراجع عدد المؤمنين لدى التأمين الصحي الحكومي بنسبة 5.2% بسبب تراجع ثقة الجمهور بنوعية الخدمات الصحية الحكومية ونوعيتها وكفايتها (ماس، المراقب الاجتماعي، عدد 3، 2000: 9-13).

كذلك تشير بعض المؤشرات الخاصة بالتعليم في الأراضي الفلسطينية إلى تحسن في بعض البيانات الكمية، إلا أن البيانات الكيفية الخاصة بهذا القطاع تشير إلى تراجع مقارنة بالسنوات السابقة. فعلى الرغم من الزيادة في عدد الطلاب الملتحقين في رياض الأطفال أو المدارس أو الجامعات، فإن هذه الزيادة لم تواكبها زيادة في عدد المدرسين، وتحسن في وسائل التعليم والتعلم (بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس الحكومية في الضفة الغربية 27.7 وفي غزة 37.7، وهي كذلك أعلى في مدارس وكالة الغوث). وعلى الرغم من التراجع الطفيف في نسب التسرب في المدارس، فإن ذلك واكبه ارتفاع في معدلات التسرب في المرحلة الثانوية وخاصة بين الإناث، كما زاد النقص في الموارد المالية المخصصة للتعليم في القطاع الحكومي،

الذي يقدم خدماته لثلاثي طلبة المدارس، نفاقم مشكلات التعليم، وهو ما تم التعبير عنه عبر إضرابات معلمي المدارس المتكررة (ماس، المراقب الاجتماعي، عدد 3، 2000: 19-26).

بات من المعروف أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، حيث تبلغ نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما حوالي 50% من مجموع سكان قطاع غزة، و47% من مجموع سكان الضفة الغربية، وهذا سيؤدي إلى تزايد طردي وسريع لعدد المشاركين في القوى العاملة، وهو ما يتطلب التفكير والتخطيط الجاد لخلق فرص عمل لتمكين سوق العمل المحلية من استيعابهم. وهنا تبرز عمالة الأطفال كقضية مهمة للمعالجة وخصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث تصل نسبة العاملين في الفئة العمرية 12-16 نحو 6.6% (تقرير التنمية البشرية، 1998-1999: 39). بالمقابل، بلغت نسبة الذين تزيد أعمارهم على 60 عاما 5.2% من مجموع السكان، ومن المتوقع أن يزيد عددهم بشكل ملحوظ خلال العقود القادمة، وهو ما يدعو لضرورة صياغة سياسات تلبي احتياجاتهم. كذلك ما زالت الخدمات المتوفرة للمعوقين، الذين تبلغ نسبتهم 2% من مجموع السكان، ضعيفة، فما زالت برامج التأهيل والتدريب الموجهة لهذه الفئة محدودة من حيث وصولها للمحتاجين ونوعيتها، حيث تقتصر على الصناعات اليدوية. وما زالت الخدمات الصحية غير موجهة للمعاقين ولحاجاتهم. كما أن هذه الفئة من المجتمع ما زالت عاجزة عن الوصول إلى 98% من المرافق العامة بشكل كلي أو جزئي، ما يؤثر سلبا على نواحي حياتها كافة (تقرير التنمية البشرية، 1998-1999: 40).

وفيما يتعلق بالاحتياجات الثقافية، يلاحظ أنه على الرغم من ازدياد عدد المراكز الثقافية والمكتبات العامة، وازدياد عدد النشاطات الثقافية الفنية، فإنها ما زالت غير كافية، وما زالت الحياة الثقافية تعاني من اختلال واضح بين فروعها المختلفة. فعلى الرغم من استمرار ظاهرة المهرجانات، خاصة الصيفية منها، فإن نقصا شديدا ما زال قائما فيما يخص النشاطات المسرحية والسينمائية وعروض الموسيقى والفن

التشكيلي. وما زالت المكتبات العامة تعاني من نقص شديد في التجهيزات وأنظمة الحاسوب. وهناك تقديرات تشير للحاجة لإقامة 400 مكتبة عامة إضافية. كذلك يتواصل وجود فجوة واسعة بين المناطق المختلفة (الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها، وبين المحافظات المختلفة) في حجم النشاطات الثقافية ونوعها. فمنطقة وسط الضفة الغربية تتميز عن مناطق الشمال والجنوب، ومنطقة الضفة الغربية تتميز عن منطقة غزة، ومدينة غزة تتميز عن مدنها الأخرى من حيث الأنشطة الثقافية وتوفر المراكز والوسائل الثقافية (ماس، المراقب الاجتماعي، عدد 3، 2000: 36).

وتشير معطيات البيئة القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ضرورة استمرار الأنشطة الضاغطة على السلطة التنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية لتحسين أداء هذه السلطة، وللحد من تدخلها المستمر في أعمال المجلس التشريعي. كما أن استمرار الاحتلال وسياساته القمعية من مصادرة الأراضي وفرض القيود على استخدام المياه وسياسات الاعتقال والتعذيب في السجون، تستوجب تعزيز جهود المنظمات الأهلية والجهات المعنية في السلطة الفلسطينية لمواجهتها، خاصة في منطقة القدس (ماس، المراقب الاجتماعي، عدد 3، 2000: 68).

تدل مجمل هذه المؤشرات على استمرارية وجود احتياجات متنوعة وغير مشبعة في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. واستمرار وجود هذه الحاجات يشير إلى استمرار أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية، وإلى أهمية تعزيز ودعم بعض أنشطتها القطاعية. فبالاستناد إلى بعض المؤشرات التي أبرزتها نتائج التعداد ما زالت بعض القطاعات التي تنشط فيها المنظمات غير الحكومية عاجزة عن تلبية بعض الاحتياجات المجتمعية، وما زالت تقتصر بعض القطاعات الأخرى على مناطق دون سواها.

2-4 إمكانات المنظمات غير الحكومية

سنتناول في هذا القسم إمكانات المنظمات غير الحكومية من خلال مجموعة من المؤشرات التي شملها التعداد، بهدف الكشف عن القدرات التي تتمتع بها هذه المنظمات ومدى قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع. تتمثل هذه المؤشرات في منطقة النشاط التي تشملها برامج المنظمات غير الحكومية، وحجم إيراداتها، وعدد العاملين والمتطوعين فيها.

1-2-4 توزيع المنظمات تبعاً لمنطقة نشاطها

يشكل اتساع منطقة نشاط المنظمة مؤشراً مهماً على إمكاناتها، حيث أنه يعكس القدرات التي تتمتع بها المنظمة. وقد أظهرت نتائج التعداد أن النسبة الأعلى هي للمنظمات التي ينحصر نشاطها على التجمع السكاني القائمة فيه، وبلغت هذه النسبة 37.4%، تلتها نسبة المنظمات التي تمارس نشاطها على صعيد المحافظة القائمة فيها وبلغت نسبتها 25.3%، ثم المنظمات التي تمارس نشاطها على صعيد وطني وبلغت نسبتها 19.3%، بينما اقتصرت نسبة المنظمات التي تمارس نشاطها على صعيد الضفة الغربية على 9.4% فقط، والتي تمارس نشاطها على صعيد قطاع غزة على 8.5% (جدول 1-4).

إن التوزيع العام للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية حسب المنطقة التي يشملها نشاطها تعكس محدودية قدرات معظم هذه المنظمات، مع تفاوت بين منظمات المناطق المختلفة، حيث أن المنظمات القائمة في الضفة الغربية تتسم باتساع نشاطها مقارنة بالقائمة في قطاع غزة. فكما يظهر الجدول (1-4) بلغت نسبة المنظمات التي

تعمل على صعيد وطني في الضفة الغربية 22.0% من إجمالي المنظمات فيها، في حين تقتصر هذه النسبة على 10.7% في قطاع غزة. كما أن المنظمات التي تعمل على صعيد الضفة الغربية بشكل عام لا تتجاوز نسبتها 12.3% من إجمالي منظمات الضفة، في حين أن نسبة المنظمات التي تعمل على صعيد قطاع غزة أعلى، وبلغت نسبتها 36.6% من إجمالي منظمات القطاع¹³. وسجل التعداد عدم وجود أي منظمة في كلتا المنطقتين تعمل على صعيد المنطقة الأخرى فقط. تدل هذه الأرقام على تميز المنظمات القائمة في الضفة الغربية عن منظمات قطاع غزة من حيث إمكانياتها المرتبطة باتساع منطقة النشاط.

وعلى صعيد مناطق الضفة الغربية، يلاحظ تمايز في مدى اتساع المنطقة التي تشملها نشاطات منظمات كل منطقة منها، حيث كشفت النتائج عن أن منطقة وسط الضفة الغربية هي المنطقة الأقل من حيث نسبة المنظمات التي تعمل على صعيد محلي، فمعظم منظمات هذه المنطقة (71.0%) يتسع نشاطها ليشمل تجمعات أخرى غير التجمع القائمة فيه، في حين تقتصر هذه النسبة في منطقة شمال الضفة الغربية على 51.1%، وتقتصر في جنوبها على 52.4%. وتشير هذه النتائج إلى إمكانيات أضعف لمنظمات منطقتي شمال وجنوب الضفة الغربية (جدول 4-1).

وقد بينا سابقاً تميز المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية عن المنظمات القائمة في التجمعات الريفية والمخيمات من حيث المنطقة التي تشملها نشاطات هذه المنظمات. فالمنظمات القائمة في التجمعات الحضرية لا تزيد نسبة المنظمات التي

¹³ قد يعود ارتفاع نسبة المنظمات التي ينحصر عملها في قطاع غزة فقط، إلى أسباب عدة، أهمها: شدة الحصار الذي فرض على قطاع غزة والذي منع من انتشار المنظمات التي تأسست في قطاع غزة إلى الضفة الغربية، وحدائث تشكل المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، حيث أن الانطلاقة المبكرة للعمل الأهلي في الضفة الغربية سمحت بامتداد هذه المنظمات لقطاع غزة، ما حد من إمكانية تشكل منظمات كبيرة في قطاع غزة يمتد نشاطها للضفة الغربية. ومن الممكن أن يكون ارتباط تأسيس المنظمات غير الحكومية بالأحزاب السياسية الفلسطينية التي كانت مراكز قياداتها في الداخل في الضفة الغربية، بحيث أن تشكيل المنظمات من قبل الأحزاب تم بداية في الضفة الغربية وانتقل على شكل فروع في قطاع غزة. وقد يكون تدني مستويات المعيشة في قطاع غزة عاملاً مهماً في تركيز المنظمات التي تأسست فيه على قطاع غزة نفسه، على اعتبار أن مستويات المعيشة في الضفة الغربية أفضل.

يشمل نشاطها التجمع الحضري القائمة فيه فقط على 20.8%، في حين أن هذه النسبة ترتفع لتصل إلى 69.0% من المنظمات القائمة في التجمعات الريفية، وإلى 44.1% في التجمعات القائمة في المخيمات. يدل هذا على محلية نشاطات المنظمات القائمة في التجمعات الريفية والمخيمات، في حين يدل على اتساع المنطقة التي يشملها نشاط المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية.

4-2-2 إيرادات المنظمات غير الحكومية

يشكل الوضع المالي للمنظمات غير الحكومية مؤشراً جدياً على استدامتها وإمكانياتها وقدراتها في تنفيذ جملة الرؤى والأهداف التي تشكلت من أجل تحقيقها. لذا، فإن معالجة هذا الجانب المهم ستفرد له دراسة متخصصة وكاملة ستصدر بعد هذه الدراسة بفترة وجيزة، إنما سنعرض هنا ملامح عامة عن إيرادات المنظمات غير الحكومية وتمويلها من المصادر المختلفة كمؤشر على الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها هذه المنظمات، لضرورة ذلك في تحديد احتياجاتها ومدى قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع المحلي.

أشارت نتائج التعداد إلى تنوع مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية كما هو موضح في الجدول (4-2)، إلا أن المصادر الأساسية تبقى ثلاثة: التمويل الخارجي وبلغت نسبته 46.8% من إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العام 1999، والتمويل الذاتي الذي بلغت نسبته 28.8%¹⁴، والتمويل المحلي الذي بلغت نسبته 10.8%¹⁵.

¹⁴ تشمل مصادر التمويل الذاتي رسوم اشتراك الأعضاء، وعائد بيع الخدمة أو الخدمات التي تقدمها المنظمة، وعائد الأنشطة والبرامج، وعائدات المشاريع المدرة للدخل، وعائد الوقفيات، وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن بيع الخدمة هو المصدر الأساسي للتمويل الذاتي للمنظمات، حيث أن المنظمات العاملة في مجالات الصحة والتعليم والزراعة هي التي حققت نسباً عالية من التمويل الذاتي مقارنة بالمنظمات العاملة في المجالات الأخرى. فجمعية المقاصد الخيرية، على سبيل المثال، بلغت نسبة تمويلها الذاتي خمس إجمالي التمويل الذاتي للمنظمات غير الحكومية البالغ 32449207 دولار أميركية.

¹⁵ يمكن إضافة نسبة التمويل الوارد ضمن بند "غير ذلك" في الجدول (4-2) إلى التمويل المحلي، حيث أن فحص بيانات المنظمات التي أدلت بذلك، أوضحت أن هذه المصادر هي من مساهمات المستفيدين من نشاطات المنظمات في جزء من

يعود ارتفاع نسبة التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية إلى التغيرات الدولية التي تتجه باتجاه إشراك المنظمات غير الحكومية في التنمية، كما يرد، على الصعيد الفلسطيني، إلى العملية السلمية في المنطقة، بحيث أن الجهات الممولة الخارجية تهدف من وراء تمويل المنظمات غير الحكومية أو السلطة الوطنية الفلسطينية إلى دعم هذه العملية، بل إن التمويل غالبا ما يرتبط بظروف العملية السلمية نفسها.

بينما ارتفاع التمويل الذاتي فهو يخص على الأكثر المنظمات التي تبيع خدماتها للجمهور، كالمنظمات العاملة في مجالات الصحة والتعليم، فمرد ارتفاع هذا النوع من التمويل ناتج عن بيع خدمات لجمهور المستفيدين، وهو ما يبرز أهمية مثل هذه القطاعات، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المجتمع الفلسطيني والتي أشرنا لها في بداية هذا الفصل.

أما ارتفاع حجم التمويل المحلي فهو مرتبط، أيضا، بمنظمات تقدم خدمات مباشرة للجمهور، ما يشير إلى مدى تعبير المجتمع المحلي عن أهمية هذه المنظمات. وتقدم نسبة عالية منه على شكل زكاة من قبل أفراد في المجتمع للجان الزكاة العاملة في منطقتهم. ويقدم التمويل المحلي في كثير من الأحيان على شكل مساعدات عينية للمنظمات التي تقوم على خدمة فئات معينة من المجتمع كالمسنين والمعاقين وبيوت الأيتام، وتنتشر هذه الظاهرة بشكل واسع في منطقة شمال الضفة الغربية¹⁶. كما أنه يرتبط بمساهمة المجتمع المحلي في بناء مقرات المنظمات غير الحكومية، حيث أن الأندية الشبابية والرياضية والجمعيات الخيرية، وخاصة القائمة في التجمعات الريفية، تعتمد على تمويل أفراد المجتمع المحلي المقيمة فيه في بناء مقرات لها.

تكاليفها، فعلى سبيل المثال، حينما تنفذ الإغاثة الزراعية مشروع شق طريق زراعي، فإن المجتمع المحلي يساهم بنسبة 50% من تكاليف المشروع.

¹⁶ أنظر بهذا الخصوص: هلال، جميل، والمالكي، مجدي. مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 1997.

ويلاحظ من الجدول (4-2) أن درجة اعتماد المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة على مصدر التمويل الخارجي تفوق مثيلاتها في الضفة الغربية، حيث تبلغ 60% في محافظة غزة، و81% في محافظة دير البلح، و57% في كل من محافظتي خانيونس ورفح، بينما لا تزيد هذه النسبة على 49% في محافظة القدس، و37% في محافظة رام الله والبيرة. بالمقابل، يلاحظ أن درجة اعتماد منظمات الضفة الغربية على مصادر التمويل الذاتي والمحلي تفوق مثيلاتها في قطاع غزة، وغالبا ما يعود ذلك إلى تدني مستويات المعيشة، وارتفاع نسبة الفقر في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

ويظهر الجدول (4-2) تميز منطقة شمال الضفة الغربية في الاعتماد على التمويل المحلي مقارنة مع باقي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وغالبا ما يعود ذلك إلى صغر حجم موازنات منظمات شمال الضفة الغربية من جهة، وإلى عدم ارتباط منظمات هذه المنطقة بالتمويل الخارجي كما في المناطق الأخرى.

بشكل عام، إن مدى اعتماد المنظمات الأهلية الفاعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة على مصادر التمويل الخارجي يؤشر على هشاشة إمكانياتها وقدراتها، حيث أنه في حالة تراجع التمويل الخارجي ستواجه أزمات مالية تهدد مستقبلها وقدراتها على الاستمرارية.

من ناحية أخرى، تستأثر منظمات الضفة الغربية بالنسبة الأكبر (82.8%) من إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية، حيث ترتفع هذه النسبة عن نسبة المنظمات القائمة فيها، في حين تقتصر نسبة الإيرادات للمنظمات القائمة في قطاع غزة على 17.2% من إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية (جدول 4-2). يدل هذا على كبر إمكانيات المنظمات القائمة في الضفة الغربية عن إمكانيات المنظمات القائمة في قطاع غزة من حيث حجم الإيرادات.

يقتصر تمييز المنظمات القائمة في الضفة الغربية من حيث حجم الإيرادات على المنظمات القائمة في وسطها، فعلى الرغم من أن نسبة المنظمات القائمة فيها تبلغ 26.3% من إجمالي المنظمات في الضفة والقطاع، فإنها استأثرت بـ 60.3% من إجمالي إيرادات هذه المنظمات العام 1999، ويعكس هذا كبر حجم الإمكانيات التي تتمتع بها منظمات وسط الضفة الغربية. وبارتباط هذا الحجم من الإيرادات لهذه المنظمات مع منطقة نشاطها التي تطرقنا لها سابقاً، فإن المؤشرين معا يعكسان التمييز الفعلي لإمكانيات منظمات وسط الضفة الغربية عن المنظمات في باقي المناطق. لكن بالمقابل يبقى هذا التمييز لمنظمات وسط الضفة الغربية مرهونا باستمرار التمويل الخارجي، حيث أن النسبة الأكبر من إيرادات هذه المنظمات العام 1999 كانت من مصادر خارجية، فمحافظة القدس استأثرت بما يقارب نصف إجمالي التمويل الخارجي لكافة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وبهذا، فإن استمرارية توفر الإمكانيات لمنظمات منطقة وسط الضفة الغربية يتطلب عملاً جدياً من أجل رفع نسبة الاعتماد على مصادر ذاتية ومحلية في التمويل.

يبقى السؤال هنا، هل تحظى البرامج المختلفة التي تنفذها المنظمات غير الحكومية بحصة عادلة لكل منها من إجمالي التمويل؟. يبين الجدول (4-4) أن نسبة إيرادات المنظمات التي تعمل في برامج ذات علاقة بتقديم خدمات مباشرة للجمهور ترتفع مقارنة بالبرامج الأخرى. فالمنظمات التي تشكل الخدمات الصحية برنامجها الرئيسي حظيت بالنسبة الأكبر من إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية العام 1999، وبلغت هذه النسبة 32.3%. تلتها المنظمات التي تعمل في مجال أنشطة الطفولة، وبلغت نسبة إيراداتها 16.6%، ثم المنظمات العاملة في مجال المساعدات الخيرية وبلغت نسبة إيراداتها 12.4% من إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية في الضفة والقطاع.

إن ارتفاع حجم إيرادات المنظمات التي تنشط في المجالات الثلاثة السابقة مقارنة بالمنظمات الأخرى، يعبر عن كبر حجم إمكانياتها مقارنة بهذه المنظمات، لكنه

لا يعبر بدقة عن مدى كفاية هذه القطاعات للمجتمع، بحيث أن كبر حجم إيرادات قطاع ما مقارنة مع قطاع آخر لا يعني كفاية القطاع الأول وعدم كفاية الثاني، فقد يكون العكس هو الصحيح. وعلى سبيل المثال، تشير الدلائل إلى تدني مستوى القطاع الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على الرغم من أن هذا القطاع يشمل خدمات حكومية وغير حكومية وخدمات من القطاع الخاص، ما يعني أن ارتفاع نسبة تمويل القطاع الصحي من مجمل تمويل المنظمات غير الحكومية غير كافٍ لسد حاجات المجتمع الفلسطيني.

يظهر الجدول (4-4)، كذلك، تدني إيرادات بعض القطاعات، حيث أن المنظمات التي يشكل تنظيم الأسرة أو الأنشطة الدعاوية برنامجها الرئيسي، قل حجم إيراداتها عن دولار لكل ألف دولار من إيرادات المنظمات غير الحكومية، وقد يكون مرد ذلك لحدائثة تشكل مثل هذه المنظمات، وحدائثة الاهتمام بمثل هذه البرامج في المجتمع الفلسطيني.

وعلى الرغم من كبر عدد المنظمات التي تعتبر برنامجها الرئيسي الأنشطة الشبابية والرياضية، فإن حجم إيرادات هذه المنظمات لا يشكل سوى 1.3% من إجمالي إيرادات المنظمات غير الحكومية (جدول 4-4)، ويعكس هذا محدودية البرامج التي تنفذها هذه المنظمات من جهة، كما يعكس من جهة ثانية عدم توفر الاهتمام الكافي لجهات التمويل المختلفة بهذا القطاع، فالنسبة الأعلى من إيرادات هذا القطاع تحققت من التمويل الذاتي المقتصر غالباً على اشتراكات الأعضاء، ومن ثم مساهمات المجتمع المحلي. إن كبر عدد المنظمات العاملة في المجالات الخاصة بالشباب يؤشر على أهميتها في نظر المجتمع المحلي، وبهذا، فإن التدني الواضح في حجم إيرادات هذه المنظمات يدل على حاجة فعلية لزيادتها لتتوافق مع أهمية هذا القطاع في المجتمع.

إن ارتفاع نسبة التمويل المحلي والذاتي لأي قطاع من قطاعات عمل المنظمات غير الحكومية يعكس مدى أهمية هذا القطاع من جهة، والإحساس المجتمعي

بأهميته من جهة ثانية. ولا يعني هذا أن انخفاض التمويل المحلي والذاتي يعني عدم أهمية القطاع، بل إنه يعكس عدم الإحساس المجتمعي بهذه الأهمية. فمن الملاحظ، في الجدول (4-4)، أن المنظمات التي تركز نشاطها الرئيسي في مجالات ذات علاقة مباشرة مع احتياجات الجمهور اليومية ترتفع فيها نسبة التمويل المحلي والذاتي، مثل الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، ورعاية المسنين، والمساعدات الخيرية، وأنشطة الطفولة، والتربية والتعليم، والأنشطة الشبابية، بينما تنخفض نسبة التمويل الذاتي والمحلي للمنظمات العاملة في مجالات ذات طابع دفاعي ودعاوي، مثل الأنشطة البحثية، والأنشطة الدعاوية، وقضايا المرأة، وقضايا البيئة والمياه، وقضايا حقوق الإنسان.

4-2-3 العجز المالي للمنظمات غير الحكومية

لن نتناول هذه الدراسة العجز المالي الذي تعاني منه المنظمات غير الحكومية بالتفصيل، لأن دراسة خاصة بالأوضاع المالية للمنظمات غير الحكومية مبنية على البيانات التي وفرها التعداد الخاص بهذه المنظمات، إضافة لمجموعة من الحالات الدراسية المعمقة سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل.

أظهرت نتائج التعداد أن نسبة المنظمات التي حققت عجزاً مالياً في ميزانيتها العام 1999 بلغت 52.3% من إجمالي المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبينت النتائج أن النسبة الأعلى من المنظمات التي حققت عجزاً مالياً، اعتبرت السبب عدم كفاية التمويل، حيث بلغت هذه النسبة 92.9%. وشكلت محدودية الموارد الذاتية للمنظمات التي حققت عجزاً مالياً سبباً مهماً آخر في العجز، حيث بلغت نسبة المنظمات التي اعتبرته سبباً رئيسياً 82.1% من المنظمات التي حققت عجزاً مالياً. وبرزت لدى المنظمات أسباب أخرى ساهمت في تحقيق عجز لدى بعضها، حيث عبرت 4.0% من المنظمات التي حققت عجزاً عن أن من أسباب ذلك سوء الإدارة المالية في المنظمة، وعبرت 10.0% منها عن أن من الأسباب إغلاق

أو خسارة بعض المشاريع المدرة للدخل، وعبرت 14.9% أن أسباباً غير المذكورة تعود في معظمها لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حسب ما أفادت المنظمات نفسها، ساهمت في تحقيق العجز.

إن تركيز المنظمات التي حققت عجزاً مالياً على سببي محدودية التمويل ومحدودية الموارد الذاتية مبرر، لأن التمويل الخارجي أو المحلي والموارد الذاتية هي المصادر الأساسية لإيرادات المنظمات غير الحكومية. ويعود تحميل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كسبب في تحقيق بعض المنظمات عجزاً في ميزانيتها إلى أن الجهات الممولة الخارجية وجهت تمويلها باتجاه مؤسسات السلطة على حساب المنظمات غير الحكومية. كما قد يكون قيام السلطة سبباً في حدوث العجز لكونها أصبحت تقوم بتقديم الجزء الأكبر من الخدمات في مجالات معينة مؤثرة في ذلك على بعض المنظمات غير الحكومية.

إن ارتفاع نسبة المنظمات غير الحكومية التي حققت عجزاً في ميزانيتها العام 1999 لا يعكس بالضرورة واقعاً مالياً بالغ الصعوبة لهذه المنظمات، على الرغم من كونه مؤشراً مهماً على ظروف صعبة تواجه جزءاً من المنظمات. فقد بلغ مجمل العجز المالي الذي تحقق من المنظمات الحكومية كافة التي أدلت ببيانات عن هذا الجانب 9334879 دولاراً أمريكياً، وبالمقارنة مع إجمالي إيرادات هذه المنظمات الذي فاق 112 مليون دولار، فإن هذا العجز المالي ليس كبيراً. وبفحص البيانات التي وفرها التعداد تبين أن معظم هذا المبلغ يخص عدداً محدوداً من المنظمات الكبيرة، ما يظهر أن ارتفاع نسبة المنظمات التي حققت عجزاً مالياً في ميزانية العام 1999 مضللة، بحيث أن العجز المالي محدود القيمة لدى النسبة الأكبر من المنظمات.

يظهر توزيع المنظمات غير الحكومية التي عانت من عجز في ميزانية العام 1999 بين المناطق الجغرافية المختلفة تقارباً كبيراً بين نسبة هذه المنظمات ونسبة إجمالي المنظمات في كل منطقة. أي أن العجز المالي للمنظمات غير الحكومية لا

يتركز في منطقة دون سواها، بحيث بلغت نسبة المنظمات التي حققت عجزاً في ميزانيتها في الضفة الغربية 73.0% (22.0% في شمالها، و26.1% في وسطها، و24.9% في جنوبها) من إجمالي المنظمات التي حققت عجزاً، والباقي في قطاع غزة.

ويظهر توزيع هذه المنظمات بين الأنواع المختلفة أن الجمعيات الخيرية والأندية الشبابية والرياضية والمراكز الثقافية هي القطاعات التي عانت أكثر من غيرها من عجز مالي في ميزانياتها العام 1999، بحيث بلغت نسبة الجمعيات الخيرية التي حققت عجزاً مالياً 38.9% من إجمالي المنظمات التي حققت عجزاً، وبلغت النسبة لدى الأندية الرياضية 34.4%، وبلغت لدى المراكز الثقافية 11.0%. أما النسبة الباقية فنوزعت بين القطاعات الأخرى (المنظمات الإغاثية، والمنظمات التنموية، والمنظمات الحقوقية، ومراكز الأبحاث، ومؤسسات التدريب والتأهيل المهني).

إن ارتفاع نسبة المنظمات التي حققت عجزاً في ميزانيتها لدى الجمعيات الخيرية والأندية الشبابية والرياضية والمراكز الثقافية مؤشر مهم على صغر حجم العجز المتحقق لدى كل منظمة، فكما أظهرت النتائج تمتاز هذه القطاعات بصغر منظماتها، باشتناء بعض الجمعيات الخيرية وبخاصة القائمة في التجمعات الحضرية، وتمتاز بمحدودية ميزانياتها ومحدودية عدد العاملين فيها. ويؤكد هذا التوزيع القطاعي للعجز المالي على أوضاع صعبة تعاني منها المنظمات غير الحكومية الصغيرة، ويدعم ذلك عدم كبر حجم العجز المالي المتحقق من المنظمات غير الحكومية كافة على الرغم من ارتفاع نسبة المنظمات التي حققت عجزاً. ومن هنا فإذا ما كان العجز المالي أحد عوامل تهديد استمرارية المنظمة، فإن هذا العامل مؤثر بشكل كبير على المنظمات الصغيرة، وبشكل أقل بكثير على المنظمات الكبيرة. فعلى سبيل المثال، حققت جمعية المقاصد الخيرية عجزاً مالياً بقيمة مليون دولار أمريكي، في حين بلغ إجمالي مصروفاتها 15 مليون دولار العام 1999، وهو ما يعني أن نسبة العجز لا تتجاوز 6.7% من المصروفات، وهي نسبة قليلة لا تشكل تهديداً حقيقياً للجمعية. بالمقابل، فإن عجز بعض المنظمات لم يتجاوز بضع مئات من الدولارات، لكنه يشكل تهديداً حقيقياً

بانتهاء المنظمة. بشكل عام، لا يعني ارتفاع نسبة المنظمات التي تعاني من عجز مالي ضعفاً في قطاع المنظمات غير الحكومية بشكل عام، بل إنه يؤشر على ضعف المنظمات الصغيرة بشكل أساسي.

تعكس النتائج السابقة توزيع المنظمات التي حققت عجزاً مالياً بين الأنواع المختلفة، لكنها لا تعكس وضع كل قطاع على حدة. فقد كانت النسبة بين منظمات التدريب والتأهيل المهني هي الأعلى، حيث بلغت نسبة المنظمات التي عانت من عجز منها 66.7%، تلتها الأندية الشبابية والرياضية، حيث أن 58.6% منها حققت عجزاً مالياً. وبشكل عام، فإن أكثر من نصف منظمات كل قطاع حققت عجزاً مالياً العام 1999، ما عدا المنظمات الإغائية التي اقتصرَت نسبة المنظمات التي حققت عجزاً مالياً منها على 19.5%، والمنظمات التنموية التي بلغت نسبة المنظمات التي حققت عجزاً مالياً منها 43.9%. وتعكس هذه الأرقام أن ارتفاع نسبة المنظمات التي حققت عجزاً مالياً في ميزانية العام 1999 تشمل أنواع المنظمات كافة، فهي لا تقتصر على نوع معين منها، ما يدل على أن القطاعات المختلفة تتوفر فيها منظمات وفرت تمويلاً كافياً لسد احتياجاتها، وتتوفر فيها منظمات لم توفر مثل هذا التمويل، أي أن كل قطاع من القطاعات احتوى على منظمات ذات إمكانيات جيدة ومنظمات ذات إمكانيات ضعيفة.

4-2-4 العاملون بأجر في المنظمات غير الحكومية

يؤشر حجم العاملين بأجر في المنظمات غير الحكومية على إمكانيات هذه المنظمات، مع الأخذ بالحسبان أن هذا القطاع تطوعي. وقد كشفت النتائج عن وجود 308 منظمات ليس فيها أي عامل بأجر، أي ما يعادل 35.0% من إجمالي المنظمات غير الحكومية. وبلغ عدد المنظمات التي توظف عاملين بأجر 573 منظمة، أي ما يعادل 65.0% من إجمالي المنظمات غير الحكومية، وظفت بمجموعها 10375 موظفاً، منهم 4769 ذكوراً و 5607 إناثاً.

يظهر الجدول (4-5) ارتفاع نسبة العاملين بأجر من الإناث مقارنة بالذكور في أنواع المنظمات غير الحكومية كافة ما عدا الأندية الرياضية التي تقتصر نسبة العمالات بأجر فيها على 23.6% والباقي من الذكور، وغالبا ما يعود ذلك إلى طبيعة عمل هذه الأندية التي تستهدف الذكور أكثر من الإناث في المجتمع الفلسطيني. كما يظهر ارتفاع بسيط لنسبة الذكور عن الإناث في المنظمات الحقوقية.

على الرغم من أن نسبة المنظمات التي توظف عاملين بأجر مرتفعة، فإن معظم هذه المنظمات توظف عددا محدودا من العاملين، حيث وظفت 16.6% من هذه المنظمات عاملا واحدا بأجر، ووظفت 8.6% عاملين اثنين بأجر، أي أن ربع المنظمات التي توظف عاملين بأجر توظف عاملين وأقل. وبلغت نسبة المنظمات التي توظف 5 عاملين وأقل 50.0%، وبلغت نسبة المنظمات التي توظف 10 عاملين فأقل 70.0%، وكلاهما من إجمالي المنظمات التي توظف عاملين بأجر، أما النسبة المتبقية (30.0%) فهي تخص المنظمات التي توظف أكثر من عشرة عاملين بأجر.

تعكس الأرقام السابقة أن العدد الأكبر من الموظفين في قطاع المنظمات غير الحكومية يقتصر على عدد محدود من المنظمات الكبيرة. وأظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من الموظفين تتركز في منظمات تعمل في مجالات ذات اتصال مباشر مع جمهور مستفيد، مثل المنظمات الصحية التي وظفت 36.2% من إجمالي موظفي قطاع المنظمات الأهلية، وأنشطة الطفولة التي وظفت 15.7%، وبرامج التربية والتعليم التي وظفت 9.6% من إجمالي الموظفين، وبرامج المساعدات الخيرية التي وظفت 8.7% من إجمالي الموظفين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم موظفي المنظمات التي تعتبر برنامجها الرئيسي في مجال المساعدات الخيرية هم، أيضا، موظفي قطاع صحي، هذا بسبب وجود عدد لا بأس به من المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للجان الزكاة في المحافظات المختلفة (الجدول 4-6).

توزع الموظفون في قطاع المنظمات غير الحكومية بين الضفة الغربية وقطاع غزة بنسب متوازنة مع نسبة المنظمات في كل منطقة من المنطقتين. لكن الاختلاف الكبير في نسبة الموظفين مقارنة بنسبة المنظمات ظهر بين مناطق الضفة الغربية، حيث أن منطقة شمال الضفة الغربية تحظى فقط بنسبة 12.3% من إجمالي موظفي قطاع المنظمات غير الحكومية، مع أنها تحظى بنسبة 26.2% من إجمالي المنظمات. وكذلك الحال بالنسبة لمنطقة جنوب الضفة الغربية التي لم تتجاوز نسبة الموظفين فيها 19.4% على الرغم من أنها تحظى بنسبة 24.1% من إجمالي المنظمات. بالمقابل، فإن وسط الضفة الغربية حظي بنسبة 45.4% من إجمالي موظفي قطاع المنظمات غير الحكومية في الوقت الذي لم تتجاوز نسبة المنظمات فيه 26.3% (جدول 4-7). تعكس هذه الأرقام كبر إمكانيات المنظمات غير الحكومية القائمة في منطقة وسط الضفة الغربية مقارنة بالمناطق الأخرى، فهي تحظى بنسبة عالية من الموظفين، وكما توصلنا في قسم سابق من هذا الفصل، فهي تحظى، أيضاً، بنسبة عالية من التمويل، وتتسم المنظمات القائمة فيها بارتفاع نسبة المنظمات التي تنشط على صعيد وطني.

وفيما يخص المنظمات التي لا توظف عاملين بأجر، توزعت بين الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 82.1% في الأولى و 17.9% في الثانية، وهو ما يعكس ارتفاع نسبة المنظمات التي تعتمد على التطوع في الضفة الغربية عن قطاع غزة، لأن النسب السابقة لا تتناسب مع توزيع إجمالي المنظمات بين المنطقتين. ومبرر ذلك يعود للبداية المبكرة لمبادرات العمل الطوعي في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة.

وعلى صعيد مناطق الضفة الغربية ترتفع نسبة المنظمات القائمة في منطقة شمال الضفة الغربية التي لا توظف أي عامل بأجر عن نسبة إجمالي المنظمات في هذه المنطقة، حيث بلغت نسبة المنظمات التي لا توظف أحداً فيها 31.8% من إجمالي المنظمات في الضفة والقطاع، في حين أن نسبة إجمالي المنظمات في هذه المنطقة لم يتجاوز 26.2%. وتتنطبق هذه الصورة على منطقة جنوب الضفة الغربية، أيضاً، حيث بلغت النسبة فيها 26.0% و 24.1% على التوالي. في حين تنقلب الصورة في منطقة

وسط الضفة الغربية، ويرد هذا التوزيع للمنظمات التي لا توظف أحداً بين مناطق الضفة الغربية إلى ارتفاع نسبة الأشكال الجديدة من المنظمات غير الحكومية في منطقة وسط الضفة الغربية، كما يعود لصغر حجم المنظمات القائمة في منطقتي الشمال والجنوب مقارنة بمنطقة الوسط. وتعزز هذه النتائج ما توصلنا له سابقاً من تميز منظمات منطقة وسط الضفة الغربية عن باقي مناطقها وعن قطاع غزة، وبالتالي تعكس تميز منظمات هذه المنطقة من حيث إمكانياتها وقدراتها.

وفيما يخص توزيع المنظمات التي لا توظف أحداً بأجر بين التجمعات السكانية الثلاثة، فعلى الرغم من أن نسبة المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية بلغت 60.2% من إجمالي المنظمات في الضفة والقطاع، فإن نسبة المنظمات التي لا توظف أحداً فيها لم تتجاوز 43.5%، وهو ما يعكس ارتفاع نسبة المنظمات التي توظف عاملين بأجر في هذه التجمعات، ومرد ذلك غالباً يعود لاعتماد مبدأ المهنية، وكبر الحجم، وانتشار الأشكال الجديدة من المنظمات غير الحكومية فيها.

تتقلب الصورة في حالة التجمعات الريفية، حيث أن نسبة المنظمات التي لا توظف عاملين بأجر ترتفع بشكل كبير عن نسبة المنظمات القائمة فيها، حيث بلغت النسبة 46.1% و29.3% على التوالي. ويعود هذا الارتفاع في نسبة المنظمات التي لا توظف أحداً في التجمعات الريفية إلى صغر حجم هذه المنظمات من جهة، وتركزها في مجالات الأندية الرياضية، بحيث تعتمد الأندية الرياضية القائمة في التجمعات الريفية على تطوع أعضاء الهيئة الإدارية بشكل أساسي، في حين أنها لا توظف أحداً بأجر، عدا عن محدودية النشاطات التي تمارسها هذه الأندية والتي تقتصر غالباً على فرق رياضية.

ولم تظهر النتائج فرقا واضحاً بين نسبة المنظمات التي لا توظف عاملين بأجر في المخيمات مقارنة بنسبة المنظمات الموجودة فيها، حيث لم تتجاوز نسبة المنظمات التي لا يعمل فيها أحد 10.4% من إجمالي المنظمات التي لا توظف عاملين

بأجر. ويعود ذلك لكون معظم المنظمات القائمة في المخيمات هي مراكز تدريب مهني تحتاج إلى موظفين بأجر لتنفيذ التدريب.

وتظهر هذه النتائج تميز المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية عن المنظمات القائمة في التجمعات الريفية والمخيمات من حيث عدد الموظفين. وبهذا، يمكن القول أن المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية تتسم بإمكانيات أعلى من المنظمات الأخرى، ويعزز ذلك ما توصلنا له سابقا في هذا الفصل، من أن المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية تتسم باتساع منطقة نشاطها مقارنة بالمنظمات القائمة في التجمعات الأخرى، حيث أن نسبة غير قليلة منها تنشط على صعيد وطني، كما أنها تحظى بنسبة كبيرة جدا من تمويل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. لكن يجب الحذر هنا من التعميم على منظمات التجمعات الحضرية كافة، بحيث أن هذه الصورة تنطبق أكثر على المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية في منطقة وسط الضفة الغربية، في حين أنها لا تعكس بشكل دقيق واقع المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية في المناطق الأخرى.

أما عن التوزيع القطاعي للمنظمات التي لا توظف بأجر، فكانت نسبة الأندية الرياضية هي الأعلى وبلغت 57.5% من إجمالي المنظمات التي لم توظف بأجر. تلتها الجمعيات الخيرية وبلغت نسبتها 19.2%، ثم المراكز الثقافية، وبلغت نسبتها 12.3%، وتوزعت النسبة الباقية بين الأنواع الأخرى من المنظمات، لكنها كانت نسب محدودة. وتعزز هذه النتائج ما تطرقنا له حول ارتفاع نسبة المنظمات التي لا توظف عاملين بأجر في التجمعات الريفية، حيث أن معظم الأندية الرياضية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتركز في هذه التجمعات. وكذلك الحال بالنسبة للجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية.

4-2-5 التطوع

بما أن قطاع المنظمات غير الحكومية قطاع غير هادف للربح، فإنه اعتمد في بداياته في فلسطين على العمل التطوعي بشكل أساسي، خاصة وأن العمل في هذا القطاع ارتبط في بداية تأسيسه بالعمل الوطني ومقاومة الاحتلال، سواء في زمن الاحتلال البريطاني أو في مرحلة الاحتلال الإسرائيلي. لكن مع بداية تحول جزء من منظمات هذا القطاع إلى منظمات مهنية متخصصة، تراجع العمل الطوعي في هذه المنظمات بشكل واضح، وقد تناولت بعض الدراسات هذا المجال.

يكشف تعداد المنظمات غير الحكومية عن تمايز بين الأنواع المختلفة في حجم المتطوعين فيها، فالجمعيات الخيرية والأندية الرياضية تحظى بالعدد الأكبر من المتطوعين، تليها المنظمات العاملة في المجالات الثقافية (جدول 4-8). ويعود ارتفاع عدد المتطوعين في هذه الأنواع الثلاثة من المنظمات غير الحكومية إلى سعة انتشارها في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وإلى طبيعتها من جهة ثانية، حيث أنها تتسم بتوفر هيئات عامة واسعة العضوية، وهي بهذا تختلف عن الأشكال الأخرى من المنظمات غير الحكومية. ولا بد من التنويه هنا إلى أن جزءاً من المنظمات اعتبرت الهيئات العامة في عداد المتطوعين، وهذا بالطبع غير دقيق، لكون العضوية في الهيئة العامة لا تعني بالضرورة قيام من يتمتع بها بخدمة المنظمة أو بالمساهمة في تنفيذ نشاطاتها. كما يجب التنويه إلى أن بعض المنظمات أفادت بعدد المتطوعين الذين تطوعوا لديها ولو لساعات محددة ولمرة واحدة. كما أن بعض المنظمات أفادت بعدد المتطوعين الذين ساهموا معها في نشاط عام ليوم واحد أو أقل على اعتبار أنهم متطوعون. من هنا فإن اعتماد هذه الأرقام لا يؤشر بدقة على حجم التطوع لدى المنظمات غير الحكومية.

وفيما يتعلق بالأنواع الأخرى من المنظمات، فإن أعداد المتطوعين الواردة في الجدول ترجع في معظمها لأعضاء مجالس الأمناء أو الهيئات الإدارية التي تشرف

على المؤسسة. ومن هنا، فإن هذا العدد الكبير من المتطوعين الذي أفادت به المنظمات غير الحكومية يعبر عن الأشكال المختلفة للتطوع، لكن هذه الأرقام لا تساعد في تحديد القيمة الفعلية للتطوع في المنظمات غير الحكومية، أي أنها لا تساعد في تقدير القيمة المالية للأعمال التطوعية.

يفيد جدول (4-8) بارتفاع نسبة المتطوعين الذكور مقارنة بالإناث، وغالبا ما يعود ذلك إلى اقتصار عضوية الهيئات العامة في المنظمات غير الحكومية التي يتوفر فيها مثل هذه الأجسام على الذكور، فالأندية الرياضية في معظمها، وخاصة القائمة في التجمعات الريفية، تقتصر عضويتها على الذكور، وكذلك الحال بالنسبة للجمعيات الخيرية، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فإن درجة تقبل المجتمع لتطوع الذكور في هذه المنظمات أعلى من درجة تقبل تطوع الإناث. ويقتصر ارتفاع نسبة المتطوعات من الإناث عن الذكور على قطاع التأهيل والتدريب المهني، ويعود هذا إلى كون مراكز التدريب والتأهيل المهني القائمة في المخيمات، والتي أنشأتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، تختص في التدريب النسوي، ولهذا ترتفع نسبة المتطوعات في هذا القطاع بشكل يفوق كثيرا نسبة المتطوعين الذكور.

4-2-6 احتياجات المنظمات غير الحكومية والقيود المفروضة عليها

تسهم دراسة احتياجات المنظمات غير الحكومية والقيود المفروضة عليها، إضافة لإمكانياتها التي تطرقنا لها سابقاً، في تحديد قدراتها على تلبية احتياجات المجتمع. فالتوافق ما بين أنشطة المنظمات غير الحكومية، واحتياجات المجتمع، ليس بكاف إذا لم تدعمه قدرة كافية لدى المنظمات غير الحكومية تمكنها من تلبية هذه الاحتياجات، وفي ظل وجود قيود على عمل المنظمات غير الحكومية، ووجود حاجات لها لتمكينها من القدرة على الاستمرارية وخدمة المجتمع، لن يكون بمقدور هذه المنظمات تحقيق الأهداف التي ولدت من أجلها. من هنا سيحاول هذا الجزء التوصل لتحديد دقيق لاحتياجات هذه المنظمات والقيود المفروضة عليها من أجل تقديم توصيات

محددة لسد هذه الاحتياجات والحد من هذه القيود، لتقوم هذه المنظمات بدورها في سد احتياجات المجتمع بشكل عام. وسيكون التركيز هنا على تحديد احتياجات المنظمات والقيود المفروضة عليها بالاستناد لرؤية هذه المنظمات نفسها، بحيث أن البيانات المتوفرة لا تسمح بتقييم هذه الاحتياجات والقيود.

4-2-6-1 احتياجات المنظمات غير الحكومية

تتنوع احتياجات المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة لتشمل البناء المؤسسي، وحشد التمويل، وأجهزة وتقنيات، والحاجة لنسج علاقات مع الأطراف المختلفة، عوضاً عن الحاجة لتعاون المجتمع المحلي. ويظهر الجدول (4-9) ارتفاعاً في نسبة المنظمات في الاحتياجات كافة، مع تفاوت بسيط بين هذه الاحتياجات. فمن الملاحظ ارتفاع نسبة الحاجة لحشد التمويل مقارنة بالاحتياجات الأخرى، وهو أمر غير مستغرب لكون القطاع غير الحكومي قطاعاً غير ربحي، ومن ضروريات استمراره توفر التمويل الكافي لتنفيذ الأنشطة والبرامج التي يعمل فيها.

وعلى الرغم من توقعنا بأن المنظمات غير الحكومية تزيد من حاجاتها الفعلية من التمويل عند تنفيذ دراسات ميدانية، فإن ذلك لا ينفي حاجة المنظمات غير الحكومية أو بعضها للتمويل. فارتفاع نسبة الأندية الرياضية التي أفادت بحاجتها لحشد التمويل عن بقية أنواع المنظمات تدل على صدقية البيانات، حيث أثبتت هذه الدراسة وجود أوضاع صعبة لدى الأندية الرياضية، سواء من حيث حجم إيراداتها، أو من حيث محدودية عدد العاملين بأجر فيها، أو من حيث ارتفاع نسبة المنظمات التي تعاني من عجز مالي منها.

وشكل تطوير البناء المؤسسي الاحتياج الأقل الذي عبرت عنه المنظمات غير الحكومية، فكما يظهر من الجدول (4-9)، تنخفض نسبة المنظمات التي عبرت عن هذه الحاجة، وتنخفض بشكل خاص في كل من المنظمات الإغاثية، والمنظمات التنموية، والمراكز البحثية، والمنظمات الحقوقية. إن هذه النتيجة غير مستغربة لكون

هذه المنظمات تعمل في مجالات حديثة نسبياً، وهي مجالات بنيت أصلاً وفق أنظمة إدارية ومؤسسية حديثة. أما الأنواع الأخرى من المنظمات فهي في غالبيتها تقليدية في شكل إدارتها وبنائها المؤسسي، وبهذا عبرت عن حاجتها للتطوير في هذا المجال.

وينطبق ارتفاع نسبة احتياجات المنظمات غير الحكومية المختلفة على المناطق المختلفة، ولا يقتصر على الأنواع المختلفة للمنظمات غير الحكومية. لكن، وكما أظهر البحث تميز منطقة وسط الضفة الغربية من حيث إمكانيات المنظمات القائمة فيها، أظهرت النتائج، أيضاً، (جدول 4-10)، تميز هذه المنطقة في نقص نسبة المنظمات التي عبرت عن وجود احتياجات لديها مقارنة بالمناطق الأخرى، والاستثناء الوحيد من ذلك هو انخفاض نسبة المنظمات التي عبرت عن حاجتها في تطوير البناء المؤسسي في منطقة جنوب الضفة الغربية. وغالباً ما يعود هذا الانخفاض لوجود عدد كبير من المنظمات الصغيرة في هذه المنطقة، كلجان الزكاة المحلية في التجمعات الريفية فيها، والمراكز الثقافية المحلية، والأندية الشبابية والرياضية، والجمعيات الخيرية.

وتؤكد هذه النتائج ضرورة التركيز على دعم وإسناد المنظمات غير الحكومية في مناطق الجنوب والشمال وقطاع غزة أكثر من منطقة وسط الضفة الغربية. فالتجاوب مع السمة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية المتمثلة في ارتباطاتها مع المجتمع المحلي الذي تقع فيه لكونها منظمات أهلية أصلاً، يستدعي توزيعاً عادلاً لإمكانيات هذه المنظمات بين المناطق المختلفة، كما يستدعي التجاوب مع تقدير كل منطقة لاحتياجاتها بشكل عام، واحتياجات المنظمات القائمة فيها بشكل خاص.

وعلى صعيد نوع التجمع السكاني، بينت النتائج أن المنظمات القائمة في التجمعات الحضرية أقل احتياجاً لكافة أشكال الاحتياجات باستثناء تدني نسبة احتياج المنظمات القائمة في المخيمات للبناء المؤسسي، وغالباً ما يعود ذلك لارتفاع نسبة مراكز التدريب والتأهيل التي أنشأتها وكالة الغوث في المخيمات. وباستثناء انخفاض

حاجة المنظمات القائمة في التجمعات الريفية لتعاون المجتمع المحلي، ويعود ذلك لكون معظم المنظمات القائمة في هذه التجمعات أندية رياضية، وجمعيات خيرية، ترتبط بشكل وثيق مع أفراد التجمع القائمة فيه، عدا عن محدودية عدد السكان في هذه التجمعات، ما يسهل عملية الاتصال بالجمهور، وعدا عن أن نشاطات هذه المنظمات تقتصر على التجمع نفسه ولا تستهدف المستوى الوطني الكلي (جدول 4-11). تؤكد هذه النتيجة ضعف إمكانيات المنظمات القائمة في التجمعات الريفية والمخيمات مقارنة بالمنظمات القائمة في التجمعات الحضرية، وتشير بالتالي لضرورة التركيز على دعم وإسناد المنظمات القائمة في هذين النوعين من التجمعات، انطلاقاً من أهمية التوزيع العادل لمقدرات المنظمات غير الحكومية بين المناطق الجغرافية والتجمعات السكانية والقطاعات المختلفة، وبما يتلاءم مع الأهمية النسبية لكل منها في تلبية احتياجات المجتمع بشكل عام.

إن بناء المنظمات غير الحكومية وفقاً لنظم إدارية محكمة وفاعلة ينعكس على قدراتها في تلبية احتياجات المجتمع. ويسهم في توفير التمويل الكافي للمنظمات غير الحكومية، وما يتبعه من أدوات مساندة كالأجهزة والتقنيات الحديثة، في تمكينها من التخطيط والتطوير في أنشطتها وبرامجها، ويسهم بشكل أساسي في تمكينها من تنفيذ الأهداف التي أسست من أجلها. وتساهم رفع درجة التعاون والتنسيق والتكامل والتشبيك بين المنظمات غير الحكومية نفسها، وبينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية، وبينها وبين الجهات الممولة، وبينها وبين المجتمع المحلي، جميعها تساهم في رفع فاعلية المنظمات غير الحكومية، وتمنع الازدواجية في الأهداف، وتعمل على تقنين البرامج بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع، وتسهم في التخطيط السليم المبني على أسس واقعية وموضوعية. وبالتالي، تسهم في تلبية احتياجات المجتمع بتكلفة أقل وبزمن أسرع وبنجاعة أعلى. ولتلبية احتياجات هذا القطاع، يجب التركيز بشكل خاص، على المنظمات القائمة في المناطق الأكثر حاجة، وفي المجالات الأكثر ملاءمة مع احتياجات المجتمع.

4-2-6-2 القيود على المنظمات غير الحكومية

تعاني بعض المنظمات غير الحكومية من قيود تحد من فاعليتها وقدرتها على تنفيذ برامجها. وقد بلغت نسبة المنظمات التي صرحت بوجود قيود تعيق عملها 30.5% من إجمالي المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن هذه النسبة ترتفع لدى المنظمات غير الحكومية الجديدة عن المنظمات التقليدية، حيث بلغت النسبة لدى الأولى 36.6%، ولدى الثانية 28.0%. إن هذه النتيجة متوقعة في ظل النتائج التي توصلت لها الدراسة عن طبيعة المنظمات التقليدية مقارنة بالمنظمات الجديدة، حيث أن سعة العلاقات التي تتسجها المنظمات الجديدة مع الجهات المختلفة، وطبيعة عمل هذه المنظمات، ودورها التدخلية والدعوي في رسم السياسات العامة وانتقاد القائمين عليها، عدا عن اعتمادها بشكل أكبر على مصادر تمويل خارجية، جميعها تخلق بيئة مواتية للتوتر بينها وبين الجهات الأخرى، وبالتالي، تسهم في خلق قيود تعيق عملها. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الحقوقية تأتي في مقدمة المنظمات التي تعاني من قيود، حيث أن 56.5% من إجمالي المنظمات الحقوقية صرحت بأنها تعاني من قيود.

وتتنوع مصادر القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية. فقد صرحت هذه المنظمات بوجود قيود من الممولين، وأخرى من السلطة الوطنية الفلسطينية، وثالثة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ورابعة من المجتمع المحلي، وبعض القيود الأخرى التي تتعرض لها بعض المنظمات العاملة في مجالات محددة. وقد كانت النسبة الأعلى من القيود حسب مصادرها تلك المفروضة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبلغت نسبة المنظمات التي أفادت بوجود مثل هذه القيود 47.2% من إجمالي المنظمات التي تعاني من قيود (الجدول 4-12)، وهذه النتيجة ليست غريبة لوجود نسبة عالية من المنظمات غير الحكومية في محافظة القدس التي ما زالت تخضع لسيطرة كاملة من الاحتلال الإسرائيلي، عدا عن المناطق التي تخضع إدارياً ومدنياً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتخضع أمنياً لسلطات الاحتلال الإسرائيلي (مناطق B)، والمناطق الأخرى التي ما زالت تخضع لسلطات الاحتلال الإسرائيلي (مناطق C). فعلى سبيل المثال،

عبر اتحاد لجان الإغاثة الزراعية عن قيود تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على جزء مهم من برامجه، فكثيراً ما تمنع هذه السلطات من قيام الاتحاد بتنفيذ شق طرق زراعية في مناطق C.

وأنت نسبة المنظمات التي تتعرض لقيود من الجهات الممولة في المرتبة الثانية، وبلغت 43.5% من إجمالي المنظمات التي تعاني من قيود، تلتها نسبة المنظمات التي تتعرض لقيود من السلطة الوطنية الفلسطينية وبلغت 26.4% من إجمالي المنظمات التي تعاني من قيود. ومن الملاحظ أن المنظمات التي تتعرض لقيود من الممولين بدرجة عالية، تتعرض لقيود السلطة الوطنية الفلسطينية بدرجة أقل، مثل الجمعيات الخيرية، والأندية الرياضية، ومؤسسات التدريب والتأهيل المهني، والمنظمات التنموية. ويلاحظ كذلك أن المنظمات التي تتعرض لقيود من الممولين بدرجة قليلة، تتعرض لقيود أعلى من السلطة الوطنية الفلسطينية، مثل المنظمات الحقوقية والمراكز البحثية (جدول 4-12).

وكانت نسبة القيود التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية من المجتمع المحلي هي الأقل، وبلغت نسبة المنظمات التي تتعرض لهذا النوع من القيود 22.0% من إجمالي المنظمات التي تعاني من قيود. وتفاوتت المنظمات من حيث أنواعها في درجة تعرضها لهذا النوع من القيود، حيث يظهر جدول (4-12) ارتفاع نسبة الأندية الرياضية والمراكز الثقافية التي تعاني من هذا النوع من القيود. وقد يشير هذا إلى أن المنظمات التي تتعامل مع جمهور المستفيدين مباشرة هي الأكثر تعرضاً لقيوده، في حين أن المنظمات الأخرى تتعرض لقيود من الجهات التي تحتك معها.

بشكل عام، يبين هذا الفصل ضعفاً في قدرات الكثير من المنظمات غير الحكومية، وبخاصة تلك القائمة في مناطق غير منطقة وسط الضفة الغربية، وبشكل أكثر خصوصية في التجمعات الريفية والمخيمات فيها. ويبين، أيضاً، وجود الكثير من

الاحتياجات لدى المنظمات غير الحكومية، وتعرضها لقيود ومعوقات، تعيقها عن تحقيق أهدافها وبرامجها.

كما يظهر هذا الفصل التنوع الكبير في مجالات عمل المنظمات غير الحكومية، وهو تنوع تفرضه الحاجة المجتمعية. لكن في الوقت نفسه، فإن فجوة حقيقية بين ما تقدمه المنظمات غير الحكومية واحتياجات المجتمع قائمة، من حيث الكم والنوع، وبخاصة في المناطق المهمشة وفي التجمعات الريفية والمخيمات.

لقد بين هذا الفصل، أيضاً، بعض المؤشرات الخاصة باحتياجات المجتمع الفلسطيني ارتباطاً بما تقدمه المنظمات غير الحكومية من خدمات لهذا المجتمع. وأظهر، كذلك، أن الحاجات المجتمعية التي أبرزتها بعض الدراسات والتقارير تمثل أولويات فعلية، حيث كشفت هذه الدراسات عن حاجة لدعم مشاريع الطفولة المبكرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدورها أظهرت هذه الدراسة أن المنظمات العاملة في هذا المجال، في معظمها، منظمات ضعيفة من حيث البناء المؤسسي ومن حيث حجم التمويل الذي تتلقاه، وهو ما يعزز ضرورة السعي لسد احتياجات هذا القطاع عن طريق دعم هذه المنظمات.

ومن حيث الحاجة إلى استصلاح الأراضي الزراعية، كشفت الدراسة عن نقص عدد المنظمات العاملة في مجال الأنشطة الزراعية والتنمية الريفية، الأمر الذي يتطلب دعم وإسناد المنظمات القائمة من جهة، وضرورة العمل على تأسيس منظمات جديدة في هذا المجال من جهة ثانية، وخاصة في المناطق التي لا يتوفر فيها مثل هذه المنظمات.

وعلى صعيد الحاجة لدعم المشاريع المدرة للدخل للمنظمات غير الحكومية، فإن ما أظهرته الدراسة من اعتماد كبير على التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، يشير إلى أهمية دعم مثل هذه المشاريع لإحلال التمويل الذاتي

محل التمويل الخارجي، وبالتالي تعزيز استمرارية المنظمات غير الحكومية وتعزيز درجة استقلاليتها في رسم الأولويات الخاصة بها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع، والحيلولة دون تدخل الجهات الممولة الخارجية في رسم الخطط والبرامج لهذه المنظمات أو للمجتمع الفلسطيني بشكل عام. ومع أن الاعتمادية في التمويل الخارجي تقتصر على منظمات دون سواها، وعلى مناطق جغرافية دون سواها، فإن دعم مشاريع مدرة للدخل للمنظمات غير الحكومية لا يجب أن يقتصر على منظمات دون سواها، لأن المطلوب هو تعزيز قطاع المنظمات غير الحكومية بشكل عام.

وفيما يتعلق بالحاجة لدعم برامج الشباب، الذي أبرزته بعض الدراسات كحاجة ملحة لمدينة القدس، كشفت هذه الدراسة عن أن هذه الحاجة ملحة لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة كافة، حيث أن المنظمات العاملة في مجالات لها علاقة بتمكين الشباب في المجتمع الفلسطيني كانت المنظمات الأضعف وفي المناطق كافة، مع تركيز أعلى على التجمعات الريفية. فالقدرة والإمكانيات التي تتمتع بها المنظمات العاملة في مجالات الأنشطة الشبابية تتسم بالضعف الكبير، وبغياب البناء المؤسسي الفاعل، وباقتصار نشاطاتها على برامج محددة، في غالبها أنشطة رياضية غير منظمة، مع ضعف شديد في توفر البنية التحتية اللازمة لتمكين هذه المنظمات من تنفيذ برامجها. وما يعزز ضرورة دعم هذا القطاع في المجتمع الفلسطيني، هي التركيبة العمرية للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن نصف السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة.

أما على صعيد الحاجات المتعلقة بالخدمات القانونية، كشفت الدراسة عن وجود جيد للمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان. لكن بالمقابل، كشفت عن نقص شديد في المنظمات التي تمارس دوراً دعوياً وضاعفاً لتحسين البيئة القانونية من جهة، وللإسهام في التأثير في السياسات العامة من جهة ثانية. وانطلاقاً من البيئة القانونية التي يتمتع بها المجتمع الفلسطيني، من غياب فعلي لفصل السلطات الثلاث، وعدم فاعلية الجهاز القضائي، فإن الحاجة لتمكين منظمات غير حكومية في مجالات الدعوى

والتأثير له أهميته الخاصة. ولا بد من التأكيد، في ظل استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي، على أهمية المنظمات العاملة في المجالات القانونية والدفاعية، وخاصة في مناطق ما زالت تحت السيطرة الإسرائيلية، كالقدس ومناطق C.

وفيما يتعلق بالحاجة لتطوير البيئة الثقافية في المجتمع الفلسطيني، كشفت الدراسة عن وجود جيد للمنظمات غير الحكومية من حيث العدد، لكن قدرات وإمكانيات هذه المنظمات محدودة جداً، ما يعني عدم إمكانيتها على تلبية الاحتياجات المجتمعية في هذا المجال. وقد ظهر النقص الفعلي في القدرات والإمكانيات لدى هذه المنظمات في معظمها، وهي المنظمات القائمة في التجمعات الريفية والمخيمات، ما يستدعي تركيزاً خاصاً على هذه المنظمات.

وقد أظهرت بعض الدراسات السابقة أولوية لدعم مشاريع مدرة للدخل للنساء في المجتمع الفلسطيني. وكشفت هذه الدراسة عن وجود عدد من المنظمات التي تختص بقضايا المرأة، إلا أن المنظمات التي تعمل في مجال الإقراض لمشاريع مدرة للدخل، بشكل عام، ضعيفة ومحدودة، ما يستدعي تركيزاً كبيراً على هذا المجال للنهوض بدور المرأة الفلسطينية وتمكينها، كشريحة مهمة تشكل نصف المجتمع.

5- خلاصة وتوصيات أولية

تتبع الأهمية المميزة لهذه الدراسة من كونها الأولى من نوعها التي توفر قاعدة بيانات شاملة ودقيقة حول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. فعلى الرغم من أهمية هذا القطاع، فإنه قد عانى طوال السنوات الماضية من نقص شديد في البيانات التي تحدد ملامحه وإمكانياته واحتياجاته، ما ترك الباب مفتوحاً أمام اجتهادات غير موضوعية، عالجت قضايا ومشاكله من منطلقات سياسية وأيديولوجية ومصالحية دون الاستناد إلى الحقائق والأرقام التي تبرز سماته الأساسية.

5-1 خلاصة

سجلت الدراسة أن عدد المنظمات غير الحكومية الفاعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة هو 926 منظمة، توزعت على القطاعات المختلفة، في حين أن عدد المنظمات التي اكتملت بياناتها بلغ 881 منظمة، واقتصرت التحليل في هذه الدراسة على هذه المنظمات. وكانت النسبة الأعلى من الجمعيات الخيرية ثم الأندية الشبابية والرياضية، واقتصرت نسبة المنظمات الجديدة على 29.2%. وسجلت الدراسة ارتفاعاً ملحوظاً في تأسيس المنظمات غير الحكومية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أن أكثر من ثلث المنظمات التي تم عدها تأسست بعد العام 1993. كما سجلت ارتفاعاً واضحاً في نسبة التسجيل لدى الجهات الرسمية، ما يعني أن هذا القطاع بمجمعه يخضع للأنظمة والقوانين المعمول بها.

وتنوعت المنظمات الفاعلة في الضفة والقطاع من حيث أهدافها وبرامجها، لكن النتيجة الأهم هي في تشتت أهداف وبرامج هذه المنظمات، وعدم تركيز معظمها على أهداف وبرامج محددة، أي أن تخصص معظم المنظمات في مجالات محددة غير

موجود، بل يسود التنوع والاتساع معظم أهداف وبرامج هذه المنظمات. واللافت للنظر هو ارتفاع في نسبة المنظمات التي تعتمد أهدافا عامة، وانخفاض نسبة المنظمات التي تضع لنفسها أهداف محددة، ما يعني غياب الرؤية الواضحة لدى معظم هذه المنظمات.

وكشفت الدراسة عن تمايز واضح في نوعية الهيئات القيادية بين الأنواع المختلفة من المنظمات، فالجمعيات الخيرية والأندية الشبابية والرياضية تعود مرجعيتها العليا وفقا لأنظمتها لهيئة عمومية، ومن هنا توافقت نسبة المنظمات التي يتوفر لها هذا النوع من الهيئات مع نسبة الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية والشبابية. أما المنظمات الجديدة فتعود مرجعيتها لمجالس أمناء أو مجالس إدارة. إن هذا التمايز يكشف عن طبيعة النمط الإداري الذي تعتمده الأنواع المختلفة من المنظمات، بحيث أشارت الدراسة إلى أفضلية في البناء المؤسسي لدى المنظمات الجديدة مقارنة بالمنظمات التقليدية، وهو ما ينعكس على فاعلية وكفاءة المنظمات المختلفة في تقديم خدماتها وتحقيق الأهداف التي أسست من أجلها.

بالإضافة لذلك، كشفت الدراسة عن ضعف عام في البنية الداخلية للمنظمات غير الحكومية، وبخاصة في مجال التخطيط، حيث أن نسبة غير قليلة (17.6%) من إجمالي المنظمات لا تستند إلى خطة زمنية في تنفيذ برامجها، أي أن هذه المنظمات لا تقوم بدورها في خدمة المجتمع وفقا لرؤية واضحة ومحددة، بل إن طابع العمل الارتجالي هو السائد لديها. ولا يقتصر ضعف التخطيط على هذه المنظمات، بل إن المنظمات التي تعتمد خطة زمنية لتنفيذ برامجها، غالبا ما فشلت في تحقيق هذه الخطة، حسب ما أفادت المنظمات نفسها. فالنسبة الأعلى من هذه المنظمات هي التي تحقق أحيانا أهداف هذه الخطة أو لا تحققها دائما، وهو ما يشير إلى أن التخطيط لدى هذه المنظمات لا يبنى على أسس وقواعد علمية مضبوطة. وقد صرحت هذه المنظمات بأن معوقات متعددة تحيل دون تحقيقها لخطةها، منها ما يتعلق بالتمويل وتدخلكم في التخطيط والتنفيذ، عدا عن نقص التمويل كمعوق أساسي تعاني منه النسبة الأعلى من المنظمات، ومنها ما يتعلق بنقص الكفاءات والمهارات، وعدم توفر الوقت الكافي

لأعضاء المنظمة، وغالبا لدى المنظمات التي لا توظف عاملين بأجر، ومنها ما يتعلق بعدم تفاعل المستفيدين مع الخطة، وغيرها من المعوقات.

توزعت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بين المناطق المختلفة، وكشفت الدراسة عن اختلال في توزيع هذه المنظمات بين الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث معدل عدد السكان في كل منطقة لعدد المنظمات فيها. وعلى الرغم من عدم اعتمادنا على هذا المؤشر كدليل على اختلال في مدى الاستفادة من خدمات هذه المنظمات، فإن ربط عدد المنظمات بمجموعة من المؤشرات الأخرى كنوع المنظمات القائمة في كل منطقة، وحجم التمويل المتوفر لها، ومنطقة نشاطها، وعدد العاملين فيها بأجر وغيرها، يدل على أفضلية نسبية للضفة الغربية عن قطاع غزة، كما يدل على أفضلية لمنطقة وسط الضفة الغربية عن باقي مناطق الضفة الغربية، حيث أن إمكانيات وقدرات المنظمات غير الحكومية القائمة في منطقتي شمال وجنوب الضفة الغربية ضعيفة مقارنة مع مثيلاتها في منطقة وسط الضفة الغربية.

وشمل التمايز في عدد المنظمات غير الحكومية، وفي مدى القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها، التجمعات السكانية المختلفة. فقد أظهرت الدراسة أن التجمعات الحضرية تحظى بالعدد الأكبر من المنظمات، وتحظى كذلك بالمنظمات الأكثر قدرة وإمكانية. بالمقابل، فإن المنظمات القائمة في التجمعات الريفية والمخيمات اتسمت بمحدوديتها العددية، وبضعفها العام، عدا عن اقتصرها على الجمعيات الخيرية والأندية الشبابية والرياضية، وغياب واضح للمنظمات الجديدة فيها باستثناء بعض المراكز الثقافية المحلية. وكما برز تمايز بين المناطق المختلفة على صعيد مجمل أنواع التجمعات السكانية، برز تمايز بين التجمعات السكانية في كل منطقة على حدة، ما يعني أن التهميش طال مناطق محددة بمجملها، وتهميش إضافي للتجمعات الريفية والمخيمات فيها.

لم يختلف توزيع البرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن توزيع المنظمات نفسها بين المناطق الجغرافية والتجمعات

السكانية. فقد أظهرت الدراسة أن إجمالي عدد البرامج التي تنفذها مجمل المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 3084 برنامجا، موزعة على مجموعة من التصنيفات العامة، وتوزع بين المناطق المختلفة بنسب موازية لتوزيع عدد المنظمات في كل منطقة، كما أنها تتوزع بين التجمعات السكانية الثلاثة بنسب متوازية مع نسبة المنظمات في كل تجمع. ويربط هذا التوزيع للبرامج مع متغيرات حجم التمويل لكل نوع من أنواع النشاطات والمنطقة التي يشملها وعدد العاملين فيه وغيرها، تبين أن الضعف العام في منظمات المناطق المهمشة، وفي منظمات التجمعات السكانية المهمشة، ينسحب على ضعف في البرامج والأنشطة التي تنفذها هذه المنظمات.

وكشفت الدراسة عن وجود منظمات غير حكومية عاملة في مجالات متعددة ومتنوعة بتعدد وتنوع الاحتياجات المجتمعية. لكن المشكلة تبقى في القدرات التي تتمتع بها بعض المنظمات وفي بعض الأنشطة والبرامج، وتبقى، أيضا، في درجة التوزيع العادل بين المناطق الجغرافية والتجمعات السكانية المختلفة، وهي العامل الأكثر تأثيرا في الحكم على مدى ملاءمة الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية مع احتياجات المجتمع. وقد بينت الدراسة تركز المنظمات والبرامج ذات القدرات الأفضل في مناطق محددة، منطقة وسط الضفة الغربية، وفي تجمعات سكانية محددة، والتجمعات الحضرية، ذلك على الرغم من أن الدراسات المتعلقة باحتياجات المجتمع تشير إلى حاجة المناطق الأخرى الجدية للخدمات والبرامج التنموية، وحاجة التجمعات الريفية والمخيمات لذلك، حيث ترتفع نسبة الفقر في معظم المناطق عن منطقة وسط الضفة الغربية، كما ترتفع نسب الفقر في التجمعات الريفية والمخيمات بشكل واضح عن التجمعات الحضرية.

وبينت الدراسة، أيضا، ضعفا شديدا في قطاعات مهمة من المنظمات غير الحكومية على الصعيدين العددي، خاصة المنظمات الجديدة، والنوعي، كالجمعيات الخيرية والأندية الشبابية والرياضية. وتمثل الضعف النوعي في نقص الموارد المالية المتاحة لهذه المنظمات، ونقص في البنية التحتية اللازمة لتمكينها من تنفيذ برامجها،

ونقص في الكادر البشري المدرب والكفاء من الناحية العددية والمهنية، عدا عن ضعف عام في بنائها المؤسسي واستمرار اعتمادها على أساليب إدارة تقليدية.

تشير نتائج الدراسة إلى أن أنشطة الجمعيات الخيرية مقتصرة على النشاطات والخدمات التقليدية (رياض أطفال، ومساعدات إغاثية خيرية، وغيرها)، وهي نشاطات تلبى حاجات بعض الفئات في المجتمع الفلسطيني، وعلى أهميتها فهي تتعاطى مع الحاجات المجتمعية من منطق خيرى وأخلاقي يفتقد إلى البعد التنموي. كما أن أنشطة هذه الجمعيات تفتقر إلى التنوع والابتكار والإبداع، عدا عن أنها لم تنجح في تكييف خدماتها لملاءمة الحاجات الجديدة التي تنتجها التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. ويلاحظ أن المبنى المؤسسي الإداري الخاص بهذه الجمعيات ما زال يعتمد أنظمة تقليدية، ويؤكد ذلك غياب العاملين بأجر فيها، فهي تعتمد بشكل أساسي على الهيئات الإدارية في التخطيط والتنفيذ، مع غياب واضح لدور المرجعيات العليا المتمثلة في هيئاتها العامة. ويمكن القول أن من أهم مشكلات هذه الجمعيات افتقادها للكادر المهني الكفاء، وانحصار علاقاتها على جمهور المستفيدين، وغياب العلاقات مع الجهات الممولة ومع المنظمات غير الحكومية الجديدة على الصعيدين المحلي والخارجي، وهو ما يؤثر سلباً على قدراتها المالية وتجاربها المهنية والعملية.

إن هذه النتائج تدلل على استمرار الحاجة لوجود منظمات غير حكومية في المجتمع الفلسطيني، وضرورة العمل على تمكينها وتقويتها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع. فالمنظمات غير الحكومية بشكل عام، والفلسطينية منها بشكل خاص، لعبت دوراً مهماً في تنمية مجتمعاتها، خاصة إذا انطلقت من تحديد أولوياتها من أولويات هذه المجتمعات، مع عدم تغييبها لأهمية الوعي للبيئة المحيطة بها على الصعيدين السياسي والمجتمعي.

يتطلب تمكين وتطوير المنظمات غير الحكومية الانطلاق من تحديد القطاعات الأكثر حاجة من ضمن هذه المنظمات، وتحديد المناطق والتجمعات السكانية الأكثر حاجة. كما يتطلب وضع خطط واستراتيجيات محكمة تسهم في استدامة هذه المنظمات، وبالتالي الحد من ارتهاق المنظمات للضغوط والصعوبات المالية، والارتهاق للجهات الممولة، وتعزيز مساهمة ومشاركة جمهور المستفيدين، بشكل خاص، وأفراد المجتمع، بشكل عام، في العمل الأهلي. وسيعرض الجزء المتبقي من هذا الفصل توصيات محددة بهذا الخصوص.

5-2 توصيات

إن تجربة دراسة المنظمات غير الحكومية هذه قد أبرزت مدى أهمية هذا القطاع في إطار الخصوصية السياسية الفلسطينية، وفي إطار حاجات المجتمع الفلسطيني الكثيرة والكبيرة التي نتجت بفعل احتلال مديد، عمل على تدمير البنية التحتية، وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني، ما أنتج تشوهات اقتصادية واجتماعية ما زال يعاني منها المجتمع الفلسطيني. كما أظهرت العديد من الإشكاليات ومظاهر القصور في عملها، والتي لا بد من تجاوزها في إطار مجموعة من السياسات والإجراءات والقرارات الذاتية أو المتعلقة بالتمويل وبالسلطة الوطنية الفلسطينية. بعض هذه الإشكاليات ذو طابع منهجي، وبعضها الآخر ذو طابع سياساتي يتعلق بضرورة تغيير أو تطوير بعض آليات عمله.

وقد أبرزت تعداد المنظمات غير الحكومية مدى القصور والنقص في التوثيق المؤسسي السليم للمعطيات والبيانات ذات العلاقة بعمل المنظمات المبحوثة، وهيكلها الإدارية والمالية عبر سلاسل زمنية، ما أدى إلى بروز العديد من الصعوبات في تدقيق المعلومات، ورصد التجربة المؤسسية على صعد مختلفة لتحديد ملامحها، وتفسير بعض المظاهر المهمة في أساليب عملها. إن غياب التوثيق لدى العديد من المنظمات

غير الحكومية أفقدها بعدها التاريخي وإمكانية الاستفادة من تجاربها السابقة، ومن إمكانية تقييمها بشكل موضوعي. كما إن غياب الشفافية وعدم التعاون في تقديم المعلومات الدقيقة، لأسباب مختلفة، معلنة وغير معلنة، فرض صعوبات كبيرة أمام إمكانية الوصول إلى بيانات دقيقة وموثقة عن هذه المنظمات. ولا شك بأن صدقية هذا القطاع تتوقف على درجة انفتاحه على جمهور المستفيدين وعلى مدى تواصله معهم.

إن التوصيات التي يمكن أن تخرج بها هذه الدراسة موجهة أساساً إلى أربع جهات ذات علاقة فيما بينها. فهي أولاً توجه للمنظمات غير الحكومية ذاتها بقطاعاتها المختلفة، وتوجه ثانياً لصانعي القرار ورسمي السياسات، وتوجه ثالثاً للجهات الممولة، وتوجه أخيراً لجمهور المستفيدين.

يعتبر قطاع الجمعيات الخيرية، من الناحية العددية، قطاعاً مهماً وأساسياً في العمل الأهلي، ويشكل النهوض به تطويراً ودعماً مهمين لقطاع المنظمات غير الحكومية بشكل عام. كما أنه يشكل تطويراً مهماً لدعم التجمعات الريفية والمحلية التي يتركز معظم الجمعيات الخيرية فيها. وأشارت الدراسة إلى أن هذا القطاع بحاجة ماسة إلى التمويل، والبناء المؤسسي، والكفاءات المهنية المدربة، إضافة إلى حاجته لشبكة من العلاقات القادرة على إخراجها من موقعه الهامشي على الخريطة التنموية الفلسطينية.

تقع مسؤولية المبادرة لتغيير قطاع الجمعيات الخيرية على عاتق المنظمات غير الحكومية الجديدة التي راكمت من الخبرات والتجارب ما يؤهلها للعب هذا الدور، وعلى عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية متمثلة في الوزارات ذات العلاقة (وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم) لتوفير التسهيلات والإمكانات كافة لهذا القطاع الحيوي والمهم. كذلك تقع المسؤولية على الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الفلسطينية، الذي من واجبه العمل على تطوير هذا القطاع والانتقال به إلى حالة من الفاعلية والكفاءة.

وتشير الدراسة إلى أن قطاع الأندية الشبابية والرياضية لا يختلف كثيرا عن واقع قطاع الجمعيات الخيرية، كما أن أهميته لا تقل عن أهمية الجمعيات الخيرية، حيث أنه يستهدف الفئة الأكثر اتساعا في المجتمع الفلسطيني، وهي فئة الشباب. وقد أظهرت الدراسة أن احتياجات هذين القطاعين متشابهة، فالأندية الشبابية والرياضية تفتقر، أيضا، إلى التمويل، والكفاءات المدربة والمهنية، وتفتقر للبناء المؤسسي الحديث، عدا عن محدودية علاقاتها فيما بينها ومع باقي القطاعات الأهلية الفاعلة محليا وعربيا وعالميا، ذلك على الرغم من عددها الكبير، وعلاقتها المباشرة مع جمهور المستفيدين منها، وسعة انتشارها في التجمعات السكانية.

وأكدت الدراسة، كما أكدت العديد من الدراسات الصادرة عن جهات محلية ودولية، أولوية دعم قطاع الشباب وتمكينه، وهو ما يبرر أهمية هذا القطاع وضرورات تجاوز إشكالياته المزمنة. ويأتي هذا التأكيد من الانتشار الواسع لهذه المنظمات وتفوقها العددي، وخاصة في التجمعات الريفية. ويقع تمكين هذا القطاع على عاتق وزارة الشباب والرياضة أولا، من خلال رعاية هذه الأندية وتفعيلها، ومن خلال تنظيم فعاليات ونشاطات وطنية تجمع بين عدد كبير من الأندية، ومن خلال تقديم دعم فني لتطوير البنية المؤسساتية لها. كما يقع تمكين هذا القطاع على عاتق المنظمات غير الحكومية الجديدة التي يمكن أن تسهم في تفعيله من خلال نقل تجاربها في المجالات الإدارية ومجالات البناء المؤسسي بشكل عام، ومن خلال نسج علاقات تشبيك مع هذه الأندية تسهم في إخراجها من محليتها، عدا عن نقل الخبرات المتوفرة لدى المنظمات الجديدة في مجال التمويل الذي تعاني الأندية الرياضية من نقص شديد فيه.

وتشير ملامح قطاعي الجمعيات الخيرية والأندية الشبابية والرياضية إلى أزمة حقيقية تعاني منها غالبية منظماتها، ولا يعني هذا عدم وجود تجارب رائدة لبعضها، حيث أن بعض هذه المنظمات، وغالبا القائمة في التجمعات الحضرية، استطاع أن يحقق نجاحات مهمة على المستويين المالي والإداري واتساع وتنوع أنشطته، وهو ما يبرز

أهمية دراسة هذين القطاعين بعمق للكشف عن واقعهما، واحتياجاتهما، وسبل النهوض بهما، من خلال رصد التجارب الناجحة بهدف تعميمها.

وأبرزت الدراسة أن واقع المنظمات غير الحكومية الجديدة يختلف جوهرياً عن القطاعين السابقين من حيث مدى تنوع أنشطته، وقدراته على حشد التمويل، ومدى توفر الكفاءات المهنية المدربة فيه، واتساع شبكة علاقاته على المستوى المحلي والعربي والعالمية. لكن إشكاليات هذا القطاع تكمن في مدى اعتماده على مصادر التمويل الخارجي، باستثناء بعض المنظمات العاملة في مجالات خدمية، كالصحة والتعليم والزراعة. وارتهان هذا القطاع للتمويل الخارجي يهدد استدامة منظماته، وينعكس سلباً على أهدافها وبرامجها.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن مدى علاقات التشبيك فيما بين المنظمات غير الحكومية الجديدة يتراوح بين حالتي التنافس والتنسيق. ترتبط درجة التشبيك بأهداف هذه المنظمات الخاصة، فهي تتعاقد أمام السلطة وتتنافس أمام التمويل، ولا يخلو عملها من التكرار والازدواجية في تقديم الخدمات للجمهور.

ولا شك بأن المنظمات غير الحكومية الجديدة استطاعت أن تحقق مستوى مقبول من علاقات التشبيك والتنسيق فيما بينها، ومع منظمات عربية وأجنبية، إلا أن هذا المستوى لم يتحول إلى نمط مستقر وقادر على الإسهام في تلبية احتياجات هذه المنظمات نفسها بشكل خاص، واحتياجات المجتمع بشكل عام. ويعود هذا إلى عدم انسجام أهداف وطبيعة أنشطة هذه المنظمات، وإلى غياب هيئة مركزية تنظم عملها، وإلى استمرار حالة التباين السياسي التي تأسست وفقها معظم هذه المنظمات.

ولا شك بأن المنظمات غير الحكومية الجديدة استطاعت مراكمة خبرات عززت دورها التنموي الفاعل منذ سنوات الاحتلال. فهذه المنظمات تمتلك من الكفاءات المهنية ما يعينها على التكيف الدائم مع التغيرات السياسية والاجتماعية التي تمر فيها

المنطقة. لكن المهم هنا هو أن تعكس هذه الكفاءات نفسها على جودة الخدمات المقدمة للجمهور، سواء أكانت خدمات مباشرة أم إنتاجاً معرفياً وثقافياً ودعائياً. فمدى رضا الجمهور عن هذه المنظمات، وليس رضا مصادر التمويل، هو المقياس الحقيقي لنجاحة دورها. لذلك، يجب بذل الجهود لتطوير آليات قياس وتقييم دور هذه المنظمات، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة التدريبية والتنقيفية والدعوية.

وعلى الرغم من توفر الكفاءات المهنية لدى المنظمات غير الحكومية الجديدة، فإن الدراسة كشفت عن ضعف عام في البناء المؤسسي لهذه المنظمات، فدرجة الشفافية لديها متدنية، والتوثيق لدى بعضها ما زال ضعيفاً، كما أن تحول برامج بعض هذه المنظمات للتأقلم مع مصادر التمويل أو بسبب نقص التمويل يعكس هذا الضعف. إن الخروج بتوصيات محددة تشمل قطاع المنظمات غير الحكومية الجديدة مسألة في غاية الصعوبة، فهذه المنظمات تمتاز بتنوع كبير في أهدافها وبرامج عملها. ولا شك بأن هناك حاجة ماسة لدراسات معمقة عن المنظمات غير الحكومية الجديدة تشخص وتقيم مستويات جودة الإدارة فيها بهدف تطويرها. كما أن هناك حاجة إلى دراسات تسهم في تطوير آليات خاصة لتوفير مصادر تمويل ذاتية ومحلية كافية، لتعزيز مدى استقلاليتها وتدعيم استدامتها.

إن التوصيف السابق لاحتياجات المنظمات غير الحكومية بقطاعاتها المختلفة، ولسبل تطويرها وتفعيل دورها، يتفاوت تبعاً للمناطق الجغرافية والتجمعات السكانية التي تستهدفها هذه المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد أظهرت الدراسة أن هناك تمايزاً جغرافياً ومناطقياً في إمكانيات وقدرات المنظمات غير الحكومية، وهو ما انعكس على تفاوت في مدى استفادة المناطق المختلفة من أنشطة وبرامج هذه المنظمات.

ويتطلب تدعيم قدرات وإمكانيات المنظمات غير الحكومية لتمكينها من تلبية احتياجات المجتمع التركيز على برامج تستهدف الفئات والمناطق الأكثر حاجة. وتشير

الدراسة إلى عدم كفاية الدعم الموجه لبعض الأنشطة ذات الطابع الخدمي، والتي تستهدف فئات المجتمع الفلسطيني كافة، كأنشطة الصحة والتعليم، وبخاصة في مناطق شمال وجنوب الضفة الغربية، وقطاع غزة وتحديداً المناطق الجنوبية، مع التركيز على التجمعات الريفية والمخيمات فيها. وتشير الدراسة، أيضاً، إلى ضعف شديد في الأنشطة الشبابية، والأنشطة الثقافية، في المناطق والتجمعات السكانية ذاتها، حيث تعاني هذه الأنشطة من نقص كبير في التمويل، والإمكانات، والمهارات، كما أنها تفتقر للبنية التحتية الأساسية لنجاح هذه الأنشطة.

وفيما يتعلق بالمنظمات الدفاعية العاملة في مجالات حقوق الإنسان وقضايا المرأة والديمقراطية ومراكز البحث والتتقيف المجتمعي، يمكننا القول بأنها لا تخضع لآليات تقييم وقياس واضحة لدورها ودرجة فاعليتها بحكم طبيعة نشاطاتها وحدائث تكوينها في المجتمع الفلسطيني، وعدم انسجام أهدافها ومنطلقاتها الإيديولوجية والفكرية، عدا عن أنها تعمل على المستوى الكلي ولا تلمس الحاجات اليومية لجمهور المستفيدين. إلا أن دعم وتمكين المنظمات العاملة في هذه المجالات ضروري لكونها منظمات تحمل رسالة مجتمعية تسهم في خلق بيئة مؤاتية لتطور المجتمع المدني، وتعزيز درجة العدالة الاجتماعية.

وكشفت الدراسة فيما يتعلق بأنشطة الطفولة ارتباطها الوثيق بقطاع الجمعيات الخيرية، والذي كما أسلفنا يعاني من حالة ترهل، ومحدودية إمكانياته ونشاطاته وأفاق عمله. إن هذا الارتباط يدل على ضعف الأنشطة الخاصة بالطفولة، وتدني نوعيتها، عدا عن اقتصرها على التدريس المنهاجي، وغياب الأنشطة الترفيهية والبرامج الهادفة لتطوير قدرات الأطفال الحسية والفكرية والإبداعية، لا سيما في المناطق الجغرافية والتجمعات السكانية المهمشة.

أما بالنسبة لنشاطات المساعدات الخيرية، فإن الحاجة المجتمعية لاستمرارها تتعزز باستمرار انتشار الفقر في بعض المناطق وارتفاع معدلاته. ولكن لا بد من انتقال

هذه النشاطات من دور الوسيط بين الممول والمستفيد إلى دور مساهم في الحد من ظاهرة الفقر في المجتمع. يتأتى ذلك من تطوير عملها للانتقال بها من حالة الإغاثة إلى العمل التنموي الاستراتيجي.

وحاولت هذه الدراسة تقديم صورة دقيقة عن ملامح المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمكن اعتبارها مساهمة في الجدل الدائر حول دور وآفاق عمل هذه المنظمات. فقاعدة البيانات التي وفرتها تغني المعرفة عن هذا القطاع، وترشد السياسات الهادفة لتمكين وتنظيم عملها في إطار الارتقاء بالمجتمع المدني الفلسطيني بشكل خاص، والمجتمع الفلسطيني بشكل عام. ولا تخلو الدراسة من بعض النواقص والإشكاليات التي لا بد من معالجتها في دراسات أخرى.

ولم تشمل أهداف الدراسة الأبعاد الكيفية المتعلقة بجودة الإدارة، وجودة الخدمات المقدمة، وطبيعة علاقات التشبيك والتنسيق بين منظمات هذا القطاع بعضها مع بعض، وبينها وبين الجهات الأخرى. كما تبرز البيانات الحاجة لدراسات معمقة للمنظمات الفاعلة على المستوى الوطني، والجمعيات الخيرية، والأندية الرياضية، كقطاعات أساسية في العمل الأهلي الفلسطيني. كما أن هناك حاجة لتقييم تجارب المنظمات الرائدة والمبدعة، وتجارب المنظمات التي لم تنجح في الاستمرار، وذلك من أجل استخلاص العبر والدروس حول أسباب وعوامل النجاح وال فشل.

المراجع

- مركز دراسات وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني (مدار). المنظمات غير الحكومية الفلسطينية،
حقائق وارقام، غزة: آذار 2000.
- شبكة المنظمات غير الحكومية. المؤسسات الأهلية في القدس، الواقع والآفاق، رام الله: آذار
1999.
- شبكة المنظمات غير الحكومية. دليل أعضاء شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فلسطين:
2000.
- جمعية الشبان المسيحية. دليل المؤسسات الخدمية، القدس: تشرين الثاني 1995.
- مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. دليل المنظمات غير الحكومية في
الضفة الغربية، القدس: 1999.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). المراقب الاجتماعي، عدد3، رام الله:
شباط 2000.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). المراقب الاقتصادي، عدد 5، رام الله:
2000.
- هلال، جميل ، والمالكي، مجدي. مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة،
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله: 1997
- برنامج دراسات التنمية. تقرير التنمية البشرية 1998-1999، فلسطين: أيلول 1999.
- الفريق الوطني لمكافحة الفقر. تقرير الفقر 1998، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فلسطين:
نوفمبر 1998
- تجمع مؤسسة التعاون لإدارة مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية (هيئة إدارة المشروع).
تحديد الاحتياجات المطلوبة للفقراء والمهمشين في القدس، والضفة الغربية
وقطاع غزة، القدس: آذار 1998.
- الباز، شهيدة. المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الـ21، ومحددات الواقع وآفاق
المستقبل. القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، 1997.
- بشارة، عزمي. مساهمة في نقد المجتمع المدني. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة
الديمقراطية (مواطن)، رام الله: 1996.

- سالم، وليد. المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية. نحو علاقة تكاملية. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، رام الله: 1999.
- قنديل، أماني. المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية. دار المستقبل العربي، القاهرة: 1994.
- هلال، جميل. "منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة". ورقة غير منشورة مقدمة لبرنامج دراسات التنمية، رام الله: 1999.
- بيرس، جني. "المنظمات الأهلية-غير الحكومية: أدوات تغير اجتماعي أم مجرد عوامل مساعدة؟". في حجار، يوسف. كتاب العمل الأهلي العربي في عالم اليوم: دراسات وتقارير وحالات، بيروت: 1995.
- شكر، عبد الغفار. الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، مركز البحوث العربية. دار الأمين، الجيزة: 1998.
- ياسين، سيد. "جمعيات العمل الأهلي والمنظمات التطوعية" النشرة، عدد9، الجمعية الفلسطينية لحقوق الانسان، غزة: 1999
- حليبة، سمير. "ديناميات التنمية البديلة، نشوء المنظمات الجماهيرية وتطورها". آفاق فلسطينية، جامعة بير زيت، عدد 6، رام الله: صيف 1991.